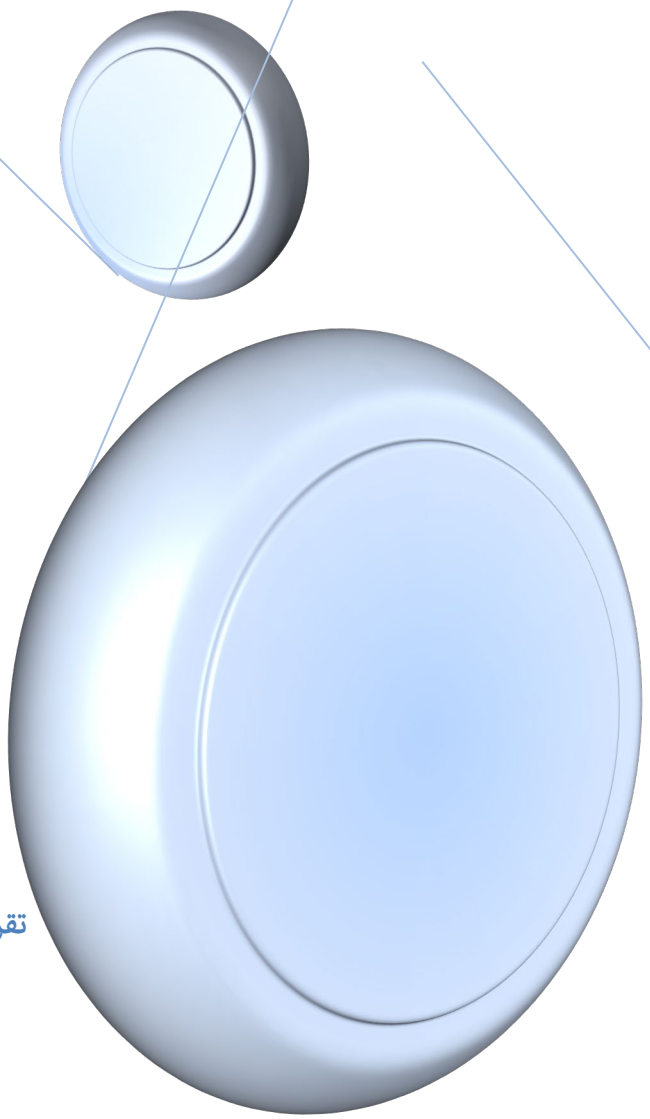

تقرير إقليمي من إعداد الشبكة العربية لحقوق الطفل "منارة "

تأثير جائحة كورونا على الأطفال في 7 دول عربية:(اليمن، العراق، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر ومصر)

الفهرس

الفقرة الأولى: المُقَدمة:

أولاً: مُلَّخَص تنفيذي

ثانيًا: حول التقرير- الخلفية والمنهجية.

الفقرة الثانية: جائحة كورونا في سبع دول عربية

أولاً: لمحة عن السياق الاقليمي.

ثانياً: تأثيرات الجائحة على المنطقة العربية.

الفقرة الثالثة: جائحة كورونا وحقوق الأطفال.

أولاً: جائحة كورونا وحقوق الأطفال في الدول السبع.

أ. الجائحة و التعليم .
ب. الجائحة وعمل الأطفال.
ج. الجائحة والعنف ضدَّ الأطفال.

د. الجائحة والأطفال اللاجئون والمهاجرون.

و. الجائحة والأطفال ذوو الاعاقة.

ز. الجائحة وتجنيد الاطفال.

ح. الجائحة والعنف الالكتروني.

الخلاصة

التوصيات

أولاً: التوصيات المُوَجَهة إلى جامعة الدول العربية.

ثانياً: التوصيات المُوَجَهة الى الدول السبعة.

الفقرة الأولى: المُقَدمة

أولاً: الملخَص التنفيذي

يَنْدَرِج تقرير **" تأثير جائحة كورونا على الأطفال في سبع دول عربية"** ضمن عمل الشبكة العربية لحقوق الطفل "[1]شبكة منارة" التي تسعى الى تعزيز وحماية حقوق الاطفال وحَث الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الانتهاكات المختلفة لحقوق الاطفال، وتأمين بيئة صحية واجتماعية وأمنية واقتصادية خالية من التمييز والعنف.

إنَّ هذا التقرير الإقليمي هو نتاج تطوير سبعة تقارير وطنية عن تأثير جائحة كورونا على الأطفال نفذَّها شُركاء الشبكة في كُل من مصر، تونس، المغرب، الجزائر، العراق، لبنان، واليمن في الأشهر الأولى لانتشار الوباء. فقد أظهرت الجائحة كيف تؤثر عدم المساواة المجتمعية على التمتع بحقوق الأطفال، ولا سيما أولئك المُعَرَّضين لخطر التخلف عن الرَكب

إنَّ الشبكة العربية لحقوق الطفل "منارة" تَعمل في دولٍ عربيةٍ عدَّة وتنشط في مجال حقوق الطفل، تأسَّست عام 2009 من قبل شركاء إقليميين ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني. تتألَّف الشبكة الإقليمية من إحدى عشر منظَّمة غير حكومية من ثماني دولٍ عربية. تتولى جمعية عمل تنموي بلا حدود " نبع" في لبنان تنسيق أعمال ونشاطات هذه الشبكة والمُرتكزة على كل القضايا المُتعلقة بحقوق الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتناول التقرير في مدخله عرضًا عاما عن سياق المنطقة العربية في مرحلة ما قبل الجائحة ومن ثَّم يعرض لتأثيراتها الاقتصادية. فالاقتصاد هو العامل الرئيسى الذي يتحكم ببقية العوامل الأخرى فى حياة البشر ولا سيما فى الدول العربية التى تتخبَط فى نزاعات مسلّحة داخلية وخارجية. هذه النزاعات قد ألحقت أضراراً جسيمة بصحة المواطنين وتعليمهم وبيئتهم ورفاههم، وقوَّضت النظم السياسية وحقوق الإنسان. يلي ذلك، عرض عام لتأثيرات الجائحة على أبرز حقوق الطفل: الصحة الجسدية، الصحة النفسية والعقلية، التعليم، العنف بأشكاله كافة، الزواج المبكر، الاستغلال، العمل الخ قياسا بأبرز التزامات الدول السبعة اتجاه حقوق الطفل، على المستوى التشريعي الدولي والوطني وكذلك على مستوى الاستراتيجيات والخطط.

يُرَكز التقرير في قسمه الأكبر على تحليل أبرز حقوق الطفل التي تفاقمت بحكم الجائحة وتلك التي استجدَّت.

القيود المفروضة على الحركة وإغلاق المدارس تؤثر بشكل شديد على الروتين اليومى للأطفال وتفاعلاتهم الاجتماعية وعلى صحتهم ومستقبلهم الدراسى وعلاقاتهم بأسرهم. فاقم الاضطراب الذي اعترى المجتمعات والاقتصادات بسبب الجائحة أزمة التعليم، فقبل الجائحة، كانت المنطقة تعاني بالفعل تحديات هائلة في الوفاء بوعد إتاحة التعليم كحق أساسي من حقوق الانسان. وعلى الرغم من التعميم شبه الكامل للالتحاق بالتعليم في الصفوف المبكرة فى أغلب البلدان، فقد كان هناك عدد مذهل من الاطفال – أكثر من 250 مليون طفل - خارج المدارس ونحو 800 مليون بالغ أُمِّى[2]. فى السياق ذاته أفادت دراسة صدرت عن منظمة اليونسكو فى آذار، مارس2021 بأن أكثر من 100 مليون طفل لن يستوفوا الحد الأدنى من مهارات القراءة بسبب الإغلاقات التى فرضتها جائحة كوفيد-19 فى المدارس .ووفق بيان صحفي صادر عن منظمة اليونسكو، ظهر أنَّ عدد الأطفال الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة الأساسية كان فى تدهور قبل الجائحة. وكان من المتوقع أن ينخفض هذا العدد من 483 مليون طالب إلى 460 مليونا خلال عام 2020.إلَّا أنَّ الجائحة أدَّت إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يعيشون فى ظل ظروف صعبة ليصل إلى 584 مليون طفل خلال العام 2020، بما مثل زيادة تقارب 20%، وبدَّد التقدم الذي أحرزته الجهود المبذولة في قطاع التعليم على مدى العقدين الماضيين. ويخلص تقرير اليونسكو إلى أن "عودة الحياة إلى

[1] https://www.nabaa-lb.org/project2/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-(%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B1%D8%A9)

[2] وفقا لبيانات معهد اليونسكو للإحصاء http://uis.unesco.org /

مجاريها الطبيعية كما كانت قبل تفشي الجائحة قد تستغرق عقداً من الزمن، لكن قد يتحقق التعافي بحلول عام 2024 إذا بُذلت جهود استثنائية لتوفير دروس تعويضية واستراتيجيات استدراكية للحاق بالركب. ولكن، تُفيد بيانات جديدة وردت في دراسة استقصائية أُجريت بالتعاون بين اليونسكو واليونيسف، بأن ربع عدد الطلاب فقط يستفيدون من مثل هذا التعليم التعويضي".[3]

الزيادة الكبيرة في معدلات الفقر خلال الجائحة، تدفع بقسم من الأطفال، الذين يشتغلون أساسًا، إلى العمل ساعات أطول وفي ظروف أسوأ. الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا أدت إلى تعطيل كل أنظمة الحماية الرسمية وغير الرسمية التي تحدد بشكل عام المخاطر التي يتعرض لها الأطفال وتستجيب لها. حتى قبل الجائحة، كان العالم يتعامل مع الفقر المتزايد والأجور المنخفضة وتصدّع الحماية الاجتماعية ونقص التعليم الجيّد عبر قوانين ضعيفة. الجائحة الآن، تُترجم لساعات عمل أطول وظروف أسوأ.

أيضاً يظهر التقرير التأثير الخاص للجائحة على الأطفال ذوي الوضعيات الخاصة مثل الأطفال اللاجئين والمهاجرين، وذوي الإعاقة. فاقمت الجائحة التمييز والوصمة التي يتعرض لها هؤلاء ، والتي تعود لأسباب كثيرة أهمها غياب إدماج احتياجاتهم من ضمن التدخلات والخطط، إضافة الى ضعف اعتماد مقاربات حقوق الانسان.

فيما يتعلق بالفتيات القاصرات، تُشكّل الجائحة خطراً بالغاً عليهنَّ يُنذر باتساع "الفجوات" في ما بين الجنسين خلال الجائحة وبعد انحسارها. وقد يؤدي هذا إلى ضياع المكاسب التي حقَّقتها النساء والفتيات على مدى عقود من حيث رأس مالهنَّ البشري، وتمكينهنَّ الاقتصادي، وقدرتهنَّ على التعبير عن الرأي وتمثيلهن. إن جائحة كوفيد-19 فاقمت التمييز المترسخ ضدَّ النساء والفتيات علما أن غالبية العاملين على الخطوط الأمامية في مواجهة جائحة كوفيد هنَّ نساء، وتنتمي الكثيرات منهن إلى جماعات عرقية مُهمشة وفي قاع السُلم الاقتصادي. النساء اللواتي يتحملن معظم الأعباء المتزايدة في المنزل، تعاظم العنف بشكل هائل ضدهنَّ، من المضايقات على شبكة الإنترنت إلى العنف الأسري والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وتزويج الأطفال. وعانت النساء بصورة أكبر من الرجال في فقدان الوظائف، ودُفعت أعداد أكبر منهنَّ إلى براثن الفقر، يأتي كل ذلك، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة ليضاف على الظروف الاقتصادية-الاجتماعية الهشَّة للنساء بسبب الفجوة في الأجور، وعدم توفر الفرص والموارد المتساوية والحماية لهنَّ[4].

أيضاً، يتناول التقرير مسألتي تجنيد الاطفال في بعض الدول التي تشهد حروبا وتوترات مثل اليمن والعراق ولبنان، والعنف الالكتروني الذي تفاقم مع قضاء الأطفال القسم الأكبر من أوقاتهم أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي. حيث تسَّببت الجائحة في زيادة النشاط الرقمي عند أولئك الذين يحاولون استغلال الأطفال جنسيًا عبر شبكة الإنترنت.

يخلص التقرير إلى بعض التوصيات التي تساعد الشبكة وشركائها في وضع خطط المناصرة على المستويين المحلي والاقليمي بهدف النهوض ض بأوضاع الطفل في المنطقة وتقليص أثر الجائحة على حقوق الاطفال.

في النهاية يتناول التقرير توصيات مُوَجهة الى جامعة الدول العربية، وأخرى مُوَجهة الى الدول السبعة التي يتناولها التقرير وهي توصيات متنوعة المستويات.

[3] https://news.un.org/ar/story/2021/03/1073312
[4] https://news.un.org/ar/story/2021/02/1071262

ثانياً: حول التقرير - الخلفية والمنهجية

"إن جائحة COVID-19 هي حالة طوارئ صحية عامة - لكنها أكثر من ذلك بكثير.: أزمة اقتصادية. أزمة اجتماعية. وأزمة إنسانية تتحول بسرعة إلى أزمة لحقوق الإنسان ". الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

بتاريخ 11 آذار /مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي المرض الفيروسي COVID-19 - الذي تم رصده لأول مرة في تشرين الثاني / ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية - قد وصل إلى مستوى "جائحة عالمية". ودعت المنظمة الحكومات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة لوقف انتشار الفيروس، مستشهدة بالمخاوف بشأن "المستويات المقلقة للانتشار والشدَّة".

تركت هذه الجائحة انعكاسها على دول العالم قاطبة وعلى مختلف مسارات حياة الافراد والمجموعات. فهي كشفت هشاشة الأنظمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، كما فاقمت من أوجه اللامساواة ومن مستويات الفقر. وتشير معظم الدراسات الاستشرافية إلى تأثيرات سلبية على مختلف الاقتصادات العالمية من خلال الركود وتراجع النمو الاقتصادي وفقدان ملايين الوظائف، ما يحدُّ من تمويل النظم الصحية ويؤثر سلبًا على مخرجاتها، وطنيًا، وإقليميًا، وعالميًا.

وفي خضم العاصفة التي يُحدثها التفشي العالمي لـ "كورونا" القاتل، يعود الحديث عن تداعيات هذه الأزمة على الأفراد الأكثر هشاشة في المنطقة العربية ولا سيما الأطفال. إذ إنَّ انتشار فيروس كوفيد-19 أحدث تغييرًا سريعًا في حياتهم، فإغلاق المدارس والقيود على الحركة عطلَّت الروتين اليومي للأطفال وقلصَّت الدعم الاجتماعي الذي يحصلون عليه. كما أملى الوباء ضغوطًا جديدة على الأهل ومقدمي الرعاية الذين تفاجأوا بسرعة تفشي الوباء وشدة فتكه فراحوا يبحثون عن خيارات وبدائل تُبقي دوران عجلة الحياة، تحمي الأرواح وتُقلل الخسائر.

إنَّ انشغال العالم صحيًا في التصدي للوباء والبحث عن العلاج والترياق له، لم يحجب قلق جمعيات ومنظمات دولية ومحلية عن تأثيرات لا منظورة على الأطفال مثل: العمل، الاتجار، التزويج، الاستغلال الجنسي، التجنيد في الجماعات الإجرامية والميليشيات المسلحة، تراجع جودة التعليم، ومصاعب التعلم عن بُعد والتسرّب المدرسي، فرض قيود على الحركة، ارتفاع مستويات الأمراض النفسية كالتوتر والقلق والكآبة والعزلة والتعنيف وغير ذلك من القضايا[5].

انطلاقا من الرغبة بإصدار تقرير إقليمي عن تأثير جائحة كورونا على الأطفال، والمساهمة في إيجاد اقتراحات وتوصيات عملية تساعد اصحاب القرار وراسمي السياسات على اتخاذ القرارات الصحيحة المستندة لوقائع على الأرض من شأنها تخفيف وقع الجائحة على الأطفال، يأتي تطوير هذا التقرير والذي ينطلق من مخرجات سبعة تقارير وطنية أُعِدت في كل من تونس، المغرب، الجزائر، العراق، اليمن، مصر ولبنان. هذه التقارير هي نتاج جهد بادرت إليه شبكة " منارة" وتعاونت فيه مع شركاء لها في الدول المذكورة .

سيتم استخدام التقرير كأداة للمناصرة على المستوى الإقليمي مع جامعة الدول العربية، ولا سيما إدارة الأسرة والأم والطفل ، وذلك انطلاقا من قناعة الشبكة بأن للجائحة آثار اقليمية، ينبغي دراستها والتصدي لها، حيث لم يعد في مقدور أي بلد على حدة أن يكون فعّالاً في مجابهة التحديات التي أضحت إقليمية ودولية.

[5] Inter-Agency Working Group on Violence against Children Agenda for Action

تعمل إدارة الأسرة والأم والطفل في الجامعة العربية، على تحقيق التضامن العربي تجاه قضايا المرأة والأسرة والطفولة في المنطقة العربية، وتنسيق العمل والتعاون في هذا المجال بين الأجهزة والآليات الحكومية والمنظمات العربية والدولية والمجالس الوزارية المتخصصة، وإدماج قضايا المرأة والأسرة والطفولة ضمن أولويات خطط التنمية المستدامة على المستويين الوطني والاقليمي. أيضاً تعمل هذه الادارة التابعة للجامعة العربية على تحقيق المساواة بين الجنسين وانفاذ حقوق الأطفال بما يتوافق مع المصلحة الفضلى لهم وتمكين الأسرة ودعمها مما يُمكنَّها من أداء دورها في المنطقة العربية، كذلك رفع الوعى بقضايا المرأة والأسرة والطفولة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية ووضع الخطط والبرامج الإقليمية للنهوض بأوضاع المرأة والطفولة والأسرة في المنطقة العربية[6].

أدركت شبكة " منارة" والأعضاء الفاعلين ضمنها بأن الفترة الحالية تشكل فرصة كبيرة للعمل مع الجامعة العربية. فالأخيرة أولت منذ سنوات اهتمامًا بدور منظمات المجتمع المدني، وأنشأت أمانة جديدة لعملها والتعاون معها. إذا هناك آفاق حقيقية للتعاون مع الجامعة العربية بغاية التأثير في السياسات الخاصة بالاستجابة للجائحة وبوضعية الأطفال خلال هذه الجائحة. نشير الى أن الجامعة العربية كانت اقترحت إنشاء صندوق عربي للتكافل الاجتماعي ليكون آلية إقليمية للتضامن الاجتماعي، تشارك في تطويره الدول المقتدرة والقطاع الخاص. الغرض من هذا الصندوق تأسيس مشاريع تمويلية للدول الأكثر تأثرا بالجائحة. أيضاً، كان للجنة المعنية بالميثاق العربي لحقوق الانسان موقف دعت من خلاله الدول الى ضرورة توجيه سياساتها ومواردها للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، على حياة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، اضافة الى اهمية الالتزام بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان بخصوص إعلان حالات الطوارئ العامة.

استعرضت التقارير الوطنية السبعة أبرز تأثيرات الجائحة على مجمل مسارات حياة الاطفال، واستطلعت آراء خمسمائة وستين طفلة وطفلا ومئتين وثمانين عاملا وعاملة في مجال تقديم الرعاية والخدمات. استطلعت إجابات هاتين الفئتين اعتماداًعلى استبيان مُؤلف من ثلاثين سؤالا تمَّ تبويبها على محاور. النتائج جرى تحليلها واستخراج خلاصاتها وتدعيمها بمادة غنية ومتشعبة من المراجعة المكتبية. تناولت الاستمارة عشرة محاور هي:

1. آثار الحجر المنزلي على الأطفال.
2. تأثير الجائحة على التعليم.
3. عمل الأطفال في ظل جائحة كورنا.
4. الأطفال ذوو الاعاقة في ظل جائحة كورونا.
5. الأطفال اللاجئون في ظل جائحة كورونا.
6. العنف ضدَّ اللأطفال في ظل جائحة كورونا.
7. تزويج الطفلات في ظل جائحة كورونا.
8. أشكال استغلال الأطفال في ظل جائحة كورونا.
9. تجنيد الأطفال في ظل جائحة كورونا.
10. العنف الالكتروني في ظل جائحة كورونا.

[6] http://www.leagueofarabstates.net/ar/Sectors/Dep/Pages/default.aspx?RID=22&SID=6

الفقرة الثانية: جائحة كورونا في المنطقة العربية

أولاً: لمحة عن السياق الاقليمي

تُواجه التنمية المستدامة في المنطقة العربية عوائق هيكلية تكاد تكون نفسها بين البلدان العربية على الرغم من اختلاف مستويات الدخل، والموارد الطبيعية، والملامح السكانية. ويتطلب التحوُّل الجذري في المنطقة، تذليل هذه العوائق لإطلاق الطاقات الكامنة في الأفراد، وتحويل الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى واقع[7].

يُظهر التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 أنَّ المنطقة العربية متأخرة في مسار التنمية ولا سيما في المجالات ذات الصلة بمحاربة الفقر، تغطية الرعاية الصحية، الحماية الاجتماعية، السلام والأمن، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، الاستهلاك والانتاج، تغيُّر المُناخ، المساواة بين الجنسين، وغيرها الكثير من المستويات. وتقع عواقب هذه الحالة بحسب التقرير على كاهل الفئات التي تواجه مستويات متعددة من التهميش الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، كالنساء والأشخاص ذوي الاعاقة والعمال المهاجرين واللاجئين والنازحين والأطفال[8].

إنَّ البلدان العربية تصنف ضمن الدول الأقل نموًا، وتفوق نسبة الفقر المدقع فيها، المتوسط العالمي والمتوسطات الأقل نمواً في سائر المناطق النامية، باستثناء الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. على سبيل المثال تبلغ نسبة الفقراء، حسب خطوط الفقر الوطنية، 5.5 في المئة في الجزائر، و14,4 في المائة في الأردن، وحوالي 27 في المئة في لبنان، وتصل الى 46.5 في المائة في السودان، و48.6 في المئة في اليمن قبل اندلاع الصراع فيه.

تتفاقم التحديات التي تحول دون الحصول على الرعاية الصحية، كلما تفاقمت مظاهر التميز التي تواجهها الفئات المهمشة مثل الأشخاص ذوي الاعاقة، الأشخاص القاطنون في الأرياف، المهاجرون، اللاجئون. وعلى الرغم من انضمام غالبية الدول العربية الى اتفاقية حقوق الطفل، وعلى الرغم من جهود الدول في حماية الأطفال ولا سيما الطفلات، يبقى هناك العديد من العوائق. إنَّ أشكال الخطر متعددة، ابتداء من ضعف توفير الخدمات الصحية وسوء التغذية، مروراً بعدم الالتحاق بالدراسة أو الخروج منها مبكرا إذ يَظل التعليم للجميع عملاً غير مكتمل في الدول العربية مع بقاء حوالي 5 ملايين طفل في سن الدراسة خارج المدرسة، 60٪ منهم من الفتيات[9]، وصولاً الى العنف الذي يصل الى حد قتل وموت الأطفال في اليمن وسوريا وفلسطين والعراق والسودان[10] إضافة الى ظواهر لا تقل سوءاً مثل عمل الأطفال الذي تفاقمت بسبب بسبب هشاشة الاقتصاد والنقص في فرص التعليم والمعايير والأعراف الاجتماعية المواتية[11]. وأخيرا لا يمكن ان نغفل تزويج الطفلات حيث تشير التقديرات الى ان حوالي واحدة من كل خمس نساء شابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متزوجات قبل عيد ميلادهن الثامن عشر[12].

ثانياً: تأثيرات الجائحة على المنطقة العربية

[7] https://www.unescwa.org/ar/publications/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-2020

[8] https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf

[9] http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/video/UNARESS.pdf

[10] https://news.un.org/ar/story/2018/12/1024451

[11] https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_675263/lang--are/index.htm

[12] file:///C:/Users/10123761/Downloads/A-Profile-of-Child-Marriage-in-MENA.pdf

- **على مستوى التأثيرات الاقتصادية**

لقد سبق وتوقعت وكالات الأمم المتحدة أن تخسر المنطقة العربية ما لا يَقِّل عن 42 مليار دولار أميركي في العام 2020. أدَّى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط، صار هذا الانخفاض أكثر حدَّة، نتيجة لحرب أسعار النفط، مما أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها حوالي 11 مليار دولار تقريباً حتى آذار \ مارس 2020. وإذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريبا كلّ يوم. بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار مما سيهدد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير. ومن المتوقع أن تخسر حكومات المنطقة إيرادات جمركية قد تصل إلى 1.8 مليار دولار. قد تتقلص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شباك الفقر. وتتفاقم التحديات بسبب عدم تقديم حد أدنى من الحماية الاجتماعية في بعض البلدان العربية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعاني 9.1مليون شخص إضافي من نقص التغذية في المنطقة. يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الانسانية في المنطقة العربية. حوالي 24 مليونا من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إما لاجئون وإما نازحون داخليا[13].

عانت الدول العربية مثل بقية دول العالم من انخفاض السياحة والتحويلات المالية وتهاوي عائدات النفط والاستثمار الأجنبي وإعادة تمويل الديون الأكثر تكلفة. البلدان ذات الأداء الصحي الضعيف، وتلك التي اضطرت إلى فرض إغلاقات صارمة للاقتصاد، عانت صدمات داخلية أعمق. رغم أن الفيروس لا يميّز بين الأشخاص على أساس ثروتهم، فإن مستوى الدخل يؤثّر على آليّات التكيّف المتاحة. إذ لا يتمتّع العمّال ذوي الدخل المنخفض، في جميع أنحاء المنطقة، بالقدرة على إنجاز عملهم عن بُعد (في المنزل) ولا يحصلون على رواتبهم إذا تغيّبوا عن عملهم. مع استمرار الحجر المنزلي ودخول الاقتصادات في مرحلة الركود، تضرّرت شرائح المُجتمع الأكثر فقرًا – التي تشكّل غالبيّة المواطنين – بشكلٍ غير متساوٍ. وجد اللاجئون والعمّال المُهاجرون استحالة التعامل مع تداعيات هذا الوضع. ومع ذلك، لا يبدو أن أيًّا من حكومات المنطقة لديها خطّة حول كيفيّة تقليل الضرر الاقتصادي أو معالجة الانقسام المتزايد في مجتمعاتها.

إن منطقتنا العربية تستقبل أكبر عدد من اللاجئين والمهجّرين الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية غاية في الصعوبة. يشير تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA إلى وجود ما يقدر ب 9 ملايين شخص في المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر بمبلغ 1.9 دولار بحلول عام 2021[14]. بغض النظر عن كيفية قياسه، اتخذ الفقر في الدول العربية قبل COVID-19 منحى تصاعدياً. لا يكشف الوباء الحالي سوى المزيد من أوجه القصور الهيكلى التى تدفع بالفقر وعدم المساواة في المنطقة إلى الأمام. كانت التوقعات تشير إلى أن يكون التأثير كبيرًا في عام 2020 ثم يستقر في عام 2021. كما وأنَّ تكلفة إغلاق فجوة الفقر في عام 2021 من المتوقع أن تصل إلى 45 مليار دولار.

اعتبارًا من كانون الثاني/ يناير 2020، تشير التقديرات الأولية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "إسكوا" إلى أنَّ المنطقة قد تخسر 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. قد يرتفع معدل البطالة في المنطقة بمقدار 1.2 نقطة مئوية بسبب تفشي COVI-19. وهذا يعني أن المنطقة قد فقدت ما لا يقل عن 1.7 مليون وظيفة في عام 2020. بين يناير ومنتصف مارس 2020، سجلت الشركات في جميع أنحاء المنطقة خسائر فادحة في رأس المال السوقي بقيمة 420 مليار دولار أمريكي. وتعادل خسارة الثروة الناتجة عن ذلك 8 في المئة من إجمالي ثروة المنطقة. للتعامل مع دوامة الانحدار الاقتصادي وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتوقعة على الأفراد والشركات، اتخذت العديد من الدول العربية تدابير التخفيف. على سبيل المثال، كشفت مصر النقاب عن خطة شاملة تكلّف 6 مليارات دولار لمكافحة الفيروس سريع الانتشار ودعم النمو الاقتصادي[15]

[13] https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/20-00114_rer_mitigatingimpact_covid-19_ar_dec18.pdf

[14] COVID-19, Conflict and Risks in the Arab Region Ending Hostilities and Investing in Peace, ESCWA

[15] https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus.html

- **في ما يتعلق بالتأثيرات الصحية**

لقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى خدمات فعالة ميسورة التكلفة للرعاية الصحية .وحتى قبل بدء الأزمة، كان الناس في البلدان النامية يدفعون أكثر من نصف تريليون دولار من مالهم الخاص ثمناً للرعاية الصحية. ويتسبب ذلك الإنفاق في مصاعب وأعباء مالية لأكثر من 900 مليون شخص، ويدفع حوالي 90 مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المُدقع سنويًا، وهي دينامية من المؤكد تقريبًا أنها تفاقمت بسبب الجائحة. إنَّ حوالي90 في المئة من سكان المنطقة العربية يعيشون في دول ذات دخل متوسط وضعيف، ما يتسبب في ضغوطات مالية على النظم الصحية التي تشكو من نقص التمويل وعدالته.

- **بالنسبة للتأثيرات على جودة التعليم**

قبيل تفشّي الجائحة، كانت الدول في العالم تعاني بالفعل أزمة تعلُّم، إذ إنَّ 53% من الأطفال في البلدان منخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل، يعجزون عن قراءة جملة بسيطة عند إتمام دراستهم في المرحلة الابتدائية. وتزداد هذه المخاطر مع إغلاقات المدارس الناجمة عن الجائحة.قد تمتد تأثيرات جائحة كورونا على التعليم لعقود عدة قادمة . وليس مجرد نقص في التحصيل الدراسي في الأمد القصير، وإنما أيضاً تقليص في الفرص الاقتصادية التي ستُتاح لهذا الجيل من الطلاب على الأمد الطويل. بسبب نقص التحصيل الدراسي وزيادة معدلات التسرُّب من المدارس، من المحتمل أن يفقد هذا الجيل من الطلاب ما يُقدَّر بنحو 10 تريليونات دولار من الدخل أو قرابة 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وأن تبتعد البلدان أكثر عن المسار الصحيح الذي يحقق أهدافها المتصلة بفقر التعلّم - وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مستوياته، زيادةً كبيرة تصل إلى63% ، أي ما يعادل 72 مليون طفل آخر في سن التعليم الابتدائي.

حتى قبل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان أطفال المدارس بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعانون أوضاعاً سيئة. وكانت نواتج التعلم متدنية إلى أقصى حد في معظم البلدان، حيث أظهرت نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2018 أن أداء القراءة للطلاب البالغين من العمر 15 عاماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان يتخلف بمعدل من 2 إلى 4 سنوات من التعليم عن المتوسط الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وكانت مخرجات التعليم غير متكافئة إلى حد كبير، حيث تفوقت الفتيات باستمرار على الأولاد، نظراً لأن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية تعلب دوراً بارزاً في مستوى تعلم الطلاب.

وأدت جائحة كورونا إلى تدهور مستوى تعليم 103 ملايين طالب في المنطقة، مما كان له الأثر في تعرض الأطفال ممن لا يمتلكون أجهزة كمبيوتر أو خدمات الإنترنت عالية السرعة على وجه الخصوص لخطر التخلف عن الركب أكثر من أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إليها. ولحسن الحظ، تدخلت جهود حكومية واسعة النطاق - باستخدام الأساليب التي أتاحتها التكنولوجيا لدعم التعلم عن بعد والتعليم عن بعد والتعلم عبر الإنترنت على الصعيد الوطني لبدان المنطقة - لملء الفراغ الذي نشأ عن تأثير الجائحة. ولا تزال مثل هذه الأساليب تخضع للتطوير حيناً بعد حين[16].

- **على مستوى نقص الأمن الغذائي**

فضلاً عن التعليم، يتعرض الأطفال من الذكور والإناث أيضاً للمعاناة بسبب الزيادة العالمية في مستويات نقص الأمن الغذائي ، وهو ما يؤثِّر على الناس في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وتُظهِر مؤشرات التنمية العالمية، أنه حتى قبل ظهور جائحة كورونا، كان عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في ازدياد بعد عقود من التراجع، وهو مؤشر يتتبع عدد من لا يحصلون على سعرات حرارية كافية.في الكثير من الأماكن، أدَّى انعدام الأمن الغذائي وجائحة كورونا إلى اشتداد تأثير الهشاشة والصراع والعنف، وهو ما يُنذِر بضياع ما تحقَّق من مكاسب إنمائية. ففي

[16] https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/accelerating-edtech-ecosystem-middle-east-and-north-africa

عام 2000، كان هناك واحد من كل خمسة فقراء مدقعين في العالم يعيش في بيئات تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ومنذ ذلك الحين، انحسرت باطراد معدلات الفقر في الاقتصادات الأخرى، لكن عدد الفقراء في البيئات التي تعاني هذه الأوضاع استمر في الزيادة.

واليوم، يعيش قرابة نصف فقراء العالم في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات. وفي الواقع، أصبح الفقر أكثر تركُّزاً في هذه الأماكن التي ستكون موطن ما يصل إلى ثلثي الفقراء المدقعين في العالم بحلول عام 2030. ومن المرجَّح أن تؤدي جائحة كورونا إلى اشتداد هذا الاتجاه[17]. ووفق منظمة الأغذية العالمية "الفاو"، بينما تستمر الحكومات في إعطاء الاولوية للأزمة الصحية، ينبغي عليها التأكد من حصول جميع السكان على الغذاء الكافي ومن اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة عمل النظم الغذائية على نحو آمن وفعال. بسبب التحديات الكبيرة على إنتاج الاغذية وتوافرها والحصول عليها [18]

تأثيرات جائحة كورونا على الدول السبع التي شملتها التقارير

تأثرت مصر، تونس، الجزائر، المغرب، اليمن، العراق ولبنان بجائحة كوفيد-19. وقد ساهم السياق السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي تعيشه المنطقة في انكشاف عمق الازمة.

- **اليمن**

واجهت الجمهوريَّة اليمنيَّة، ولا تزال، العديد من التَّحديات. أدَّت الاضطرابات السياسيَّة وما آلت إليه الأوضاع في ظل الحرب الدائرة إلى تفاقم وضع كل مؤشِّرات حياة الناس، من الصحَّة إلى التَّعليم والحماية الاجتماعيَّة. هناك ما يزيد على 24.1 مليون شخص بحاجةٍ ملحةٍ إلى المساعدات الإنسانيَّة منهم 19.7 مليوناً بحاجةٍ إلى مساعدات صحيَّة، 20.1 مليونًا بحاجةٍ إلى مساعدات غذائيَّة و17.8 مليونًا بحاجةٍ إلى مساعدات في مجال سلامة المياه والصرف الصحي.[19] تدلُّ المؤشِّرات الديموغرافيَّة على أنَّ 3.44 مليوناً على الأقل من السكان تركوا منازلهم بسبب الحرب، بعضهم عاد، غير أنَّ كثيرين منهم ما زالوا نازحين[20].

حسب تصنيف البنك الدولي يُعتبر هذا البلد أفقر البلدان وأقلها نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى سنوات. وهو يواجه أسوأ أزمة إنسانيَّة عرفها العالم، وقد دمَّر القتال اقتصاده، ممَّا أدَّى إلى انعدام الأمن الغذائي الذي أوشك أن يكون مجاعة ودمَّر البنية التَّحتيَّة الحيويَّة. قبل انتشار فيروس كورونا، أثَّر الفقر على ما يقرب من نصف إجمالي سكان اليمن البالغ عددهم حوالي 29 مليونًا، الآن يؤثِّر الفقر على ما يُقدَّر بثلاثة أرباع السكان أو ما بين 71٪ إلى 78٪ من اليمنيين. علاوة على ذلك، يعيش حوالي 20.5 مليون يمني بدون مياه آمنة وصرف صحي، و19.9 مليون شخص بدون رعاية صحية كافية. هذه أمور بالغة الأهمية لتَجنُّب انتشار الفيروس[21].

أوجه الخلل الناجمة عن تجزُّؤ القدرة المؤسسية، وتضارب القرارات المُتعلقة بالسياسات عبر مناطق السيطرة، فاقمت الأزمة. كان لارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائيَّة في النصف الثاني من عام 2020 تأثير مُدمِّر، حيث أظهرت دراسة استقصائيَّة يُجريها بشكلٍ روتيني برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أنَّ الأُسر اليمنيَّة كانت قادرة على تَحمُّل تكاليف الغذاء في بداية الجائحة في مارس/آذار 2020، لكنَّها عانت مع استمرار الجائحة، ارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة في جنوب اليمن، ومن ارتفاع أسعار الوقود في شماله، وبحلول نهاية عام 2020 أفاد حوالي 40٪ من الأُسر المعيشية أنَّ الاستهلاك ضعيف، وأنَّ الأمور ازدادت سوءًا. بناء على ذلك تشير التقديرات إلى أنَّ أكثر من 40٪ من

[17] https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan

[18] http://www.fao.org/3/ca8778ar/ca8778ar.pdf
مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)وآثاره على الامن الغذائي في منطقة الشرق الادنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟

[19] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RDP%20Monthly%20SitRep%20_Nov_2019._original.pdf

[20] Yemen | Global Focus (unhcr.org)

[21] عرض عام قدمه البنك الدولي عن الوضع في اليمن
https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

الأسر اليمنية حاليًا تجد صعوبة في شراء حتى الحد الأدنى من الغذاء، وربما تكون قد فقدت أيضاً مصدر دخلها الأساسي.

منذ ظهوره لأول مرة في اليمن أوائل نيسان/ أبريل2020، كان لوباء كوفيد-19 تأثير سلبي، مباشر وعميق على اليمنيين وعلى نظام الرعاية الصحيَّة في البلاد، وعلى الأمن الغذائي العام، والوصول إلى الخدمات الأساسيَّة.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" تَصف اليمن بأنَّه أسوأ مكان في العالم بالنسبة للأطفال، والأمم المتحدة تقول إنَّ هذا البلد هو أكثر الأماكن حاجة للمساعدة على الأرض، وإنَّ الفيروس ينتشر في بلدٍ يعاني أنظمة صحية مُدمَّرة ومن المُحتمل أنْ تكون الإصابات أعلى بكثيرٍ مما تُعلن عنه الجهات الصحية في هذا البلد نظرًا إلى عجز المؤسسات الصحيَّة عن تحديد أسباب الوفاة في الكثير من الحالات[22]. إنَّ النقص الكبير في المساعدات الإنسانية في اليمن يُهدّد بالموت أعدادًا إضافية من الأطفال جرّاء سوء التغذية، وإنَّ عدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية قد يرتفع إلى 2,4 مليون بنهاية العام2020 منهم 20 في المئة دون سن الخامسة، أي ما يقرب من نصف عدد الأطفال في هذا العمر حسب منظمة اليونيسف.

الأطفال يمثِّلون ما يُقارب نصف سكَّان اليمن، وهم يعانون صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسيَّة خاصَّة في الأرياف حيث يعيش ثلثا المجتمع. التَّحديات التي تواجههم تَتمثَّل في بُعد المسافة عن المنشآت الحيويَّة الصحية والتعليمية، وعورة الطُرق وارتفاع تكلفة النقل، ضعف نظام الإحالة خاصةً في حالات الطوارئ الخطيرة، الفقر ونَقص الحوافز الاقتصادية والاجتماعية لتقديم الخدمات بانتظام للفقراء، محدوديّة القدرة على تَحمُّل تكاليف الرعاية الصحيّة، ضعف جودة الخدمات الصحية وعدم استدامة وتكامل المبادرات المجتمعيَّة.

- **لبنان**

يعيش لبنان أكبر أزماته منذ عقودٍ طويلة، بعضهم يقول إنَّها الأزمة الأشدُّ فتكًا منذ قرنٍ كامل، ومعها وصل البلد إلى حافَّة الإفلاس والانهيار. تَهاوت قيمة العُملة اللبنانيَّة إلى مستوياتٍ قياسية، حُبست ودائع المواطنين في المصارف، وقد يخسرونها للأبد، ارتفعت أسعار المواد الغذائيَّة بشكلٍ جنوني، زادت مُعدلات الفقر المرتفعة أصلًا، فَقَدت الدولة الكثير من هيبتها وقدرتها على التَّحكُّم، وساءت الخدمات العامَّة ومن ضمنها الصحَّة والتعليم .

صنف البنك الدولي الانهيار الاقتصادي في لبنان بأحد أسوأ الانهيارات الاقتصادية في العالم التي ظهرت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، ووفقا لمسح نشرته في مطلع شهر تموز /يوليو من عام 2021 قالت منظمة اليونيسيف إن الأطفال يعانون وطأة هذا الانهيار[23].تم إجراء تقييم يونيسف السريع والمركَّز عبر الهاتف وشمل 1,244 أسرة في نيسان 2021.

---

[22] https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53125455

[23] https://www.unicef.org/lebanon/ar/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1%D8%8C-%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%B9-%D8%AA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA/%D8

دلّ المسح الذي أجرته اليونيسف الى ما يلي:

- نام أكثر من 30 في المئة من الأطفال في لبنان في فراشهم، في الشهر الماضي، (أيار /مايو 2021) ببطونٍ خاوية، لعدم حصولهم على عدد كافي من وجبات الطعام.
- لا تملك 77 في المئة من الأسر ما يكفي من غذاء أو من مال لشراء الغذاء. وترتفع هذه النسبة بين الأسر السورية الى 99 في المئة.
- 60 في المئة من الأسر تضطر الى شراء الطعام عبر مراكمة الفواتير غير المدفوعة أو من خلال الإقتراض والإستدانة.
- 30 في المئة من الأطفال في لبنان لا يتلقون الرعاية الصحيّة الأولية التي يحتاجون إليها. وأعربت 76 في المئة من الأسر عن تأثرها الكبير بالزيادة الهائلة في أسعار الأدوية.
- واحد من كل عشرة أطفال في لبنان جرى إرساله الى العمل.
- 40 في المئة من الأطفال ينتمون الى أسر لا يعمل فيها أحد، و77 في المئة من تلك الأسر لا تتلقى مساعدة إجتماعية من أي جهة.
- 15 في المئة من الأسر في لبنان توقفت عن تعليم أطفالها.
- 80 في المئة من مقدمي الرعاية يتحدثون عن مواجهة الأطفال صعوبات في التركيز على دراستهم في المنزل- إما بسبب الجوع أو نتيجة الإضطراب النفسي.

الركود الإقتصادي الذي يسيطر على البلاد ليس سوى أزمة واحدة من جملة الأزمات التي تعصف في البلاد، التي تترنح تحت تأثير جائحة كوفيد-19 ونتائج التفجيرين الهائلين اللذين عصفا في مرفأ بيروت في4 آب 2020، يُضاف الى ذلك عدم الإستقرار السياسي المستمر. وفي حين يُصنّف 1,5 مليون سوري في عداد الأكثر ضررا، فإن عدد اللبنانيين الذين باتوا بحاجة الى دعم سريع يرتفع بسرعة قياسية.

الحَدث الأبرز كان الانفجار الذي دمَّر مرفأ بيروت والأحياء المجاورة له في الرابع من آب/ أغسطس 2020 وأحال أجزاء واسعة من العاصمة إلى دمارٍ وأوقع حوالي 220 قتيل وما لا يَقل عن 6 آلاف جريح من بينهم 1000 طفل ونحو 300 ألف مشرَّد. 292 مُنشأة صحيَّة تقلَّصت إلى حدٍّ كبيرٍ قدرتها على تقديم خدمات الرعاية الصحيَّة. ومدارس كثيرة ما علادت قادرة على تقديم التعليم. أعاد الانفجار فَتح الجرح الشعبي على مِصراعيه، فتجدَّدت موجة الاحتجاج التي كانت بدأت في تشرين أول/ أكتوبر 2019 على خلفية وصول الفساد في السلطات التنفيذيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة والأمنيَّة إلى مستوياتٍ غير مسبوقة في تاريخ لبنان.

في خِضمِّ هذه الأزمات ضربت جائحة كورونا لبنان بقوة فزادته إنهاكًا. أُكتُشفت أول حالة كوفيد- 19 في 21 شباط/فبراير 2020 وكان الناس مُثقلين بمشاكل لا تعد ولا تحصى، أضاف الوباء مزيدًا من الضغط عليهم وعلى الحكومة التي فشلت في السيطرة على الوضع الصحّي لعدَّة أسباب، منها الوضع المالي المزري والفساد .يعاني **لبنان** في الآونة الاخيرة من تأثير صدمات عديدة بينها الازمة الاقتصادية غير المسبوقة، عدم الاستقرار السياسي منذ عام 2019 الامر الذي ادى الى خطورة تداعيات الجائحة على البلد. لقد أدت هذه الصدمات المتداخلة إلى زيادة معدل فقر الموظفين من 28 في المئة في عام 2019 إلى ما يقدر بـ 55.3 في المئة في أيار/ مايو 2020. وبالمثل، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر المدقع من 8.2 في المئة إلى 23.2 في المئة. وبافتراض أن عدد السكان يبلغ 4.8 مليون نسمة،

%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

فإن ذلك سيجعل العدد الإجمالي للفقراء بين السكان اللبنانيين ما يقارب 2.7 مليون نسمة. أيضاً تراجعت المجموعة السكانية ذات الدخل المتوسط من أكثر من 57٪ من السكان في عام 2019 إلى أقل من 40٪ في عام 2020.

لمساعدة لبنان على التعامل مع الحالة الطارئة، خَصَّص البنك الدولي في كانون الثاني 2021 مبلغ 34 مليون دولار للمساعدة في توفير اللَّقاحات للبنان. يُتيح هذا التَّمويل تأمين اللَّقاحات لأكثر من مليوني شخص، وقد بدأت اللَّقاحات تصل إلى لبنان ابتداءً من أوائل فبراير/شباط 2021. وكان البنك الدولي أعلن في آذار/ مارس 2020 عن إعادة تخصيص أموال من مشروع تعزيز النظام الصحي في لبنان لدعم جهود وزارة الصحَّة العامَّة في مواجهة جائحة كورونا، وذلك عبر تجهيز المستشفيات العامَّة وزيادة قدرتها على إجراء الفحوص المخبريَّة ومعالجة الحالات المُشتبه بإصابتها بالفيروس. ومنذ ذلك الحين، ساعد تسريع إجراءات الشراء من خلال مُورِّدين محلّيين ودوليين وفقًا للإجراءات المَعمول بها في البنك الدولي وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة في شراء سلع ومُعدَّات تشتدُّ الحاجة إليها في 45 مستشفى.[24]

لبنان الذي يحصل على المساعدات لأنَّه يستقبل لاجئين، شهد جدلًا إنْ كانت اللَّقاحات ستشمل اللاجئين أم لا. ولأنَّ العدوى سريعة الانتشار في الأماكن المُكتظَّة، اتَّجَهَت الأنظار نحو المخيمات والتجمعات التي يعيش بها اللاجئون والعُمَّال المهاجرون. في هذه الأماكن، حيث يستحيل تطبيق إجراءات الوقاية ولا سيَّما التباعد الجسدي، يعيش أكثر من مليون لاجئ سوري، وحوالي 175000 لاجئ فلسطيني، وعشرات آلاف العمَّال المهاجرين والعاملات بشكلٍ غير قانوني في الخدمة المنزليَّة. وفي المُحصِّلة يضمُّ لبنان 630 ألف طفل لاجئ تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات و18 سنة.

ينعكس الوضع الاقتصادي سوءا على اللاجئين، إذ إنَّ نسبة اللاجئين السوريين ممن ينفقون أقل من 2.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم قد ارتفع من 51% عام 2018 إلى 55 ٪ عام 2019 كذلك فإن 73 ٪ ينفقون أقل من 3.80 دولارا أمريكيًا في اليوم عام 2019، مقارنة بـ 68 ٪ عام 2018[25]. وعند الحديث عن الفقر في لبنان لا يمكن بالطبع إغفال الإشارة الى المجموعات الأخرى، إذ إنَّ 65٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان و89٪ من لاجئي فلسطين من سورية (PRS) يعيشون تحت خط الفقر[26].

- **مصر**

نهاية عام 2020، كان 233 مليون شخص في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدوليَّة للتنمية التابعة للبنك الدولي ومنها مصر، يعانون انعدام الأمن الغذائي، ومِنَ المُتوَقع أن يرتفع هذا العدد عامي2021 و2022. وبخلاف الأزمات الغذائيَّة السابقة، فإن الدوافع الرئيسيَّة لتَفاقم انعدام الأمن الغذائي في إطار جائحة كورونا هي انخفاض الدخل والتحويلات بسبب الإغلاق الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة وانخفاض قيمة العملة.[27] لقد تَوقَّعت دراسة لمعهد التخطيط القومي في مصر أنْ تَتَسبب أزمة جائحة فيروس كورونا في ارتفاع عدد الفقراء بين 5.6 إلى 12.5 مليون فرد خلال العام الأوَّل من انتشار الجائحة. جاءت الدراسة بعنوان "التداعيات المُحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر"، ونُشرت على الموقع الإلكتروني للمعهد، التابع لوزارة التخطيط. وأظهرت نتائج الدراسة أن انخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة الفقر في مصر بنحو

---

[24] البنك الدولي يدعم أول عملية لتوزيع لقاحات كورونا في لبنان
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/21/world-bank-supports-first-covid-19-vaccine-rollout-in-lebanon

[25] تقريرُ تقييم هشاشة اللاجئين السوريين للعام 2019
https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/12/VASyR-2019.pdf

[26] UNHCR, UNICEF, & WFP. (2017, December). VASyR 2017: Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon. Retrieved from https:// data2.unhcr.org/en/documents/details/61312 UN, & Government of Lebanon. (2018, February). Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020 (2018 update). Retrieved from https://data2. unhcr.org/en/documents/download/61740 UNHCR, UNICEF, & WFP. (2018, December). VASyR 2018: Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon. Retrieved from https:// data2.unhcr.org/en/documents/download/67380

[27] تمكين بلدان العالم الأشدّ فقراً لتحقيق تعافٍ قادرٍ على الصمود
https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2021/02/26/empowering-the-poorest-countries-towards-a-resilient-recovery

0.7 نقطة مئوية، إلى جانب أن زيادة معدل البطالة بنحو نقطة مئوية واحدة سيؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بنحو 1.5 نقطة مئوية، في حين أن زيادة معدل التضخم نقطة واحدة مئوية يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بنحو 0.4 نقطة مئوية. وَضَعت الدراسة 3 سيناريوهات لارتفاع معدل الفقر:

- سيناريو متفائل: يَستند على معدل بطالة يصل في عام 2021 إلى نحو 11.5%.
- سيناريو وسط: يَفترض استمرار الأزمة لفترة زمنيَّة أطول وبالتالي أثر أكبر على زيادة عدد العاطلين من العمل، مع ظهور أثر أزمة العمالة العائدة من الخارج. لذلك تتوقَّع الدراسة أن يرتفع معدل الفقر إلى 40.2% أي ما يعادل زيادة الفقراء بنحو 7.8 مليون فرد في العام المقبل.
- سيناريو متشائم: يَستند استمرار الأزمة، وعودة مليون مصري عامل من الخارج أو ما يمثِّلون نحو 3% من قوة العمل في مصر، ومن ثمَّ يفترض هذا السيناريو ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 16%.[28]

تناولت دراسة نشرها البنك الدولى مقدار ما يتعلَّمه الطفل فى مصر، وخلصت إلى أن حوالى 70% من الأطفال فى سن العاشرة فى مصر لا يستطيعون قراءة نص بسيط وفهمه. علاوة على ذلك فإنَّ مؤشر رأس المال البشري فى مصر يُنبئ بأنَّ معدل إنتاجيَّة الطفل المولود فى مصر عندما يصل إلى سن 18 سنة سيكون 49% فقط مقارنة مع نسبة إنتاجيَّة كاملة إذا تمتَّع بقدرٍ كامل من التَّعليم والصّحة الجيدة. لكنَّ التَّقييمات الدوليَّة لم ترصد بعد الإصلاحات التى بدأتها مصر فى عام 2018 إذ يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تظهر هذه الإصلاحات على مؤشر رأس المال البشري. وتمثَّلت السمة الغالبة فى استراتيجية الإصلاح والتطوير التى وضعتها وزارة التربية والتعليم الفنى المصرية فى التَّوسُّع في التعليم الرقمي والبنية التَّحتيَّة التكنولوجية. وكانت وزارة التربية والتَّعليم الفني قد بدأت، قبل الجائحة، تقديم منهج دراسي جديد لمرحلة رياض الأطفال والصَّفين الأول والثاني الابتدائي. وفي السنتين الماضيتين، استحدثت الوزار تغييرات نوعيَّة في المرحلة الثانوية ،وأجرت امتحانات الصَّفين الأول والثاني الثانوي (في سن 16 - 17 سنة) باستخدام الحاسوب اللوحي (التابلت). وأدَّى هذا التَّوسُّع في المحتوى الرقمي إلى إعداد المنظومة التعليمية على نحو أفضل حتى تكون جاهزة مع إعادة فتح المدارس في 17 أكتوبر/ تشرين الأول .2020[29]

- **تونس**

أدت إجراءات الإغلاق الناتجة عن جائحة كوفيد-19 إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي في تونس بمقدار 21% في الربع الثاني من العام 2020 (مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق) حسب العرض العام الذي أجرته البنك الدولي عن الوضع في تونس بتاريخ الأول من تشرين أول/ أكتوبر عام 2020. وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض الطلب الخارجي والقيود المفروضة على السفر إلى خفض العائدات السياحية بنسبة 47%، وتراجعت الصادرات من الصناعات الميكانيكية والكهربائية والمنسوجات (صادرات الصناعات التحويلية الرئيسية في تونس) بنسبة 27% بحلول منتصف عام 2020 (مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى) ولا عجب، في هذا السياق، أن ترتفع نسبة البطالة من 15% إلى 18% في الربع الثاني من العام،2020 وهو المستوى الذي وصلت إليه البطالة لآخر مرة في ثورة 2011. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان المحرومين المعرضين للانزلاق إلى براثن الفقر في عام 2020؛ حيث يتوقع أن ترتفع نسبة أولئك من 16.6% إلى 22% من مجموع السكان، وذلك باستخدام حد إنفاق قدره 5.5 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية..[30]

---

[28] دراسة: عدد الفقراء بمصر سيرتفع 5.6 مليون فرد إذا انتهت كورونا نهاية العام
https://drive.google.com/file/d/1FwMGKbFEUJEq2fZNJlPQ4_scd0rQsySr/view?fbclid=IwAR2eowdiYp-XcFDGRNdOEQk8ipQAvStATSuQ87f7ueDNvPV2HQc2Dh9IoBE

[29] مصر: عودة المدارس اختبار لطرق التعلم "الهجين" مقال كتبته أميرة كاظم منشور على موقع مدونات البنك الدولي بتاريخ 2020/12/19أميرة كاظم هى مسؤول أول في قطاع التعليم. عملت أميرة في مجال التنمية البشرية منذ عام 1998، عندما انضمت إلى البنك الدولي كخبيرة اقتصادية في التنمية البشرية

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/egypt-back-school-brings-new-test-blending-learning

[30] البنك الدول: عرض عام للأوضاع الاقتصادية في تونس

https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/overview

في أواخر كانون الثاني عام 2020 عادت مجموعة البنك الدولي وأصدرت التقرير السنوي للمرصد التونسي للاقتصاد، والذي يقدم تقييمات شاملة للاتجاهات الاقتصادية في تونس بالإضافة إلى تحليل واسع للتحديات الكبرى التي تواجهها البلاد. تشير التوقعات إلى أن تونس ستسجل انخفاضًا حادًا في نسبة النمو مقارنة بأغلب نظراءها على المستوى الإقليمي، بما أنها دخلت هذه الأزمة وهي تعاني من بطء النمو وارتفاع نسب الدين. وفي ظل التوقعات بحدوث انكماش بنسبة 9.2 في المئة في عام 2020، فإنه من المتوقع أن يرتفع نسق النمو مؤقتًا ليصل إلى 5.8 في المئة في عام 2021 عندما تبدأ آثار الجائحة في الانحسار. إلا أنه من المتوقع أن تتسبب نقاط الضعف الهيكلية الموجودة من قبل، في سحب الاقتصاد التونسي نحو مسار نمو أكثر انخفاضا يبلغ حوالي 2٪ بحلول عام 2022. ونظرا لتباطؤ نسق النمو، سوف تخسر تونس بعض المكاسب السابقة في ما يتعلق بخلق مواطن الشغل والحد من الفقر.[31]

- **المغرب**

بحسب معطيات البنك الدولي، تدفع جائحة فايروس كوفيد – 19 الاقتصاد المغربي إلى أعمق ركود اقتصادي متوقع منذ عام 1995. كما من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد بشكل مضاعف بالصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية. حيث كانت رجحت التوقعات أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الحقيقية بنسبة 4 في المئة في عام 2020، وهو تباين حاد مقارنة بنسبة 3.6 في المئة المتوقعة قبل تفشي الجائحة.

يواجه سوق العمل صدمة ذات أبعاد تاريخية، حيث يتأثر العمال المستضعفون، ولا سيما العاملين في القطاع غير الرسمي. واجهت الشركات اضطرابًا في سلاسل القيمة، تنقل العمال، الإغلاق المؤقت وتباطؤ الطلب العالمي. أدت الآثار السلبية إلى خسائر واسعة النطاق في الوظائف والدخل، وخاصة في القطاع غير الرسمي حيث فقد 66 في المئة من العمال وظائفهم. وقد مكنت المساعدة الحكومية من تخفيف بشكل جزئي فقدان الوظائف لـ 19 بالمائة من الأسر[32]

وفق التقارير، إن صناعة السياحة في البلاد من أبرز القطاعات المتأثرة بانتشار الوباء عالميا خاصة في الأسواق الرئيسة للمغرب، ممثلة بالاتحاد الأوروبي وأمريكا، ودول جنوب وجنوب شرق آسيا. ويتوقع مراقبون مغاربة، تضرر القطاع السياحي الذي يعتبر ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية، خصوصا أن أغلبية السياح الذين يزورون البلاد يأتون من أوروبا، التي سجلت معدلات مرتفعة من حالات الإصابة بالفيروس وبحسب المندوبية السامية للتخطيط يُتوقع تراجع نمو الاقتصاد المغربي لأدنى مستوى منذ 20 عاما[33].

- **العراق**

قدّر المرصد الاقتصادي للعراق انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.5% عام 2020. مع انخفاض أسعار النفط الى أدنى مستوى لها خلال الخمس سنوات الاخيرة، انكمش الاقتصاد العراقي بنسبة 6.8% خلال النصف الأول من العام 2020، بما في ذلك انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 9.2% بعد أن ألقت إجراءات الإغلاق

[31] التقرير السنوي للمرصد التونسي للاقتصاد
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/12/21/rebuilding-the-potential-of-tunisian-firms

[32] https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/morocco-economic-monitor---moroccos-economic-prospects-and-the-covid-19-crisis-impact

[33] https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%84%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%B8%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/1767383

العام والاحتواء الخاصة بجائحة كورونا بظلالها على قطاع الخدمات. وفقاً للتقرير، تراجعت إيرادات الحكومة العراقية بنسبة 47% في الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 بينما بقيت النفقات مرتفعة نتيجة لفاتورة الأجور العامة والرواتب التقاعدية. وتولّد مثل هذه الالتزامات الصارمة في الموازنة ضغوطاً على احتياجات التمويل الحكومية التي كان يتوقع أن تصل الى نسبة ضخمة تبلغ 25.8% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2020. لقد تركت الأزمات الأمنية والاقتصادية المتعددة في السنوات الأخيرة تأثيرات مناطقية وفئوية متفاوتة في العراق، ولكن أفاق المستقبل الاقتصادي للبلد تتوقف على احتمالات تحسن أسواق النفط وقدرة قطاع الرعاية الصحية على التكيف مع الجائحة[34].

لقد أظهر تقييم صدر عن وزارة التخطيط العراقية، بدعمٍ من اليونيسف، والبنك الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنميَّة البشريَّة، أنَّ زهاء 4.5 مليون عراقي (11.7%) دُفعوا إلى ما دون خط الفقر نتيجة لجائحة كورونا وما نجم عنها من آثار اجتماعية واقتصادية. كما أنَّ الخسائر الكبيرة في الأعمال والوظائف وارتفاع الأسعار، تَسَبَّبت في ارتفاع معدل الفقر الوطني من 20% في 2018 إلى 31.7%. ومع النسبة الإضافية مِمَن وقعوا تحت خط الفقر والبالغة 15.8%، فإنَّ الأطفال هم الأكثر تأثرًا بالأزمة. بينما كان طفلٌ واحدٌ من كل خمسة أطفال يعاني من الفقر قبل الأزمة، فإنَّ النسبة قد تضاعفت تقريباً إلى طفلين من أصل خمسة أطفال أي (37.9%) مع بداية الأزمة. إنَّ 42% من السكان يُصَنَّفون على أنَّهم من الفئات الهشَّة، إذ يواجهون أخطار أعلى كونهم يعانون الحرمان من حيث العديد من الأبعاد: التعليم، الصحة، الظروف المعيشيَّة، والأمن المالي. إنَّ انقطاع الخدمات وتبنِّي استراتيجيات التَّكيُّف السلبي من قبل الأسر الفقيرة، من شأنه أن يزيد الحرمان من سُبل الرفاهية، وزيادة التفاوت ولا سيما بين الأطفال. بالنسبة إلى الأطفال، هناك طفلٌ واحدٌ من بين كل اثنين (أي 48.8%) مُعرَّض للمعاناة من الحرمان في أكثر من بُعدٍ واحدٍ من هذه الأبعاد الأربعة. يُعدُّ الحرمان من الالتحاق بالمدارس، والحصول على مصادر المياه المُحسَّنة، من العوامل الرئيسية التي تساهم في هشاشة الأسر والأطفال. إنَّ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز الوصول المتكافئ إلى الخدمات الاجتماعية ذات النوعية الجيدة، مع التركيز على التعليم، والصحة، وحماية الطفل، هي توجهات سياسة مركزية للاستجابة للأزمات الناجمة عن جائحة كورونا. وبالنسبة إلى أطفال ومستقبل العراق، لا بد من استجابةٍ سريعةٍ لحماية الأطفال من الفقر، والاستثمار لأجل تَجنُّب أزمة التعلم، وزيادة سوء التغذية، ووفيات الأطفال، وتصاعد العنف ضدَّهم.[35]

- **الجزائر**

عام 2019، تباطأ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للعام الخامس على التوالي وسط التعبئة الاجتماعية المطولة والتحول السياسي، مما أضعف ثقة المستهلك، الشركات والإنفاق. على المستوى القطاعي، استمر التدهور الهيكلي لصناعة الهيدروكربونات، مع تراجع الصناعة بنسبة 4.9%، بينما ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة متواضعة 2.4% بالقيمة الحقيقية[36]. بحسب تقديرات البنك الدولي، ظل الزخم الاقتصادي ضعيفًا مع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة 3.9٪ في الربع الأول من عام 2020، ويأتي هذا الانخفاض في أعقاب تراجع الإنتاج في مختلف القطاعات وخاصة المحروقات بنسبة -13.4٪ وذلك على الرغم من زيادة الإنفاق في الموازنة. وقد كشف تحقيق أجرته وزارة العمل عن التأثير السلبي الكبير لوباء Covid-19 على سوق العمل، أن حوالي 334 ألف جزائري شهدوا انخفاضًا في

[34] https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/11/11/new-world-bank-report-calls-for-urgent-fiscal-stimulus-and-economic-reforms-to-help-the-poor-and-the-most-vulnerable-in-iraq

[35] اليونيسف: أطفال العراق يشكلون الأغلبية من بين حوالي 4.5 مليونا من العراقيين المهددين بالفقر والحرمان نتيجة تداعيات مايروس كورونا
https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-45-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

[36] https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor---fall-2020-navigating-the-covid-19-pandemic-engaging-structural-reforms

ساعات عملهم، و53 ألفًا وجدوا أنفسهم عاطلين بشكل مؤقت أو دائم، وعانى 180 ألفًا من التأخير في دفع أجورهم في العام 2020[37].

بالرغم من مُصادقة الجزائر على اتفاقيَّة حقوق الطفل منذ سبع وعشرين سنة، إلَّا أنَّ هذه الفئة لا تزال تعاني جملة انتهاكاتٍ لحقوقها. الأزمات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على الأُسر الجزائريَّة، أجبرت العديد من الأطفال على تَرك مقاعد الدراسة، حيث سَجَّلت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان عدداً كبيراً من الأطفال يتراوح سنُّهم بين 6 و 16 سنة لم يلتحقوا بالمدرسة. وقدَّرت الرابطة ما نسبته 11% من الأطفال الذين يقلُّ سنُّهم عن 5 سنوات يعانون تَأخُّراً في النمو بسبب سوء التغذية. لقد احتلَّت الجزائر المرتبة 71 عالميًّا في مُؤشِّر حقوق الطفل العالمي لسنة 2020. وبحسب هذا المُؤشِّر الذي يَشمل خمسة معايير، جاء تصنيف الجزائر كالآتي: الحق في الحماية (41)، الحق في التَّعليم (46)، الحق في الحياة (92)، الحق في الصحة (106)، الحق في بيئة تمكينية (98-123)[38]

الفقرة الثالثة: جائحة كورونا وحقوق الأطفال

[37] https://www.elwatan.com/edition/economie/la-banque-mondiale-diagnostique-les-degats-de-2020-21-01-2021

[38] مقال بعنوان "حقوق الطفل في ظل الوضع الوبائي" كتبه نجاح شمس الهدى وهو الأمين الوطني المكلف بالمرأة وشؤون الأسرة والتضامن في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان

http://laddh-algerie.org/?p=1661

أولاً: حقوق الأطفال في خِضَّم الجائحة

صحيح أنَّ الأطفال الذين يصابون بـ COVID-19 هم أقل عرضة من المجموعات العمرية الأخرى في معدلات الوفيات بسبب الفيروس، لكنهم الاكثر عرضة للعديد من الآثار الاجتماعية المباشرة بسبب التدابير المتخذة لاحتواء الفيروس. أوامر البقاء في المنزل والإغلاق وإجراءات الحجر كان لها آثار خطيرة على حقوق الأطفال الصحية الجسدية والنفسية وعلى التعليم، والترفيه، والبيئة الأسرية، والعنف. علاوة على ذلك، قد تؤدي استجابات الحكومات إلى زيادة تفاقم عدم المساواة بحق الأطفال المهمشين وأولئك الذين في أوضاع هشَّة. سيطال تأثيرها بشكل غير متناسب مجموعات معينة، بما في ذلك:

- الأطفال الذين يعيشون في فقر.
- أطفال الشوارع.
- الأطفال المهاجرون وملتمسو اللجوء واللاجئون.
- الأطفال ضحايا الاتجار أو التهريب.
- الأطفال المتأثرون بالنزاع.
- أطفال الأقليات والسكان الأصليين.
- الأطفال الذين يعانون ظروفا صحية صعبة والمتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.
- الأطفال ذوو الإعاقة.
- الأطفال المحرومون من حريتهم.
- الاطفال الذين يعيشون في ظروف غير صحية ويكونون في الغالب أكثر عرضة إلى الإساءة والإهمال.

تُقدِّر منظمة اليونيسف بأنَّ عدد الأطفال الذين يعيشون ضمن عائلات فقيرة في المنطقة العربية قد وصل إلى 60.1 مليون بحلول نهاية عام 2020، مقارنة بـ 50.4 مليون قبل بداية أزمة "كوفيد-19". لا يزال الضرر الواقع على الوصول للخدمات الصحية كبيرًا، إذ فوَّت 9 ملايين طفل فرصة الحصول على لقاحاتهم ضدَّ شلل الأطفال والحصبة[39].

إنَّ تغذية الأطفال هي مصدر قلق حيوي، البعض لا يستطيع الحصول على الطعام المغذِّي بانتظام أثناء الإغلاق أو بسبب الضائقة المالية. يعتمد 368.5 مليون طفل في 143 دولة عادة على الوجبات المدرسية يوميًا، وخلال توقف المدارس حرموا من هذه الوجبات.

أيضاً، يمكن أن يؤدي الإغلاق والحجر المنزلي إلى تعريض الأطفال لخطر العنف الجسدي والجنسي والنفسي. مع بقاء الاطفال في منازلهم صارت هواتفهم الذكية وحواسيبهم رفيقتهم الدائمة، هنا برز خطر متزايد يتمثل بالتعرض لمحتوى غير لائق على الإنترنت وبالوقوع فريسة المحتالين عبر الشبكة العنكبوتية.

[39] https://www.unicef.org/lebanon/ar/%D8%AA%D9%8F%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%88%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

الأطفال في النزاعات والتوترات وأطفال الشوارع كذلك، وجدوا أنفسهم امام خطر متزايد وعرضة لملاحقات رجال الشرطة بغية إخراجهم من الشوارع.

يؤثر COVID-19 بشكل غير متناسب على الاطفال الذين يعيشون في فقر. يؤدي الفقر إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ويدفع الغارقين فيه إلى أعماق أسحق من الفاقة والعوز داخل أسر تواجه صعوبات مالية بسبب المرض وفقدان العمل والدخل، هذا الواقع أجبر آلاف الأطفال للنزول الى سوق العمل أو التسول للمساعدة في إعالة أسرهم. مع الوطأة الثقيلة للجائحة تراجعت قدرة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني صراعات أو ذات أنظمة حماية وصحية هشّة، على الاستجابة بفعالية لحاجات الأطفال. في تلك الدول يقل عدد الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت مما يحوْل دون توفير المستلزمات الضرورية للتعلم عن بُعد. وفي تلك الدول أيضًا يعجز السكان على الوصول الى مستوى معيشي لائق تتوفر فيه الأساسيات البديهية مثل المياه الصالح للشرب والصرف الصحي، والنظافة، والسكن المريح، والغذاء. علاوة على ذلك يعجز السكان عن الحصول على المعلومات عن الوباء.

كان للفتيات الطفلات وضعيات خاصة فهنْ مُعرضات بشكل خاص للخطر ويواجهن زيادة تهديدات بالعنف الجنسي، والاستغلال، والتمييز، والاعتداء. في بعض الدول تصاعدت وتيرة تزويج الفتيات قسريًا في سن مُبكرة وهو ما يُعدْ نوعا من الاستغلال والاتجار بالبشر[40] .

تُظهر الفقرات التالية، تأثير الجائحة على حقوق الأطفال في الدول السبع استناداً الى الاستبيان الذي تمَّ تطويره وربطاً بالتقارير الوطنية التي طورَّها الشركاء.

ثانياً: الجائحة وحقوق الأطفال في الدول السبع

قبل استعراض حقوق الأطفال في الدول السبع التي يتناولها التقرير، من المهم أن نشير إلى التزامات هذه الدول اتجاه حقوق الأطفال على المستوى الدولي، التشريعي الوطني وكذلك على مستوى الاستراتيجيات والخطط.

انضَمَّت الدول السبع(مصر، تونس، المغرب، الجزائر، اليمن، العراق ولبنان) الى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والى عدد آخر من المعاهدات الدولية الاخرى الناظمة لحقوق الانسان. نذكر منها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(الجزائر، لبنان، العراق و اليمن أبدت تحفظات على بعض بنودها).
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انضمت اليها الجزائر، المغرب و تونس.)
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (انضمت اليها الجزائر، المغرب، تونس.)

[40] Child rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development in the context of the COVID-19 pandemic. https://ohchr.org/Documents/Issues/Children/ChildRights_2030Agenda.pdf

- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والخاص باستعمال الأطفال في النزاعات المسلحة (انضمت اليه الجزائر، المغرب، العراق، تونس واليمن)
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والخاص باستغلال الأطفال في الأعمال الجنسية والخليعة (انضمت اليه الجزائر، المغرب والعراق)
- البروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات(انضمت اليه تونس فقط.)

على المستوى الوطني، من أصل 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك 14 دولة فقط لديها صك قانوني محدَّد يتعلق بحقوق الأطفال

الجزائر: اعتمدت قانون رقم 15-12 1436 في 15 تموز/ يوليو سنة 2015، والذي يتعلق بحماية الطفل. كما أقرت ما يسمى "الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة" في 19 تشرين الثاني/ ديسمبر 2016 . هذه الهيئة تُعد إحدى الآليات الرسمية لحماية الطفل بالجزائر، حيث تنضوي تحت إطارها مديريات تهتم بوضع البرامج وتنفيذها وتتابع الأعمال الميدانية في مجال حماية الطفل. وتندرج في إطارها أيضا الآليات العملية للإخطار عن الأطفال الموجودين في خطر[41].

العراق: لا يوجد قانون خاص بالطفل، لكن الحكومة العراقية اطلقت "السياسة الوطنية لقانون لحماية الطفل" عام 2018. يوجد في العراق هيئة رعاية الطفولة التي يرأسها وزير العمل والشؤون الاجتماعية وتضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات (وزارة التخطيط ، وزارة التربية ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وزارة الصحة والبيئة ، وزارة الثقافة ، وزارة العدل، وزارة الداخلية ، وزارة الشباب والرياضة ووزارة الخارجية) . الهيئة أعدت سياسة تتضمن حزمة من البرامج والاجراءات التي تبدأ بالوقاية والتدَّخل المُبكر والتدَّخل الثانوي وصولًا الى إعادة التأهيل والادماج. أسست الهيئة نظامًا للرصد والتوثيق والاستجابة، يقدم بشكل متواصل المساعدة للأطفال المعرضين للخطر ويضع المخطط التنفيذي للسياسة. كما أن الهيئة مسؤولة عن تنفيذ السياسة وتحديثها ورسم مخططها التنفيذي.

المغرب:هناك وثيقة مهمة خاصة بحماية الأطفال هي "السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة" [42]. هذه السياسة تم إطلاقها في آذار/مارس 2016 و تشرف عليها لجنة تضم 22 قطاعًا حكوميًا ويترأسها رئيس الوزراء[43]. بحسب التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب للعام 2020، أن الآلية الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات وضعت مدونة خاصة بحقوق الطفل، وشرعت في تلقي التظلمات، وتعمل على دعم الجمعيات التي تشتغل في هذا المجال[44].

تونس : يوجد القانون عدد 92 لسنة 1995المتعلق بإصدار مجلة حماية الطفل. تتضمن هذه المجلة العديد من الغايات والفصول التى تسعى إلى حماية الأطفال من أشكال العنف كافة ، أو الضرر، أو الإساءة البدنية، أو المعنوية، أو الجنسية، أو الإهمال، أو التقصير التى تؤول إلى إساءة المعاملة أو الاستغلال.[45]. تم تنقيح هذه المجلة وجرى توضيح مختلف أنواع أو أشكال العنف الذي يمكن أن يتعرض له الأطفال ومن ضمنها الاستغلال الاقتصادي والجنسي[46]. على مستوى الآليات الوطنية في تونس، هناك وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، مندوب حماية

[41] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140134
[42] http://www.association-bayti.ma/documentation.php
[43] https://social.gov.ma
[44] https://www.cndh.ma/

[45]مجلة حماية الطفل الصادرة في 9 نوفمبر 1995.
[46]صادق مجلس الوزراء على مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام مجلة حماية الطفل في 12 أوت 2020.

الطفولة، قاضي الأسرة، مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل، برلمان الطفل، والمجلس الأعلى لتنمية الطفولة.

اليمن: اعتمد القانون رقم 45 لسنة 2002 بشأن حقوق الطفل. واتخذت حكومة الإنقاذ في صنعاء والحكومة المعترف بها دوليّاً في عدن، عددًا من التدابير الرامية إلى تحسين وضع الطفولة من خلال وضع خطّة تنفيذيّة لصحّة الطفولة، بالتزامن مع ذروة الوباء في منتصف عام 2020بدعم من منظّمة الصحّة العالميّة.

مصر: اعتمدت مصر قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 والمُعدل بالقانون 126 لسنة 2008. وعلى مستوى الآليات، يعمل المجلس القومي للطفولة والأمومة على وضع السياسات، التخطيط، التنسيق، الرصد والتقييم للأنشطة ذات الصلة بمجالات حماية الأطفال وتطويرها، وذلك من خلال التعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية. [47].

لبنان: ليس هناك قانون خاص بالطفل، بل قانون خاص بحماية الأحداث المخالفين والمعرضين للخطر، يحمل الرقم ٢٠٠٢/٢٢ والذي أقرَّ بتاريخ6-6 -2002.على مستوى الآليات، يقترح ويخطط المجلس الأعلى للطفولة تحت وصاية وزارة الشؤون الاجتماعية، السياسة العامة في مجال الطفولة بالتعاون بين القطاعين الرسمي والأهلي والمنظمات الدولية المتخصصة. يضع المجلس خطة لنشر مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وتعميمها تربويا وإعلاميا وإعلانيا وإثارة الوعي حول القضايا المتعلقة بالطفولة. أيضاً يعد المجلس التقارير الدورية التي ترفع إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة ويقترح مشاريع قوانين وتعديل التشريعات وتطويرها ومتابعة تنفيذها لتأمين تطبيق مبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

أ. الجائحة والحق في التعليم

لم يُحَقق التعليم في المنطقة العربية كامل قدرته في إحداث التحوُّل المنشود، على الرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وزيادة الاستثمار في التعليم. وتكمن التحديات الأساسية في قِدم أساليب التعليم وسوء نوعيتها، إضافة الى انعدام المساواة في فرص التعليم. يتجاوز عدد الاطفال غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة العربية 16مليون طفل، 10 في المائة منهم في سن التعليم الابتدائي، و32 في المائة في سن التعليم الثانوي. يُنهي نحو 84 في المئة من التلاميذ التعليم الابتدائي، في حين ينهي أقل من 40 في المائة التعليم الثانوي.

بحسب منظمة اليونيسكو، أوجدت جائحة كوفيد - 19 أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، وهو ما تَضرر منه نحو 1,6 بليون من طالبي العلم في أكثر من 190 بلدا في العالم. وأثرت عمليات اغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعلم على 94 % من الطلاب في العالم وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 99 في المئة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا[48].

لقد فاقمت جائحة كورونا أزمة التعلّم، ومن المرجح أن يستمر تأثيرها على رأس المال البشري لهذا الجيل من الطلاب لفترة طويلة. وفي أبريل/نيسان 2020 توقف 94%من الطلاب أي 1.6 مليار طفل، عن الذهاب إلى المدارس في العالم، ومازال نحو 700 مليون طفل يدرسون في المنزل في أجواء يحيطها عدم اليقين والضبابية، بينما تنظر الأسر والمدارس في عدد من الخيارات المتنوعة من التعليم عن بُعد، أو الابتعاد عن المدرسة من أساسه. وفي الغالبية العظمى من البلدان، لا يبدو أن ثمة نهاية لهذه الحالة من عدم اليقين والغموض.

[47] http://nccm.gov.eg/
[48] https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_-_education_during_covid-19_and_beyond_arabic.pdf

بحسب البنك الدولي، يُضاف إلى هذه الصدمة العالمية التي تعرضت لها منظومات التعليم، التأثير السلبي للانكماش الاقتصادي العالمي غير المسبوق على دخل الأسر، والذي يزيد أخطار التسرُّب من المدارس، كما يؤدي إلى تقلُّص الموازنات الحكومية وتراجع الإنفاق على التعليم العام. ويشكل إغلاق المدارس لفترات طويلة، إلى جانب هذا التراجع في النشاط الاقتصادي، صدمة مزدوجة وغير مسبوقة للتعليم. بسبب الخسائر في التعلّم، وزيادة معدلات التسرُّب من المدارس، فإن هذا الجيل من الطلاب معرض لخسارة نحو 10تريليونات دولار في مستويات الدخل في المستقبل، أو ما يقرب من 10% من إجمالي الناتج المحلى العالمى، فيما ستخرج البلدان عن مسار بلوغ أهداف القضاء على فقر التعلّم- مما قد يرفع مستويات فقر التعلّم إلى .63%

منظومة التعليم العالي تواجه أيضاً أزمة عميقة. في ذروة الأزمة، تأثر 220 مليون طالب في التعليم العالي بإغلاق الجامعات. وتحظى منظومة التعليم العالى بأهمية كبيرة لنمو البلدان، ومن المبكر معرفة التأثير الكامل على تدهور وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس بسبب الجائحة، بيد أنه من المتوقع أن يعاني الطلاب المحتملون من خسائر كبيرة فى الوقت الحالى والمستقبل. وتشير التقارير إلى أن هناك انقطاعاً غير مسبوق فى التعليم والتدريب فى المجالين المهنى والفنى. ووفقا للمسح المشترك الذي أجرته منظمة العمل الدولية ومنظمة يونيسكو والبنك الدولى أشار 90% ممن استطلعت آراؤهم إلى أن هناك إغلاقاً تاماً لمراكز التعليم والتدريب المهنى والفنى فى بلدانهم، بينما تلقت استمرارية التدريب على المهارات الفنية وتقييم وتوثيق المهارات العملية ضربة قوية ناجمة بشكل خاص عن إجراءات التباعد الجسدي. ونتيجة لذلك، فقد لا يتمكن هذا الجيل من الطلاب، لاسيما المحرومين منهم، من بلوغ غاياتهم التعليمية أو تحقيق مستويات الدخل المحتمل فى المستقبل على الإطلاق. هذا غير مقبول، ومن الضروري اتخاذ إجراء فعال وسريع للتصدي لهذه الخسائر المتباينة في التعلّم، وهو أمر مهم للمضي قدما حتى لا تتسع هذه الفجوات[49].

بحسب منظمة اليونيسف يتأثر الأطفال اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليًا بجائحة كوفيد-19 .هم يعانون في كثير من الحالات من نقص في الوصول إلى الحماية والخدمات بينما يتعرضون بشكل متزايد إلى كراهية الأجانب والتمييز[50].

برغم كل التحديات التي يعيشها قطاع التعليم في المنطقة، فقد أكدت التقارير الوطنية السبعة أن التعليم ما زال أولوية خلال فترة جائحة كورونا. بالمقابل، بعض ممن تم استطلاع آرائهم لم يعتبروا التعليم أولوية وذكروا احتياجات واهتمامات أخرى مثل العمل والاهتمام بالأسرة وتأمين لقمة العيش ولا سيما عند الفئات ذات المستوى المعيشي المتدني.

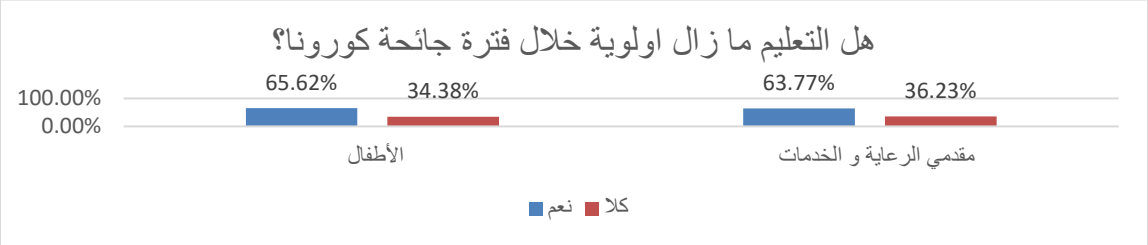

بحسب التقارير، عوامل كثيرة تؤثر في مسار ابتعاد الاطفال عن التعليم، بينها الوضع الاقتصادي، او الانخراط في العمل. ولكن يبقى لصعوبة التعليم عن بعُد التأثير الأكبر. التبدُّل في الروتين اليومي والعادات التي يمارسها الأطفال أثناء الحجر الصحي، وخفض مستوى التواصل الاجتماعي المباشر مع الأفراد عامة وأقرانهم بشكل خاص، وكذا الحصول على وقت فراغ كبير، كلها عوامل لعبت دورًا في عدم تحفز الأطفال للعودة إلى الالتزام بالواجبات الدراسية رغم اقتناعهم بأهميتها. إن الابتعاد عن مقاعد الدراسة لعدة أشهر ترك أثره على نفسية الأطفال مما أفقدهم الحافز للعودة إلى المدارس، بات التكيف مع الجو الدراسي بعد مدة طويلة قضاها الأطفال في بيوتهم أمرًا صعبًا .

[49] https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2021/01/22/urgent-effective-action-required-to-quell-the-impact-of-covid-19-on-education-worldwide
[50] https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054772

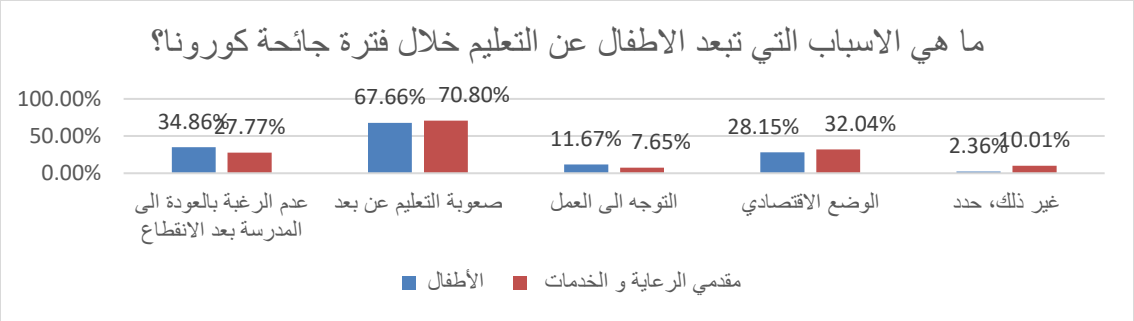

البعض يجد في التعليم عن بعد حلًا مناسبًا لتفعيل نظام التعليم فيما الغالبية غير راضية لضعف ثقتها به حيث أنَّ عملية التعلُّم الإلكتروني قد تسببت في تسرُّب الأطفال خارج المدرسة بسبب العوامل المختلفة.

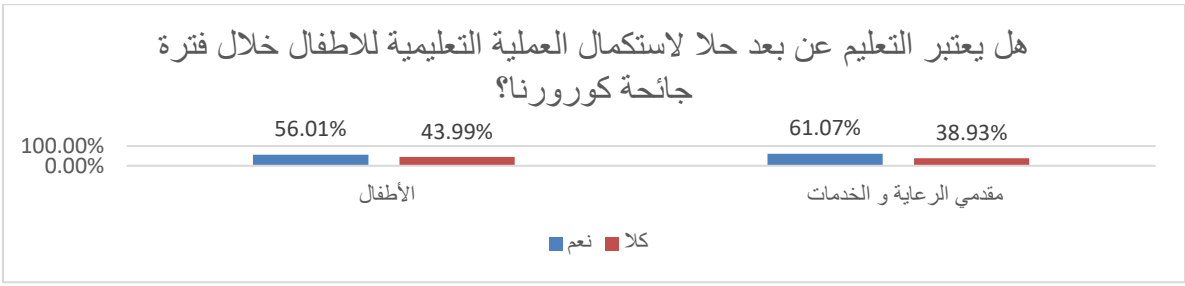

و بناء على الاجابات على أسئلة الاستبيان الذي بني على أساسه هيكل التقارير الوطنية السبعة، وجوهر هذا التقرير الاقليمي الجامع، فإن العامل الأكثر فاعلية يتعلق بالصعوبات الفنية التي تواجه الأطفال أثناء عملية التعلم الإلكتروني. الكثير من الأطفال واجهوا صعوبات في التعلم عن بُعد، ولم يعوِّض هذا النمط المفاجئ عن المدرسة التقليدية، لأنهم يرون في التعليم من خلال الحضور أفضل وسيلة للتعليم واستيعاب الدروس. ويمكن تفسير ما سبق بأن التعليم عن بُعد يتطلب تدفقًا جيدًا للإنترنت، وحاسوبًا حديثًا قادرًا على تشغيل البرامج المعتمدة في التعليم عن بعد، وظروفًا ملائمة لمتابعة الدروس وأيضاً مكانًا هادئًا للتركيز، إلَّا أنَّ كل تلك الاحتياجات لا تتوفر لجميع الأطفال ولا حتى لجميع الأساتذة. خلال متابعة الدروس ، قد تحدث انقطاعات تؤدي إلى عدم تمكن التلميذ من الاستيعاب الجيد. أما الدروس المسجلة فتحرم التلاميذ من الاستفسارات و طرح الأسئلة والتفاعل و فهم أجوبة المعلمين والمعلمات [51].

التعليم في الدول السبع

[51] https://www.unicef.org/mena/ar/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%A1%D9%A9%D8%8C-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9/%D9%82%D8%B5%D8%B5

- **الجزائر**

دفعت جائحة كورونا حكومة البلاد الى تعليق الدراسة، واللجوء إلى نظام التعليم عن بعد، لمنع تفشي فيروس كورونا . في ظل الحجر الصحي شكلت خطوة وزارة التربية باللجوء إلى المنصات الافتراضية لإتمام الدروس للتلاميذ، مخاوف في قطاع التعليم [52]. لم يرقَ نظام التعليم عن بُعد إلى تطلعات الطلبة الذين انتقدوا تجربة العمل به في ظل ضعف المنظومة التكنولوجية وغياب رقمنة قطاع التعليم العالي ناهيك عن رداءة شبكة الإنترنت. ويواجه الجزائريون منذ مدة طويلة انقطاعات أو تذبذبًا في تزويدهم بالإنترنت ما يدفعهم إلى اللجوء إلى انترنت الجيل الثالث والرابع الخاصة بالهواتف المحمولة التي تبقى مكلفة جدا ومحدودة هي الأخرى[53]. بالإجمال، واقع التَّعليم في الجزائر ليس بأفضل حالاته، فقد كَشف مؤشِّر دافوس الخاص بقياس جودة التَّعليم خلال سنة 2016، في تقريره الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بعد اجتماعه السنوي في منتجع دافوس الشتوي بسويسرا، عن وجود الجزائر في المرتبة 11عربيًّا و119عالميًّا من حيث جودة التَّعليم ومستوياته، وذلك من أصل 140 دولة على مستوى العالم.[54]

- **تونس**

يفتقر أكثر من نصف التلاميذ والطلبة لأجهزة التعلُّم عن بُعد حسبما أوضحت الأرقام المسجلة، في استطلاع للرأي أنجزته وزارة التربية في البلاد على موقعها الرسمي، وأجاب عنه مليون وتسعمائة ألف طفل من إجمالي مليونين و215 ألف تلميذ. وأشار الاستطلاع أنَّ واحدا وخمسين بالمئة من تلاميذ التعليم الإعدادي والثانوي في مدارس تونس لا يمتلكون أجهزة هواتف ذكية أو حواسيب متصلة بشبكة الإنترنت تسمح لهم بمتابعة الدروس عن بُعد. النسبة ترتفع إلى سبعين بالمئة في صفوف تلاميذ المرحلة الابتدائية، كذلك أظهر الاستطلاع أنَّ 93 بالمئة من أولياء التلاميذ لا يفضلون التعليم عن بُعد. يرجع ذلك إلى شكوك تساورهم حول جودة الدروس المقدمة افتراضيًا ومدى قدرة الأبناء على الاستفادة منها[55]. أيضاً بيَّنت نتائج استطلاع أجري فى شهر آب/أغسطس عام 2020 أن 79% من الأولياء عبرُّوا عن عدم رضاهم عن العام الدراسى المنقضى فى حين اعتبره 41% من الأولياء غير مكتمل. وقد وصف 30% من المستجوبين، السنة الدراسية المنقضية بالسنة الضائعة واعتبرها آخرون كارثية. وتأتي نتائج سبر الآراء هذا لتأكيد نتائج استطلاع آخر أجراه المعهد الوطنى للإحصاء فى ايار/مايو من العام 2020 بالتعاون مع البنك الدولى، حيث أفادت 61% من الأسر التى شملتها الاستبانة بأن أطفالها لم يشاركوا فى أي نشاط تعليمى خلال الأسبوع السابق للمسح. السبب الرئيسى لذلك يعود لعدم اقتراح أي تعليم عن بُعد عليهم (33%)، يليه عدم الاهتمام بالقضايا التربوية داخل الأسرة (22.5%)، ثم قلة التواصل مع المعلمين (18%) وأخيرًا، عدم توفر المعدات اللازمة لذلك فى المنزل (11% من الأسر)، ليجد العديد من التلاميذ أنفسهم متروكين لحالهم. للتذكير، فإنه حتى قبل تفشي جائحة كوفيد- 19، تعددت المؤشرات الدالة على تأزم قطاع التربية والتعليم في تونس[56].

في ظل أزمة كوفيد-19وضعت الدولة استراتيجية خاصة من أجل مواصلة التعليم. أطلقت وزارة التربية قناة تربوية لدعم التلاميذ الذين سيتقدمون الى الامتحانات الوطنية، كما أنشأت منصات تعليمية عبر الأنترنت لصالح التلاميذ من أجل مواصلة دراستهم عن بعد. بالنسبة للتلاميذ الذين اجتازوا المناظرات الوطنية تم تقليص عدد الدروس التى لم يكتمل تدريسها وإلغاء مادة التربية البدنية لسنوات البكالوريا. بعد إلغاء الحجر تدريجيًا وعودة التلاميذ إلى مقاعد الدراسة مع بداية العام الدراسى 2020-2021 تم تدارك وإكمال الدروس الخاصة بالسنة الفارطة، واتخذت وزارة واحدة إجراءات وقائية لحماية الأشخاص من انتشار العدوى عبر ومضات توعوية وملصقات بالمدارس والمعاهد

[52] https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/1815461

[53] https://arabic.euronews.com/2020/09/06/how-did-the-arab-country-perform-with-the-online-education-coronavirus-pandemic

[54] مقال منشور بتاريخ 31يناير 2019 بعنوان: التعليم في الجزائر : منظومة تعليمية هجينة موروثة عن الاستعمار الفرنسي.
https://fanack.com/ar/education-in-the-middle-east-and-north-africa/algeria-inherited-hybrid-education-system/

[55] https://alarab.app/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1-%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%8A%D9%82%D9%84%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%87?amp

[56] https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/back-school-tunisia-amidst-covid-19

كما أصدرت قرار الدراسة بنظام الأفواج. رغم كل الاجراءات التي اتخذتها أصيب الالاف من التلاميذ والمدرسين والعمال بالفيروس

- **لبنان**

شهد قطاع التعليم اللبناني أزمة كبيرة بسبب إغلاق المدارس وصعوبة أولياء الأمور عن تسديد الأقساط الدراسية على خلفية أزمة تفشي فيروس كورونا. ضياع وإرباك واجهه معظم طلاّب لبنان بسبب البنى التحتية التعليمية الهشّة والفوضى وغياب الخطط اللازمة، ما حوّل حياة التلاميذ في ظل كورونا الى جحيم. تعتبر تكلفة الانترنت في لبنان من الأعلى عالمياً ومن الأقل جودة، ناهيك عن عدم توفر أجهزة تكفي أفراد الأسرة ممن هم في سن التعليم، إضافة إلى ضعف جهوزية القطاع التعليمي لقفزة من هذا النوع.وانقطاع شبه مستمر للتيار الكهربائي. إنَّ جزءا من الضياع والإرباك الذي يواجه معظم طلاّب لبنان بسبب البنى التحتية التعليمية الهشّة والفوضى وغياب الخطط اللازمة. كما وان قرار التعليم المدمج، الذي يجمع بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد، لا يستند بحسب مصادر تربوية مطلعة إلى أي دراسة تحاكي الواقع والتجهيزات في المدارس الرسمية تحديداً، لأن وزارة الصحة لا تستطيع تأمين المستلزمات الصحية المعلن عنها في خطة وزارة التربية[57].

تأثّر القطاع التربوي في لبنان تأثُرًا مباشرًا وكبيرًا بجائحة كوفيد19، وانعكس قرار الحكومة اللبنانيَّة بإقفال المدارس في آذار/ مارس 2020 على أكثر من 2،1 مليون طفل في سنِّ التَّعليم. وعلى هذا الأساس، أطلقت وزارة التربيَّة والتَّعليم العالي خطةَ التَّعلم عن بُعد في جميع المدارس الرسميَّة والخاصة في 25 آذار/ مارس. يُعاني القطاعُ التَّعليمي في لبنان، منذ بداية الأزمة الاقتصادية وتفشِّي جائحة كوفيد-19 في لبنان، دوَّامَّة من الفوضى. شَهدَ هذا القطاع تغييرًا جذريًّا مع بروز التَّعلُّم الإلكتروني والاعتماد على المنصَّات الرقميَّة للتَّعليم .تَرتَّبَت عن هذا التحوُّل المفاجئ نحو العالم الرقمي تداعياتٌ أكاديميةٌ واجتماعيةٌ كبيرةٌ. يَظهر اليوم شكلٌ جديدٌ من أشكال التفاوت في القطاع التعليمي، يتعدَّى هذه المرّة مجرَّد الفرق بين المدارس الخاصَّة والمدارس الرسميَّة في معدّل عدد الطلَّاب إلى عدد المُدرِّسين، ما يؤثِّر على جودة التَّعلُّم إلى حدٍّ كبير. في الواقع، أدَّت الآثار السلبية للتَّعلُّم عن بُعد إلى توسيع الفجوة بين الأشخاص الميسورين القادرين على تأمين الأدوات التكنولوجيَّة اللازمة والأشخاص غير الميسورين الذين يتعذّر عليهم تأمينها.

تُشكِّل بعض القيود التكنولوجية حَجَرَ عثرة أمام التَّعلُّم عبر الإنترنت في لبنان. فشبكات الاتِّصالات والبُنى التَّحتيَّة للإنترنت ما زالت لا تُلبِّي احتياجات الكثير من المناطق الريفيَّة، حيث يؤدِّي الاتصال الضعيف أو المُتقلِّب بشبكة الإنترنت إلى عوائق مُحتمَلة تَحول دون وضع استراتيجيات خاصَّة بالتَّعلُّم عن بُعد. وفي حين يحتاج استخدام تطبيقات التواصل بالفيديو إلى اتِّصالٍ آمن ومستقرٍّ بالشبكة في منازل المُدرِّسين والطلَّاب على حدّ سواء، فإنَّ هذه المقوِّمات لا تتوفَّر دائمًا. بيَّنت دراسة أجرتها مفوضيَّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيسان/أبريل 2020 شَملت 10 آلاف عائلة مُحتاجة، أنَّ نصف هذه العائلات فقط يملك تلفازًا في المنزل، في وقتٍ لا تملك فيه أيّ عائلة تقريباً أجهزة لوحيَّة أو حواسيب، بل تملك هاتفًا ذكيًّا واحدًا فقط. أمَّا في ما يتعلَّق بتعليم الأهل لأولادهم في المنزل، فقد أفادَ الآباء والأمَّهات الذين شملتهم الدراسة أنَّهم يريدون المساعدة، ولكنَّ 60% منهم فقط يُجيدون قراءة اللغة العربية و9% فقط يُجيدون الإنكليزية أو الفرنسية.[58]

قرار اتباع التَّعليم عن بُعد فاجأ الجميع: وزارة التَّربية، المدارس، التلاميذ وأولياء أمورهم. أحدٌ لم يكن مستعدًا للتَّحوُّل إلى التَّدريس عبر الإنترنت ممَّا أخَّر نهاية العام الدراسي حتى اواخر شهر حزيرانظ يونيو. علاوة على ذلك، أدَّى انقطاع التيار الكهربائي على نطاقٍ واسعٍ إلى الحدِّ من الوصول إلى الدورات التَّدريبية عبر الإنترنت خلال الأشهر الأولى صيف 2020، حيث وصلت ساعات انقطاع التَّيار الكهربائي إلى 22 ساعة في اليوم بسبب نَقص الوقود التي تُشغِّل معامل إنتاج الكهرباء. لذلك رفع أصحاب المُوَلِّدات الكهربائيَّة الخاصَّة التي تُزوِّد الناس بالتَّيار، الفاتورة الشهريَّة لتُصبحَ

[57] https://daraj.com/63336/

[58] التعلّم عن بُعد والفجوة في التكنولوجيا الرقمية في لبنان
https://smex.org/ar/%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%85-%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d9%81%d8%ac%d9%88%d8%a9-%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86/

صعبة التَّحمُّل على الأُسر ممَّا أجبر العائلات على التَّفضيل بين تشغيل الثَّلاجة، أو الغسَّالة، أو التلفزيون، أو الإنترنت الخ..

لأنَّ المناهج الدراسيَّة ليس فيها أي شيء رقمي ولا تُلائم طُرق التَّدريس عن بُعد، شَكَّل اللُّجوء إلى التَّدريس عبر الإنترنت مشكلةً للهيئات التَّعليميَّة، فقد كافح المعلّمون للتأقلم مع الواقع المُستجد وإيجاد مواد تعليميَّة رقميَّة جديدة تتناسب مع المِنهاج الذي يُدرِّسونه، وكان لا بدَّ من مراجعة برامجهم لتُلائم عملية التَّعليم عن بُعد. علاوة على ذلك، برزت مشكلة أخرى تَتَمثَّل بضعف وتفاوت مهارات التَّلاميذ والمعلّمين في التَّعامل مع المسائل المُرتبطة باستعمال منصَّات الاتصال والتَّعليم عن بُعد واستخدام الحاسوب وبقيَّة الأجهزة التكنولوجيَّة. عدم تَوفُّر كادر من الموظَّفين/ات المُدرَّبين/ات لدعم تنفيذ التَّعليم عن بُعد هو عقبة حقيقية. ففي حين يَتطلَّب الاستخدام الفعَّال لتكنولوجيات التَّعلُّم عن بُعد أن يكون المدرِّسون/ات مُدرَّبين على استخدام التَّعليم عن بُعد كوسيلةٍ لإيصال المعلومات، يُعتَبر اليوم عدد الأساتذة المُلِمّين بالتَّعليم الإلكتروني قليلاً جدّاً.[59]

- **العراق**

ما يزال حوالي 1.2 مليون طفل بحاجة إلى التعليم، وتتأثر الفتيات والنساء بشكل غير متناسب بسبب الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي. يواجه قطاع التَّعليم في العراق عقبات منذ عقود بسبب الأزمات المتعددة والصراع الطويل والنزوح والأزمة الاقتصادية والتوترات الاجتماعيَّة والسياسيَّة المُستمرة. بالإضافة إلى ظهور أزمات جديدة في نهاية عام 2019 وبداية العام الجاري، منها اندلاع موجات الاحتجاج منذ تشرين أول/أكتوبر 2019، التداعيات الاقتصادية لإجراءات احتواء فيروس كورونا المُستجد في آذار/ مارس 2020، إلى جانب الانخفاض الحاد في أسعار النفط. مارست هذه الأزمات مزيدًا من الضغط على نظام التعليم الهش.

أشار تقريرٌ صَدر بمناسبة اليوم الدولي للتَّعليم عام 2020 إلى مستويات التَّعليم الأسري، والفقر، ومخاوف الحماية ، والصدمات النفسية في خَلق حواجز أمام وصول الفتيات إلى التَّعليم في العراق، لا سيما في المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة ما يُسمَّى بالدولة الإسلاميَّة في العراق والشام (داعش). التقرير الذي صدر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، أشار إلى أنَّ تنظيم داعش عزَّز التقسيمات الجنسانيَّة بين الأطفال الذكور والإناث. ففي المناطق التي كانت تحت سيطرته، تعرَّضت الفتيات والنساء لجرائم وانتهاكات شنيعة. ويورد التقرير تفاصيل مجموعة من الأقليات التي تعرضت للاغتصاب والاستعباد الجنسي والحمل القسري والاتجار والتعذيب[60].

خلص مسح لمنظمة اليونيسف إلى أنَّ إغلاق المدارس يشكل تهديدًا بسبب تسرُّب المزيد من الأطفال من المدارس، خاصة في المناطق الريفية، والأطفال المنتمين للأسر الأشد فقرًا. تقدم وزارة التعليم العراقية المناهج التعليمية عبر منصة إلكترونية وبرامج تلفزيونية، لكن التركيز ينصب في الأغلب على الطلاب في الصفوف المدرسية العليا الذين يؤدون الامتحانات النهائية[61].

أسفت لجنة القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضدَّ المرأة عام 2019 لأنَّ العراق لم يُنفق في عام 2016 سوى 6 في المئة فقط من الميزانيَّة الوطنيَّة للدولة على التَّعليم، ممَّا يجعل العراق في المرتبة الأخيرة من بين بلدان الشرق الأوسط. وبحسب الملاحظات الختامية للجنة، ووفقًا لمنظَّمة الأمم المتحدة للطفولة، هناك ما يقرب من 3.2 ملايين طفل عراقي في سنِّ التَّمدرُس غير مُلتحقين بالمدارس، لا سيَّما في المحافظات المُتضررة من النزاع كمحافظتي صلاح الدين وديالى، حيث تبلغ نسبة الأطفال غير المُسجَّلين في المدارس 90 في المئة. وفقا للجنة أيضاً، أنَّ النساء والفتيات المُنتميات للأقليات، والنساء والفتيات الريفيات، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والنساء والفتيات اللاتي يَعشْنَ في ظلِّ احتلال تنظيم الدولة الإسلاميَّة لديهنَّ فرص محدودة جدًا للحصول على التَّعليم.[62]

---

[59] التعلّم عن بُعد والفجوة في التكنولوجيا الرقمية في لبنان
https://smex.org/ar/%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%85-%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d9%81%d8%ac%d9%88%d8%a9-%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86/

[60] https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/EducationForGirlsPostISIL.aspx
الحق في التعليم للفتيات في العراق ما بعد داعش صادر بتاريخ صادر في 24 كانون الثاني/يناير 2021

[61] https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/iraq-can-covid-teach-us-how-build-better-education-system-all-children

[62] الملاحظات الختامية للجنة القضاء على جميع أشكال التميز تعليقا على التقرير السابع للعراق عام 2019

- **مصر**

أُعتمدت مبادرات لتعزيز التعليم عن بُعد لضمان استمرار العملية التعليمية، في زمن كورونا. في آذار/مارس 2020 ، قررت الحكومة المصرية إغلاق جميع المدارس والجامعات وأطلقت وزارة التربية والتعليم المصرية بوابة على الإنترنت تمَّ تحميل جميع المواد التعليمية عليها وبات بإمكان الطلاب تقديم واجباتهم وأعمالهم كي تتم مراجعتها من المعلمين. وفي حين أنَّ الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا عبر المستويات التعليمية المختلفة يمثل علامة فارقة في استراتيجية مصر لتحسين أنظمتها التعليمية، فإنه يؤدي أيضًا إلى ظهور العديد من القضايا والتحديات[63]من بينها، صعوبات اعتماد أسلوب يجمع بين التعلُّم في الفصول الدراسية مع وجود الطالب فعليًا في قاعة التدريس، والتعلم عن بُعد ، إتاحة وسائل التعلم الرقمية لجميع الطلاب، إيجاد منصة رقمية جديدة للتطوير المهني بغرض تدريب المعلمين وإجازتهم؛ تمكين مديري المدارس والنظَّار من تحمل مسؤوليات أكبر وزيادة مخصصات المدارس لتجهيز البنية التحتية[64].

صعوبة التَّعلُّم عن بُعد لم تكن مشكلةً ثانويةً في مصر كما في كل دول العالم المُتطورة والفقيرة والنامية. إن تراجع مستوى الطلاب ولا سيما في المواد العلمية، قدَّم مثالًا عمليًا عن المشاكل التي ظهرت بفعل التَّعليم الافتراضي. تراجع المستوى الدراسي أقلق الأهالي وأحرج الهيئات التعليمية وسبَّب التوتر للطلاب وأفقدهم الحافز والرغبة للتَّعلُّم . البنية المعلوماتيَّة التَّحتيَّة الهشَّة تتحمل الجانب الأكبر من العوامل التي جعلت تلك التجربة غير مكتملة وغير ناجعة. فلا سعة الإنترنت ولا سرعته يساعدان على تعليمٍ افتراضي سلس وجيد. , ولتفادي تلك المشكلة، اعتمدت وزارة التربية والتعليم المصرية مجموعة من القنوات التلفزيونية الفضائيَّة، لتُقدِّم محتوى تعليمي لكل المراحل التَّعليميَّة، بما فيها التَّعليم الفني والصناعي والتجاري.[65]

وزارة الاتصالات تحدَّثت عن تطوير البنية التحتيَّة لشبكات الإنترنت في مصر وتحسين كفاءة الخدمة من خلال نشر كابلات الألياف الضوئيَّة لمواجهة زيادة الأحمال على الشبكات. وتستكمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذ خطة رفع كفاءة شبكة الإنترنت بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 5.5 مليار جنيه خلال 2021 بعد أن تمَّ البدء في 2019 بتنفيذ خطة لتطوير خدمة الإنترنت بتكلفة إجمالية حتى نهاية 2020 بلغت 30 مليار جنيه مصري[66] .حسب وزارة الاتصالات بلغ عدد مشتركي الإنترنت الأرضي فائق السرعة "ADSL" في مصر نحو 8.6 مليون مشترك بنهاية تشرين أول/اكتوبر 2020 بنسبة نمو سنوي 19% مقارنة بشهر أكتوبر 2019 .

في شهر أيلول/سبتمبر 2019، أطلقت مصر إصلاحات رئيسيَّة في التعليم. وفي إطار هذه الإصلاحات، يساعد مشروع يُموِّله البنك الدولي بقيمة نصف مليون دولار على زيادة فرص الحصول على التعليم الجيِّد في مرحلة الطفولة المُبكرة وتعزيز قدرات المعلمين والقيادات المدرسيَّة والمشرفين. كما أنَّه يُحفِّز استخدام الموارد الرقميَّة في التدريس والتَّعلُّم. وكان التَّوسُّع في التكنولوجيا والتَّعلُّم الرقمي أساسيًا في هذه الإصلاحات التعليميَّة، وأتاح لوزارة التربية والتعليم الفني التَّحوُّل نحو التَّعلُّم عن بُعد. وتشمل هذه البنية التحتيَّة الأساس لفتح المدارس في 2021/2020 وأسس الوضع الطبيعي الجديد بعد انتشار الجائحة.[67]

- **اليمن**

[63] https://www.tamimi.com/law-update-articles/impact-of-covid-19-on-education-in-egypt-a-new-world-order-in-the-education-realm/

[64] https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/egypt-back-school-brings-new-test-blending-learning

[65]" التعليم عن بعد" في مصر. طوق نجاة للطلاب أم ورطة كبيرة؟
https://www.skynewsarabia.com/varieties/1399187-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B7%D9%88%D9%82-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%9F

[66] زيادة سرعة باقات الإنترنت في مصر خلال الربع الثالث من 2021. مقال منشور في جريدة "أهل مصر" بتاريخ 10 آذار/ مارس 2021

[67] ماريا لورا سانشيز بويرتا: قائدة برنامج "مؤشر رأس المال البشري في مصر" الذي يديره البنك الدولي
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/given-covid-19-egypts-investments-human-capital-are-increasingly-crucial

حذرت منظمات دولية من أن يؤدي المزيد من التأخير في دفع رواتب المعلمين في اليمن إلى الانهيار التام لقطاع التعليم في البلاد والتأثير على ملايين الأطفال وخاصة الفئات الأكثر تهميشاً. وبحسب بيان لليونيسكو واليونيسف، إن الوضع المذري في اليمن أدى إلى خروج أكثر من مليوني طفل من المدرسة كما أن 5.8 مليون طفل كانوا مسجلين في المدارس قبل جائحة كورونا كوفيد-19 هم الآن عرضة لخطر التسرُّب[68].

لقد فاقمتْ جائحة كوفيد-19 أزمة التعلّم في اليمن. مع الانتقال الفجائي إلى التَّعليم عن بُعد تَعمَّقت هذه المعاناة بسبب افتقار اليمن إلى البنية التحتية للاتصالات عموماً. وتُعد خدمة الإنترنت في اليمن الأدنى مرتبةً من حيث نسبة الاشتراك بخدمة النطاق العريض (8%) بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن الأغلى عالميًّا، بحسب تقرير لـ "البنك الدولي" .أمّا سرعة الإنترنت فهي تقع في المرتبة 173 من بين 177 بلداً في العالم. تَشمل التَّحديات التعليميَّة: تدهور جودة التعليم، تَسرُّب من التعليم الابتدائي، انخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدارس بالمقارنة بالأولاد حيث تُحرم البنات من التعليم بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف مقدار حرمان البنين، عدم التوافق العام بين مناهج التعليم ومُتطلبات مهارات سوق العمل وارتفاع معدلات الأميَّة بين اليافعين (تصل إلى 16.1 ٪)[69].

يُشكِّل تعليم الأطفال واليافعين إحدى القضايا الرئيسية في اليمن ولا سيما مع ظهور جائحة كورونا. حوالي 7,8 مليون طفل كانوا خارج المدارس (2020)، مما يعرِّضهم لخطر عمالة الأطفال والتَّجنيد في الجماعات المُسلحة وزواج الأطفال. تَشمل التَّحديات التعليميَّة: تدهور جودة التعليم، تَسرُّب من التعليم الابتدائي، انخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدارس بالمقارنة بالأولاد حيث تُحرم البنات من التعليم بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف مقدار حرمان البنين، عدم التوافق العام بين مناهج التعليم ومُتطلبات مهارات سوق العمل وارتفاع معدلات الأميَّة بين اليافعين (تصل إلى 16.1 ٪)[70]

- **المغرب**

وضعت وزارة التربية والتعليم منصة للتعلم الإلكتروني لضمان الاستمرارية في التدريس والتعلم. برمج التلفزيون والإذاعة العامة أيضاً محتوى تربوي للطلاب في التعاون مع الوزارة. بسبب الوصول المحدود إلى الأدوات الرقمية ، هناك خطر يتمثل في أن يؤدي إغلاق المدرسة على مستوى الدولة إلى توسيع فجوة التعلم بين الطلاب من ذوي الدخل المنخفض من الناحية الاجتماعية والاقتصادية و / أو المناطق الريفية وأولئك الذين ينتمون إلى خلفيات أكثر حظًا[71].

حسب تقديرات البنك الدولي، في عام 2019، كان 66% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من العمر لا يستطيعون قراءة أو استيعاب نص بسيط، وهو تقدير أقل بنسبة 2.5 نقطة مئوية عن المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأقل بنسبة 10.7 نقاط مئوية عن متوسط بلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. بدأت الحكومة خطوات للتصدي لهذا الواقع، إلا أن أزمة كورونا تهدد بزيادة تقويض نتائج التعليم في البلاد. أدت تدابير الإغلاق، بما في ذلك إغلاق المدارس، إلى فقدان ثلاثة أشهر على الأقل من التعلُّم لنحو 900 ألف طفل في مرحلة الروضة، و8 ملايين تلميذ بالمرحلة الابتدائية والثانوية، وحوالي مليون طالب في التعليم العالي. إن إغلاق المؤسسات التعليمية والصدمة الاقتصادية التي مازالت تتكشف أبعادها يمكن أن يقلص فعالية التعلّم الذي يكتسبه الطالب- من 6.2 أعوام إلى 5.9 أعوام- كما يمكن أن يخفض متوسط التعلم السنوي بنسبة 2% لكل تلميذ[72].

[68] https://www.unicef.org/mena/ar/taxonomy/term/2206?items_per_page=All
[69] MOE, National Report On Adult Education Programs in the Republic of Yemen
[70] MOE, National Report On Adult Education Programs in the Republic of Yemen
[71] https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-Covid-19-Crisis-in-Morocco.pdf
[72] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/10/27/a-case-for-building-a-stronger-education-system-in-the-post-covid-19-era

ب. الجائحة وعمل الاطفال

يتركز عمل الاطفال في المنطقة العربية، في أغلبيته، في قطاع الزراعة، ويليها قطاعا الخدمات والصناعة. وتشير المعطيات الاحصائية إلى الاتجاهات الأساسية التالية :

- إنَّ أعلى نسبة لعمل الاطفال في الزراعة هي بين الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة، في حين أنَّ توزع الاطفال بين 15 و17 سنة هو الأكثر تنوعا بين القطاعات المختلفة مع ارتفاع في قطاعات الخدمات والصناعة.
- تختلف قطاعات نشاط الأطفال إلى حد كبير بين البلدان تبعًا لخصوصية الاقتصادات المحلية[73].

تشمل أسوأ أشكال عمل الأطفال في المنطقة أنشطة العمل الخطيرة في قطاع الزراعة، حيث يعمل معظم الأطفال في المنطقة العربية سواء بأجر أو من غير أجر. ونجد انتشار هذا النوع من عمل الأطفال في الغالب في الأرياف، حيث يشكل الأطفال قوة عاملة رخيصة للزراعة ذات الحيازات الصغيرة والتي تقوم معظمها على أساليب إنتاج غير آلية تتطلب عمالة مكثفة وتتضمن أخطارًا عالية.

عوامل كثيرة تفاقم من اشكالية عمل الأطفال في المنطقة العربية، أبرزها النزاع. بحسب تقرير تم إعداده بتكليف من جامعة الدول العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية، تم التأكيد بانَّ الوضع ازداد سوءًا على مدى السنوات العشر الماضية التي شهدت خلالها المنطقة مستويات عالية من النزاع المسلح مما أدى إلى نزوح جماعي للسكان داخل البلدان وبينها. إنَّ آثار الصدمات الاقتصادية الأخيرة والاضطرابات السياسية والنزاع والحرب قد أدت إلى تفاقم مستويات عمل الأطفال عما كانت عليه في السابق، كما أنها تسببت بعكس مسار التقدم الذي كانت البلدان العربية قد أحرزته في مكافحة عمل الأطفال من خلال سياسات وإجراءات عملية وضعتها[74]. وفق التقرير، أكثر من نصف الدول العربية متأثرة حاليًا بالنزاعات أو تدفقات اللاجئين والمهجرين داخليًا. وتشمل هذه الدول العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، الصومال، السودان، سوريا، تونس، أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة واليمن.

مع وباء كورونا حُرمت الأسر من العمل، وتفاقمت نسبة الفقر، وهذا يعني زيادة أخطار إجبار الأطفال والمراهقين من الفئات الهشَّة على العمل. ويمكن تلخيص الأسباب على النحو التالي:

- انخفاض دخل الأسُر.
- ضعف قدرات الحكومات على منع الاستغلال في بعض القطاعات.

محدودية الرقابة على عمل الاطفال.

- تخفيض الخدمات الأساسية المُقدمة للأطفال المعرضين لخطر العمل.
- انفصال الأسرة بسبب العلاج في المستشفى ، الحجر الصحي ، العزلة أو الهجرة أو الموت.
- فقدان الوظائف أو تخفيض ساعات العمل في القطاعات أو الخدمات التي لم تعد تعمل.
- إقفال الخدمات الأساسية للأطفال (برامج التعلم السريع ، المدارس ، أماكن الترفيه وممارسة الرياضة .)[75].

•توسع نشاط الشبكات الإجرامية التي قد تستخدم الاطفال في أعمالها لاستغلال نقاط الضعف وتقييد حرية الضحايا وزيادة الربح المالي عبر تشغيل الأطفال بالسخرة[76]

[73] http://www.fao.org/3/ca3190ar/ca3190ar.pdf
[74] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_677757/lang--ar/index.htm
[75] Technical Note: COVID-19 and Child Labour, the alliance for child protection in humanitarian action
[76] COVID-19 impact on child labour and forced labour: The response of the IPEC+ Flagship Programme, International labour organization

بحسب التقارير الوطنية السبعة، تبيَّن أنَّ أكثر الأسباب التي يراها مقدمو الرعاية والخدمات دافعًا لعمل الأطفال خلال جائحة كورونا هي غياب الحافز لديهم بالتعليم، يليه العنف المدرسي والتسرُّب المدرسي. أما بالنسبة الى الفئة الأكبر فإن الدافع الرئيسي هو الوضع الاقتصادي والمعيشي السيئ للأسر. حسب التقارير، قد تلجأ الأسر المعيشية إلى عمالة الأطفال من أجل التعامل مع فقدان الوظيفة والصدمات الصحية المرتبطة بـ COVID-19 ، خاصة الاطفال الذين لا يذهبون للمدارس، كذلك الأطفال الذين ينتمون إلى أقليات مهمشة مثل ذوو الاعاقة ، المتسولون ، المهاجرون ، اللاجئون ، المشردون ، الهاربون من الصراع أو الكوارث في المناطق المتضررة.

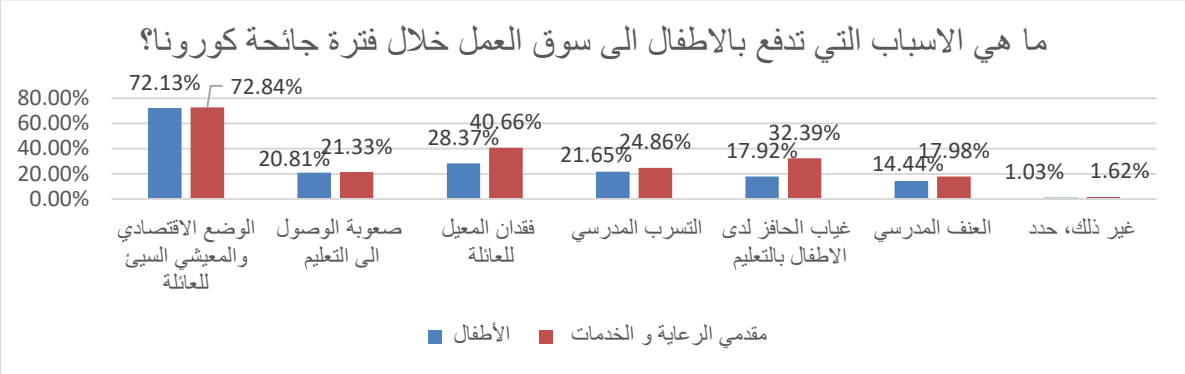

وفق التقارير الوطنية ، فإنَّ معظم الأطفال ومقدمي الرعاية والخدمات مقتنعون أنَّ العمر المناسب للعمل هو فوق 18 سنة ولا يجوز العمل قبل ذلك العمر.

عمل الأطفال في الدول السبع

- **الجزائر**

إنَّ السنَّ القانونية للعمل محدَّدة ب 16 سنة، بحيث تتجاوز المعايير الدولية التي تحددها ب 14 أو 15 سنة، كما وإنَّ قانون العمل يُقر عقوبات صارمة تصل إلى السجن في حق أصحاب العمل والشركات التي تشغِّل الأطفال، إلَّا أنَّ الواقع يؤكد نسب عالية لعمل الاطفال ومخالفة للمعايير القانونية.

يُحظِّر القانون توظيف القاصرين في أعمال خطرة أو غير صحية أو ضارة أو في عمل يُعتبر غير لائق لاعتبارات إجتماعيَّة ودينيَّة، كما لا يجوز استخدام العامل القاصر في الأشغال الخطيرة أو التي تَنعدم فيها النظافة وتضر بصحته أو تمس بأخلاقياته. كذلك يُحظر القانون توظيف القاصرين في أعمالٍ خطرة أو غير صحيَّةٍ أو ضارة أو في عملٍ يعتبر غير لائق لاعتبارات اجتماعية ودينية، ومع ذلك لم تُحدِّد الدولة بموجب القانون أو اللوائح الوطنية أنواع الأعمال التي تُشكل خطورة على الأطفال. لذلك لا يوجد على سبيل المثال نص تشريعي يُحظر استخدام أو تدبير أو تعريض طفل دون سن 18 عامًا لإنتاج المخدرات والاتجار بها. صحيح أن القانون يجرِّم كل من يستغل طفلاً في العمل ، لكن العقوبات ليست صارمة بما فيه الكفاية ولا تتناسب مع تلك المُقررة للجرائم الخطيرة الأخرى.

بحسب تقرير للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان هناك سنوياً نحو 200 ألف طفل تحت سن 16 سنة منتشرون في سوق العمل[77]. يرتفع هذا الرقم لنحو نصف مليون خلال شهر رمضان، وموسم الاصطياف. إن الدراسات المتعلقة بعمالة الأطفال في الجزائر تشير إلى أن السوق الموازية للشغل تستغل الأطفال بشكل غير قانوني يمس بحقوقهم، حيث يتم استغلال 54 في المئة من الأطفال العاملين في أعمال شاقة، فيما يعمل 41في المئة منهم بصفة دائمة. إن نسبة الذكور من بين الأطفال العاملين تصل الى 77في المئة و الإناث نسبة 23في المئة . إنَّ 27 في المئة من الأطفال العاملين في السوق الموازية مجبرون على العمل، فيما يختار 73في المئة منهم العمل بمحض إرادتهم رغبة في تغطية مصاريف الدراسية والنفقات اليومية. أكثر من 5400 طفل متشرد، في الشوارع، يعيشون في ظروف تدفعهم للإجرام بأنواعه، ومن ثم إلى السجن، في حين يقع عدد منهم ضحايا للاستغلال الجنسي من طرف المنحرفين78.

حَقَّقت الجزائر تقدُّمًا في طريق القضاء على عمالة الأطفال حيث صُنِّفت ضمن الفئة الأولى للدول التي تَحرَّكت على مختلف الجبهات بغية وضع حد للمُتاجرة بالأطفال واستغلالهم، تُقدِّر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بأنَّ نسبة عَمالة الأطفال في الجزائر لا تتعدَّى 0.5% مقارنةً بمجموع العُمَّال. ولَكِنْ عكس تلك الإحصائيات الرسميَّة، تقدر الرابطة الجزائريَّة للدفاع عن حقوق الإنسان عدد الذين يعملون تحت السن القانونيَّة وأقل من 16 سنة بحوالي 200 ألف طفل عاملًا، ويزداد هذا الرقم إلى 600 ألف طفل في شهر رمضان، ويصل العدد إلى 400 ألف عامل أثناء العُطل المدرسيَّة وموسم الصيف، حيث يعمل الآلاف في جني المحاصيل الزراعيَّة. وفي الاتجاه نفسه تَكشف الدراسات بأنَّ السوق الموازية في الجزائر تَستغل الأطفال بشكلٍ غير قانوني ممَّا يُشكِّل مساسًا بحقوق الأطفال، حيث يتمُّ استغلال 54 ٪ من الأطفال العاملين في أعمالٍ شاقة، فيما يَعمل 41 ٪ منهم بصفةٍ دائمة.[79]

إنَّ المواطن الجزائري يعيش فترة عصيبة ماديًّا منذ بداية جائحة كوفيد-19 بسبب تعليق النشاطات الإقتصادية وتسريح العمَّال وارتفاع الأسعار. صار عَمل الأطفال في هكذا وقت ضرورة لا خيار بالنسبة للعائلات المُحتاجة، فالأطفال ولا سيما المراهقون مِمَّن بلغوا عمر 16-17-18 سنة تَحوَّلوا إلى رافدٍ مالي داخل الأُسر الفقيرة، يساعدون في تأمين المصاريف وتوفير الحاجيات اليوميَّة. تعدَّدت المِهن والأشغال التي يَعَمل بها الأطفال ومنها البيع على الطرقات وهناك من دفعته الحاجة الكبيرة لمدِّ يده وطلب الصَّدقة. الكثير من الأطفال كانت لديهم تخوُّفات خلال هذه الفترة من الوقوع في أزمةٍ ماليَّةٍ واقتصاديةٍ، لذلك جاء الواقع الاقتصادي والمعيشي السيئ للعائلة هو الدافع الأول الذي يَزجُّ بالأطفال في سوق العمل

- **تونس**

إنَّ مُدَوَنة الشغل تسمح بتشغيل الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن الستة عشر عامًا، في المؤسسات التى يعمل فيها أعضاء العائلة فحسب تحت سلطة الأب أو الأم أو الوصى، على ألا يكون لهذا التشغيل أيّ تأثير سلبى على صحّة هؤلاء الأطفال ونموّهم البدني والعقلى وعلى تعليمهم. تخلو القوانين التونسية من تحديد السن الأدنى القانوني لعمل الأطفال، رغم ورود بعض الإشارات التي تتعلق بعمالة الأطفال وحقوقهم بشكل متناثر في بعض القوانين، غير أنها

77 تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان حول واقع الطفولة بالجزائر

[78] https://arb.majalla.com/node/91521/%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9#:~:text=%D9%84%D9%83%D9%86%20%D8%B1%D8%BA%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%8C%20%D8%A5%D9%84%D8%A7,%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B2%20%D9%88%D9%85%%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D9%83%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%B2%D8%A9%20%D9%81%D9%8A

[79] ملخص مقترحات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

http://laddh-algerie.org/?m=202006

تحتوي على ثغرات قانونية كبيرة، كما أنَّ بعض بنود القانون قد أقرَّت ضمنيًا بقانونية تشغيل الأطفال، كإجازة عمل الطفل فوق 13 عامًا في الأعمال الفلاحية الخفيفة بشرط عدم المس بمواظبتهم على الدراسة[80].

أيضًا لا توجد استراتيجية حكومية واضحة لمعالجة ظاهرة عمل الأطفال مع غياب في التصورات والآليات العملية الكفيلة بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل. أعلنت منظمة اليونيسف أنَّ نسبة الفقر ارتفعت لدى الأطفال في تونس إلى 25 في المئة، بعد شهرين من الحجر الصحي الشامل، في مقابل 19 في المئة قبل تفشي الجائحة. وتكشف الدراسة التي تناولت آثار الحجر الصحي الشامل الذي أقرته السلطات لاحتواء فيروس كورونا، أنَّ عدد الأطفال التونسيين الذين يرزحون تحت وطأة الفقر ارتفع إلى 900 ألفًا، في مقابل 685 ألف طفل قبل الحجر الصحي.وعزت الدراسة ارتفاع معدل الفقر بين الأطفال إلى تدهور القدرة الشرائية لعائلاتهم، مشيرة إلى أنَّ معدل انخفاض القدرة الشرائية بلغ 7 في المئة، لكنه يرتفع إلى 10 في المئة في أوساط الفقراء في مقابل 5 في المئة فقط لدى الأغنياء.ولا تتجاوز نسبة تشغيل الأطفال، بحسب بيانات رسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية 7.9 في المائة من مجموع الأطفال بحسب إحصائيات عام 2017. وخلال السنوات العشر الماضية، زادت عدد البلاغات المتعلقة بعمل الأطفال، لترتفع من 8272 بلاغًا عام 2009 إلى 17506 بلاغًا عام 2020 [81]. بحسب آخر إحصائية أجراها المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الشؤون الاجتماعية، فإن ما يزيد على 215 ألف طفل يمارسون العمل في تونس، أي حوالي 9.5% من الأطفال التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة، في ما أنَّ 176 ألف طفل من إجمالي عدد الأطفال العاملين هم تحت سن 16 عامًا. وهناك قانون متعلق بحالة العمل في المنازل ويهدف إلى حماية الطفولة من الاستغلال وسوء المعاملة'[82] وهناك قرار يتعلق بتحديد أنواع الأعمال التي يحجر فيها تشغيل الأطفال'[83].

- **لبنان**

وفق قانون العمل اللبناني لعام 1946، يُحظَر بصورة مطلقة استخدام الأحداث قبل إكمالهم سن الثالثة عشرة ويجب ألا يُستخدم الحدث قبل اجراء فحص طبي للتأكد من لياقته للقيام بالعمل . تُعطى الشهادات الطبية مجانًا من وزارة الصحة العامة وتجدَّد سنويا حتى إكمال الطفل سن الثامنة عشرة. ويمكن إلغاؤها في أي وقت إذا ثبت بعد ذلك عدم لياقة الطفل. بالنسبة لبعض الاعمال ولا سيما المشاريع الصناعية والأعمال المضرة بالصحة، يُحظَّر استخدام الأحداث قبل إكمالهم سن الخامسة عشرة[84]. إنَّ عمالة الأطفال ظاهرة قديمة تتفاقم مع اشتداد الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي لم تشهد البلاد مثيلا لها منذ عقود طويلة، ما جعل 28% من اللبنانيين يرزحون تحت خط الفقر، و8% منهم يعيشون في فقر مدقع. زاد من وطأة هذه الأزمة موجة النزوح السوري التي يُشكّل الأطفال جزءا كبيرا منها. تظهر الأرقام أنَّ أكثر من 100 ألف طفل تحت سن الـ 18 عاماً يعملون على الأراضي اللبنانية، 35 ألفاً منهم لبنانيون يعملون في قطاعات مختلفة، وخصوصاً القطاعين الصناعي والزراعي على الرغم من أنَّ قانون العمل يحظّر عمل الأطفال في الأعمال الصناعية تحت سن الخامسة عشرة، وهو ما يجعل لبنان من الدول التي تُسجل النسبة الأعلى في العالم للأطفال العاملين بين 10 و17 عاماً[85] . بحسب المسح الأخير، الذي أجرته يونيسف عام 2016 وصل عدد الأطفال اللبنانيين العاملين إلى 60 ألف طفل، بينهم 37 ألف طفل سوري و4500 فلسطيني. وتبدو الأرقام التي تشمل قاصرين بين ست سنوات و18 سنة مرتفعة، لكن التوقعات للمرحلة المقبلة وفق المعطيات

---

[80] https://euromedmonitor.org/ar/article/2255/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3:-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%91%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9 hyperlink

[81] https://www.alaraby.co.uk/society/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

[82] قانون عدد 32 لسنة 2005 المؤرخ في 4 أبريل 2005.

[83] قرار مؤرخ في 19 كانون الثاني 2000.

[84] https://www.labor.gov.lb/Temp/Files/574b61dd-1233-4507-9da1-d4a3e3a6129a.pdf

[85] أجرى التقييم منظمة العمل الدولية ومعهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية (فافو)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الإنقاذ الدولية، والمجلس الدنماركي للاجئين، ومنظمة أنقذوا الأطفال العالمية، ومؤسسة ميرسي كور، وأوكسفام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الحالية، تشير إلى وضع كارثي بمعدلات الأطفال العاملين[86].إنَّ أزمة جائحة كورونا أضافت تحدياً جديداً أشد قسوة على العمال الضعفاء في البلاد، وخاصة اللاجئين السوريين الذين يقبلون عادة بأجور أقل وبظروف عمل أشد صعوبة، كما أن غالبيتهم يعملون بدون عقود مكتوبة، أو إجازات مدفوعة الأجر، أو ضمان اجتماعي، أو تغطية صحية[87].

- **العراق**

في ظل جائحة كورنا لا توجد إحصاءات حقيقية، فمكتب رعاية الطفولة التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، أوضح أنه لا يمكن إحصاء الأعداد الحقيقية للأطفال المنخرطين في سوق العمل، فالدوام الجزئي للمؤسسات الحكومية بسبب الجائحة عرقل عمل اللجان التفتيشية الخاصة بمكافحة العمالة. بدوره لم يفرض قانون العمل العراقي الذي يمنع عمالة الأطفال، أي عقوبات صريحة على صاحب العمل، الذي يقوم بتشغيل الأطفال.

في تقييم صدر عن وزارة التخطيط العراقية، بدعم من اليونيسف، والبنك الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، وُجد أنَّ 4.5 مليون عراقي (أي ما يقارب 11.7%) يواجهون خطر الوقوع تحت خط الفقر نتيجة التأثير الاجتماعي الاقتصادي لجائحة كورونا. وأدت هذه الزيادة الحادة إلى رفع معدل الفقر الوطني من 20% عام 2018 إلى 31.7% عام 2019 وزيادة العدد الإجمالي للفقراء إلى 11.4 مليونًا. يواجه الأطفال واليافعون أعلى زيادة في معدلات الفقر. قبل تفشي الجائحة، كان واحد من بين كل خمسة أطفال ويافعين فقيراً. لكن تضاعف الرقم إلى أكثر من 2 من بين كل 5، أو ما يمثل 37.9 % من العدد الكلي للأطفال[88]. نشير إلى أنَّ قانون العمل العراقي رقم 71 لسنة 1987 وتعديلاته وخاصة الفقرة 90 منه، قد حرَّمت وجرَّمت عمالة الاطفال ممن هم دون سن الـ 15 عامًا.

- **المغرب**

عام 2018 رُفِع الحد الأدنى لسن الأعمال الخطرة إلى 18 عامًا وجُعِل التعليم إلزاميًا حتى سن 15 عامًا. قبلًا كانت المندوبية السامية للتخطيط المغربية كشفت في مسح العمالة السنوي لعام 2017 أنَّ 247 ألف طفل من أصل 7049 ألفًا تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة يواجهون عبء التوظيف. الفقر وسوء جودة التعليم وعدم الحصول على التعليم والكهرباء والمياه كلها تؤثر على عمل الأطفال. إنَّ سكان الريف في المغرب مُعرضون بشكل خاص لعمالة الأطفال بسبب اعتماد الاقتصاد الريفي على الزراعة والهجرة من الريف إلى الحضر. في المناطق الريفية، يعمل 55 بالمئة من الأطفال العاملين في بيئات غير آمنة. تشمل هذه البيئات الصناعات الزراعية والغابات وصيد الأسماك. ومن بين هؤلاء الأطفال البالغ عددهم 154 ألفًا الذين يعملون في المناطق الريفية، يعمل 20 في المئة بدوام كامل. غالبًا ما يعمل الأطفال العاملون لساعات طويلة بأجور منخفضة للغاية[89].

تشير "هيومن رايتس ووتش" إلى أنَّ الفتيات يكسبنَ في المتوسط 61 دولارًا شهريًا، وهو ما يقل 261 دولارًا عن متوسط الحد الأدنى للأجور للقطاع الصناعي في المغرب[90]. عبرَّت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عن خشيتها

---

[86] https://www.independentarabia.com/node/132366/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%84%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%AB%D9%82%D9%84%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[87] https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_747085/lang--ar/index.htm

[88] https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-45-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

[89] https://borgenproject.org/child-labor-in-morocco/

[90] https://www.hrw.org/report/2012/11/15/lonely-servitude/child-domestic-labor-morocco

من ارتفاع نسبة عمل الأطفال بسبب الانقطاع الطويل عن الدراسة، وفشل التعليم عن بُعد، وغياب مقاربة للاهتمام بحقوق الطفل عمومًا في ظل الجائحة، كما نبهت من أنَّ فقدان العمل لفئات واسعة من أرباب الأسُر، خاصة العاملة في القطاع غير الهيكلي والاقتصاد الموسمي، سيقوِّي عمل الأطفال والفتيات[91].

إنَّ السياسة المُندمجة لحماية الطفولة بالمغرب، التي تمَّ اعتمادها بتاريخ 3 تموز / يونيو 2015، تستهدف جميع الأطفال أقل من 18 سنة، ومن بين مَهامِها رصد الانتهاكات التي تطال حقوق الأطفال ولا سيَّما تشغيلهم. تَرتكِز تلك السياسة على مجموعةٍ من الأهداف الاستراتيجية، من بينها إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة. إنَّ نسبة تشغيل الأطفال تراجعت بنحو 92 بالمائة مقارنة مع سنة 1999 التي بلغ فيها العدد 517 ألف طفل، ليتقلَّص بعد ذلك إلى 41.200 طفل، 37.039 منهم في المناطق الريفية، و4168 بالوسط الحضري[92]

التَّسرب المدرسي هو السبب المباشر والأكثر شيوعًا الذي يدفع الأطفال إلى سوق العمل، في فترة الجائحة خسر المُعيلون آباء وأمهات وظائفهم ومصادر رزقهم جرَّاء تَوقُّف العجلة الإقتصاديَّة بشكلٍ جزئيّ أو كليّ في مراحل طويلة من عمر الجائحة، ورغم استئناف النشاط الإقتصادي بشكلٍ تدريجي، ظَلَّت النشاطات المُرتبطة بالسياحة والمقاولات الصناعيَّة إمَّا مُتوقفة نهائيًّا أو أنَّها خَفَّضت من حجم أعمالها وصَرفت الكثير من مُستخدميها.أدرج المشرِّع المغرب المبادئ الأساسية المنصوص عليها في التَّشريع الدولي وألغى القوانين المُخالفة في قانون الشغل رقم 65-99 وذلك التزامًا بتكريس المبادئ التي صادق عليها المغرب في المواثيق الدوليَّة، والتزامًا بنصوصٍ تشريعيةٍ أخرى وَرَدت في القانون الجنائي، وميثاق التربية والتَّكوين، وقانون الأطفال المُهملين ومدونة الأسرة. تنصُّ المادة 23 من القانون رقم 19.12 القاضي بتحديد شروط تشغيل العاملات والعمَّال المنزليين، على أنَّ مَنْ يُشغِّل طفلًا أصغر من 16 سنة، يُعاقب بغرامةٍ ماليةٍ تتراوح بين 25 ألف درهم و30 ألف درهم وبالسجن لمدَّةٍ تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر[93]. وفي حال العَود تُضاعف هذه الغرامة.

يُظهر مسح عام 2017 أنَّ 89 %من الأطفال المُنخرطين في العمل الزراعي هم من العاملين غير المرئيين وغير النظاميين مع أسرهم من دون أجر. وهذا يعني أنَّ انخراطهم في العمل غالبًا ما يجعل من الصعب الإحاطة بهؤلاء الأطفال وحمايتهم من أشكال عمل الأطفال الخطرة. يَتركَّز عمل الأطفال في المغرب في الزراعة بالمناطق الريفية الفقيرة.، وأبرز أسباب هذا التَّركُّز: النقص في البنية التحتية والمدارس والمياه والكهرباء، وتدنِّي المستوى التَّعليمي للوالدين. ويبدو الأطفال أقرب إلى ارتياد المدرسة عوضًا عن الانخراط في العمل في الحالات التالية: إذا كان الوالدان متعلمين، إذا كانت المدرسة على مسافةٍ قريبةٍ من مكان السكن، وإذا تَوَفَّرت للأُسرة إمدادات المياه والكهرباء.[94]

منتصف حزيران/ يونيو 2020 أظهرت دراسة جديدة موجزة صادرة عن منظَّمة العمل الدوليَّة ومنظَّمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أنَّ ملايين الأطفال يتعرَّضون لخطر الاضطرار إلى العمل بسبب أزمة كوفيد-19، ممَّا سيُسفر عن أول ارتفاع في مستويات عمل الأطفال بعد 20 عاماً من التَّقدُّم. وبحسب الدراسة التي حملت عنوان **"كوفيد-19 وعمل الأطفَال: وقت الأزمة ... وقت العمل"** فإنَّ الأطفال العاملين بالأساس قد يضطرون إلى العمل ساعاتٍ أطول، أو في ظروفٍ أسوأ. وقد تُرغَم أعدادٌ متزايدةٌ منهم على ممارسة أسوأ أشكال عمل الأطفال، ممَّا يضرُّ كثيراً بصحتهم وسلامتهم. حسب الدراسة، يمكن أنْ يُسبب كوفيد-19 زيادة في الفقر وبالتالي يزيد عمل الأطفال لأنَّ الأُسر تلجأ إلى الوسائل المُتاحة كافة للبقاء على قيد الحياة. وتُظهر بعض الدراسات أنَّ ارتفاع مستوى الفقر بمقدارِ واحدٍ في المئة يزيد عمل الأطفال في بعض البلدان بنسبة 0.7 في المئة على الأقل.

- **اليمن**

[91] https://alarab.co.uk/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84

[92] https://www.hespress.com·567902-بال-92-بالمغرب-بنسبة-تنخفض-الأطفال-عمالة/html

[93] https://www.lejuriste.ma/2016/12/21/القانون-رقم-19-12-بتحديد-شروط-الشغل-

[94] المجلس العربي للطفولة والتنمية - دراسة عمل الأطفال في الدول العربية (arabccd.org)

حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" في تقرير لها، من أنَّ النقص الكبير في المساعدات الإنسانية في اليمن على خلفية فيروس كوفيد-19 يُهدِّد أعداداً إضافية من الأطفال بالموت جرّاء سوء التغذية في البلد الغارق بالحرب. إنَّ عدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية في اليمن قد يرتفع إلى 2,4 مليون بنهاية العام 2021 بسبب النقص الكبير في تمويل المساعدات الإنسانية. وحذر تقرير صادر عن يونيسف من ارتفاع بنسبة 20 في المئة في عدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية دون سن الخامسة، أي ما يقرب من نصف عدد الأطفال في هذا العمر[95]. يلعب الوضع الاقتصادي المتردي في اليمن وخصوصا في ظل أزمة الاقتصاد العالمي وما صاحبها من ارتفاع الأسعار وقلة الدخل لدى الأفراد دوراً كبيراً في تنامي ظاهرة عمالة الأطفال. بحسب مواد قانون حقوق الطفل في اليمن فإنه يُحظَّر عمل من هم دون سن الرابعة عشرة، كما يُحظَّر تشغيل الطفل في الأعمال الصناعية قبل بلوغه الخامسة عشرة. ويُلزم القانون أصحاب العمل بإجراء الكشف الطبي على الأطفال قبل إلحاقهم بالعمل للتأكد من ملاءمة لياقتهم البدنية والصحية للعمل الذي يلتحقون به. ويجب ألا تزيد ساعات العمل على ست ساعات تتخللها فترة أو فترات للراحة لا تقل كل منها عن ساعة. لكن نتيجة لغياب تطبيق مواد القانون وعدم وجود رقابة استقطب أرباب العمل الأطفال المحتاجين للعمل لديهم بأجور قليلة، مستغلين عدم وجود رقابة من الجهات المسؤولة وعدم انتماء هؤلاء الأطفال إلى نقابات وهيئات تحمي حقوقهم.

لا تتوفر الإحصاءات الرسمية الخاصة بأعداد الأطفال المُلتحقين بسوق العمل في اليمن عدا تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية يتحدث عن مليون و400 ألف طفل. كذلك لا تقارير رسمية تكشف حجم ارتفاع عمالة الأطفال جرَّاء الظروف الاقتصادية الصعبة التي دفعت الأسرة للزَّج بأطفالها في سوق العمل خلال تفشي وباء كورونا .[96]

وفقاً لآخر إحصاء تمَّ عام 2017، 34.3 بالمئة من سكان اليمن هم أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا. 21 بالمئة من هؤلاء منخرطون بشكلٍ أو بآخر في سوق العمل. وتُقدَّر نسبة المشاركة في القوى العاملة من الأطفال في اليمن بـ 40.4 بالمئة، ويبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية 23 ساعة. والخطير في الأمر أنَّ 50.7 بالمئة من هؤلاء الأطفال مُنخرطون في أعمال تُصنَّف بحسب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أنَّها خطيرة وقد تَتَسبَّب بفقدانهم حياتهم، إمَّا بسبب طبيعة المهن الخطرة التي يعملون فيها أو بسبب ساعات العمل الطويلة. بالإضافة إلى أنَّ 32 بالمائة من الأطفال العاملين في اليمن، يتعرَّضون للتحرش[97].

حسب مواد قانون حقوق الطفل في اليمن رقم 45 لعام 2002 تَرِد في الباب الثامن من المواد 133 حتى 140 كل النقاط المرتبطة بعمل الأطفال. فالمادة 133 تُعرِّف الطفل العامل بكلِّ منْ بَلغ عمره 14 سنة. حصرت المادة عمل من هُم دون ذلك السن، كما حصرت تشغيل الطفل في الأعمال الصناعية قبل بلوغه سن الخامسة عشرة. بالمقابل اشترطت المادة 134 على صاحب العمل الذي يُشغِّل أطفالًا لديه إبرام عقود عمل معه وألزمت المادة التي تليها (135) صاحب العمل دفع أجور الطفل الذي يعمل لديه ودفع تكاليف علاجه في حال إصابته. ويُلزم القانون أصحاب العمل بإجراء الكشف الطبي على الأطفال قبل إلحاقهم بالعمل للتَّأكُّد من ملاءمة لياقتهم البدنية والصحية للعمل الذي يلتحقون به.

أظهر اليمن أعلى معدلات عمل الأطفال (34.8 بالمائة). تلك النتيجة هي واحدة من الخلاصات اللافتة التي كشفها تقرير "عمل الأطفال في المنطقة العربية: تحليل كمّي ونوعي". هذا التقرير أعدته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو" بتكليفٍ من جامعة الدول العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية. إنَّه التقرير الأول الذي يُقدِّم لمحة عامة عن خصائص واتجاهات عمل الأطفال في 22 دولة عضو في

---

[95] https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

[96] كورونا يلقي بثقله على عمالة الأطفال في الوطن العربي الفيروس يقيد رصد الأرقام الراهنة وأعمارهم تتراوح بين 5 و17 عاما واليمن يحتل المرتبة الأولى
https://www.independentarabia.com/node/132366/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%84%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%AB%D9%82%D9%84%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[97] "رسالة أطفال اليمن للمتحاربين: "دمرتم الحاضر فاتركوا لنا المستقبل
https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/13/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86

الجامعة. وبيَّن التقرير أنَّ "الوضع ازداد سوءً على مدى السنوات العشر الماضية التي شهدت خلالها المنطقة مستويات عالية من النزاع المُسلح ممَّا أدى إلى نزوح جماعي للسكان داخل البلدان وبينها." تشير الدراسة إلى أنَّ الأطفال في أجزاء من المنطقة العربية "يُستدرجون بشكلٍ متزايدٍ إلى أسوأ أشكال عمل الأطفال ويتعرَّضون للاستغلال والاعتداء وسوء المعاملة وانتهاك الحقوق بشكلٍ خطيرٍ ومقلق.[98]

- **مصر**

نصَّ قانون العمل المصري رقم 12لسنة2003، في باب تشغيل الأطفال على عدد من الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند تشغيل الأطفال، حيث يعتبر طفلاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من بلغ الرابعة عشرة عامًا أو تجاوز سنَّ إتمام التعليم الأساسي ولم يبلغ 18 سنة كاملة. ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون سن 16 بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه، وتُلصَق عليها صورة الطفل، وتُعتَمد من مكتب القوى العاملة المختص. وحظرت المادة 99 من القانون ذاته، تشغيل الأطفال من الإناث والذكور قبل بلوغهم سن إتمام التعليم الأساسي، أو 14 سنة .

تُعدُّ ظاهرة عمل الأطفال، إحدى التحديات في مصر؛ فطبقاً لأحدث مسح وطني للجهاز المركزي للمحاسبات ومنظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال؛ هناك 1.6 مليون طفل منخرطين في عمل الأطفال في مصر[99]. وفق هذا المسح يظهر أن معدل عمل الأطفال أعلى بكثير في المناطق الريفية، عنه في المناطق الحضرية ويبلغ ذروته في المناطق الريفية بصعيد مصر، وأن أكثر أنماط الأعمال الخطرة شيوعًا والتي يشتغل بها الأطفال في مصر وهي الزراعة بنسبة 63%، والعمل في المواقع الصناعية كالتعدين والتشييد والصناعات التحويلية بنسبة 18.9%.

أعربت جمعيات ومنظمات مدنية عدة عن قلقها من عمل الأطفال. الائتلاف المصري لحقوق الطفل أشار إلى زيادة في أعداد الأطفال الذين دُفعوا إلى سوق العمل خلال فترة كورونا، مُشيرًا إلى أنَّ تلك الزيادة قُوبلت بعدم تحرُّكٍ من الجهات المَعنيَّة، بسبب الانشغال التَّام بأزمة كورونا وعدم الانتباه لتوابعها. الائتلاف الذي أوقف نشاطه في محاربة عمل الأطفال خلال فترة كورونا، رصد زيادة بنسبة 75% في ظاهرة عمالة الأطفال، بسبب تداعيات الوباء. لقد أصبح دَخْل الطفل يمثِّل ثلث دخل الأسرة حسب ما رصده الائتلاف خلال فترة كورونا بسبب تضحية الأسر بأطفالها في العمل مقابل المال. 496 طفلًا اتجهوا للعمل في مهن خطرة خلال الربع الأول من العام 2020، حسب الدكتور "صبري عثمان"، مدير خط نجدة الطفل في المجلس القومي للأمومة والطفولة. الأخير يعطي إحصاءات بأنَّ الجائحة زادت عمالة الأطفال في مصر من 11.4% العام 2019 إلى 14.6% خلال العام 2020.[100]

ج. الجائحة والعنف ضد الاطفال

ملايين الأطفال في أنحاء العالم، من خلفيات اجتماعية واقتصادية وفئات عمرية وأديان وثقافات مختلفة، يختبرون يوميًا أشكالًا من العنف والاستغلال والإيذاء. يتعرض بعض الأطفال لأخطار خاصة بسبب نوع الجنس، أو العرق، أو الأصل الإثني، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وغالبًا ما ترتبط مستويات التعرُّض للمخاطر العالية بالأطفال ذوي الإعاقة والأيتام وعديمي الجنسية وأبناء السكان الأصليين والأقليات العرقية وغيرهم من الجماعات المُهمشة.

---

[98] تقرير جديد يُبين ارتفاع نسبة عمل الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة النزاع والنزوح الجماعي
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_677757/lang--ar/index.htm
https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_677550/lang--en/index.htm

[99] https://www.ilo.org/africa/technical-cooperation/WCMS_569485/lang--ar/index.htm

[100] تحقيق صحفي منشور بتاريخ 5 أيلول /سبتمبر في موقع "ذات مصر" بعنوان: رزق محفوف بالمخاطر، كورونا يفاقم أزمة عمالة الأطفال
https://zatmasr.com/%D8%B1%D8%B2%D9%82-%D9%85%D8%AD%D9%81%D9%88%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B9/

هناك أخطار أخرى على الأطفال مرتبطة بالعمل والعيش والتشرد في الشوارع، أو في مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو في دُور الأيتام والاحتجاز، أو في مجتمعات بها تركيزات عالية من عدم المساواة والبطالة والفقر، أوفي مؤسسات مرتبطة بقوات أو جماعات مسلحة، منخرطة في عمل الأطفال والاتجار بالبشر.

إنَّ الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والنزوح، تشكل بيئات خصبة لنمو العنف وتعرُّض الأطفال لمخاطر إضافية. الأطفال اللاجئون والنازحون والمهاجرون غير المصحوبين مع بالغين هم عرضة بدورهم لشتى أنواع العنف. يرتبط التعرُّض للمخاطر أيضاً بالعمر؛ فالأطفال الأصغر سنًا يكونون أكثر عرضة لأنواع معينة من العنف، وتختلف المخاطر بتقدمهم في السن.

أدَّت الاستجابات لـ COVID-19 إلى تقييد النشاط الاقتصادي وإغلاق المدارس وتقليل الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية وتدابير التباعد الاجتماعي. كل من هذه العوامل قد تؤثر على مخاطر العنف. يمكن أن يؤدي تزايد انعدام الأمن الاقتصادي إلى زيادة مستويات التوتر لدى مقدمي الرعاية واحتمال استخدام العنف ضد الأطفال داخل الأسرة.

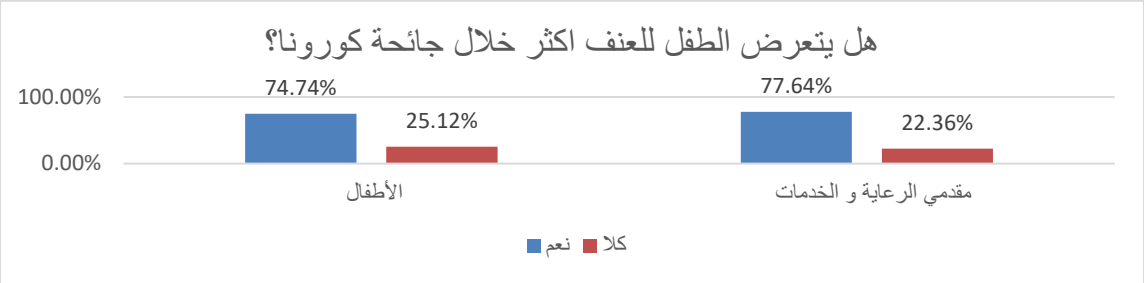

وفق التقارير الوطنية، كثيرًا ما يُمارَس العنف والاستغلال والإيذاء من قبل شخص معروف للطفل، مثل الآباء والأمهات وغيرهم من أفراد الأسرة والمربين والمعلمين وأرباب العمل وسلطات إنفاذ القانون والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والأطفال الآخرين[101]. بحسب المؤشرات التي ظهرت في التقارير الوطنية السبعة، يمكن أن يحدث العنف في المنازل، أو المؤسسات، أو المدارس، أو أماكن العمل، أو مرافق السفر والسياحة، وداخل المجتمعات المحلية.

بحسب التقارير الوطنية، واجه الأطفال أشكالًا كثيرة من العنف خلال جائحة كورونا. يأتي في مقدمة هذه الأشكال، العنف النفسي، يليه العنف الجسدي ثم العنف الجنسي.

[101] https://www.unicef.org/arabic/protection/24267.html

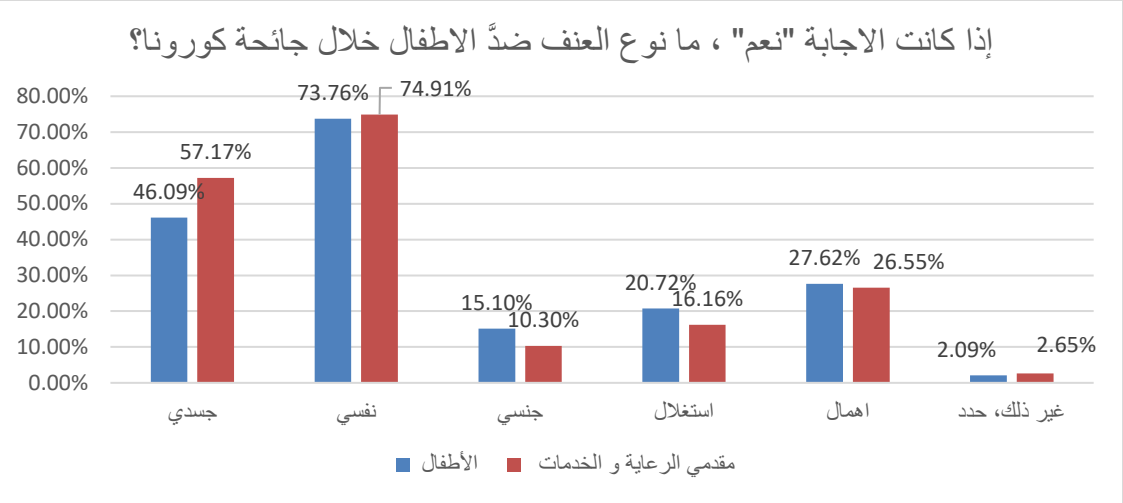

تشمل عوامل الخطر الشائعة للعنف وسوء المعاملة والإهمال المرتبطة بـ COVID-19 ما يلي:

- زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي بسبب فقدان الوظائف والمداخيل.
- عدم قدرة الأطفال على الوصول إلى التعليم، سواء عبر الحضور الشخصي أو عن بُعد عبر المنصات الرقمية والوسائل التكنولوجية.
- زيادة في النشاط الرقمي للأطفال وانخفاض في مراقبة مقدمي الرعاية مما يعرِّض الأطفال إلى أخطار رقمية أكبر.
- غياب الوجبات المغذية التي كانت تقدمها بعض المدارس وبرامج الرعاية سابقًا.
- تعطيل خدمات الدعم المجتمعي والاجتماعي للأطفال.
- زيادة تعاطي الكحول و / أو المخدرات من قبل المراهقين / مقدمي الرعاية؛[102]

- تساهم سهولة الوصول إلى شبكة الإنترنت وشيوع امتلاك الهواتف الذكية، بشكل متزايد، في تعريض الأطفال لمخاطر العنف الجنسي، ذلك أن بعض البالغين يبحثون في الإنترنت سعياً وراء إقامة علاقات جنسية مع الأطفال عبر اتباع أساليب ملتوية عديدة. إنَّ العنف الجنسي يمكن أن تكون له عواقب خطيرة، قصيرة وطويلة الأجل، وتأثيرات بدنية ونفسية واجتماعية، ليس فقط بالنسبة للبنات أو الأولاد، ولكن أيضًا لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. معظم الأطفال والأسر لا يبَّلغون عن حالات الإيذاء والاستغلال للأسباب التالية:
  - بسبب وصمة العار والخوف.
  - انعدام الثقة في السلطات.
  - عدم التسامح الاجتماعي وانعدام الوعي.
  - تدابير الحجر المنزلي، وتوقف خدمات حماية الطفل.
- تفاقم ضعف الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودُور الأيتام، ومخيمات اللجوء، ومراكز احتجاز المهاجرين وغيرها من المرافق المغلقة، إذ من المرجح عدم رصد حالات العنف والاعتداء

[102] Protecting children from violence, abuse and neglect in the home. UNICEF, End violence against children, world health organization, the alliance for child protection in humanitarian action

والاستغلال الجنسي داخل تلك المرافق. يتحمل الضحايا الأطفال الإساءات والعنف من مقدمي الرعاية أنفسهم أو من هم في دائرة الأشخاص الموثوق بهم. من هنا أهمية اعتبار أن حماية الطفل هي جزء لا يتجزأ من الاستجابة لجائحة كوفيد 19، مع تخصيص الموارد الكافية أثناء الجائحة وبعدها[103]

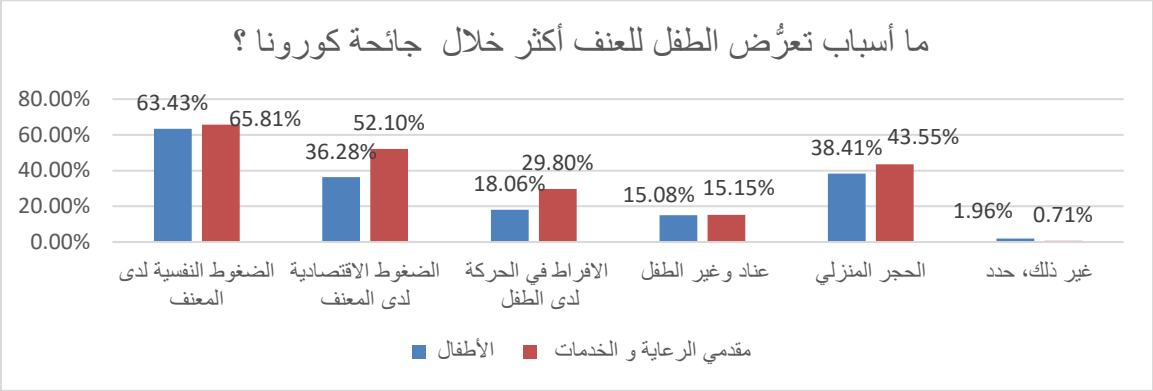

تشمل التأثيرات:

- تزايد أخطار الإصابة بالأمراض.
- الحمل غير المرغوب فيه.
- الضغوط النفسية.
- وصمة العار والتمييز.
- مواجهة صعوبات دراسية[104].

العنف ضدَّ الأطفال في الدول السبع في ظل جائحة كوفيد- 19

- **الجزائر**

رغم تجريم القانون الجزائري الاعتداء على الأطفال، وتنظيم السلطات حملات توعوية للفت الانتباه على هذه الظاهرة، إلَّا أنَّ المجتمع الجزائري لا يزال يشهد هذه الآفة في أماكن كثيرة من بينها المدارس ومختلف المؤسسات التربوية[105]. وحسب إحصائيات خلية الاستماع 3033 التابعة لشبكة ندى للدفاع عن حقوق الطفل في الجزائر، سُجلت الأرقام التالية :

- 950 حالة نزاعات عائلية وقضايا الطلاق، تمت متابعة 887 حالة.
- 1000 حالة سوء معاملة جسدية ونفسية، تمت متابعة 800 حالة.
- 670 طلب تسجيل لمراهقين في مراكز التكوين المهني، تمت معالجة 500 حالة .
- 1950 طلب استشارات نفسية وقانونية، تمت معالجة 1100 حالة.
- 189 أطفال مستغلين في التسول، تمت متابعة 115حالة.
- 512 قضية اعتداءات وعنف جنسي، تمت متابعة 120.
- 312 حالة إثبات زواج عرفي وتسجيل ولادة أطفال، تمت معالجة 221 حالة.

[103] https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052872
[104] https://www.unicef.org/arabic/protection/24267_46562.html
[105] https://elaph.com/Web/News/2017/6/1151022.html

- 350 حالة نزاعات وعنف في الوسط المدرسي.
- 32 حالة زنا محارم، تمت معالجة 18 حالة.

- **تونس**

تشير الأرقام الرسمية الصادرة من فترة غير بعيدة في تونس إلى أن 9 من أصل 10 أطفال يتعرضون اليوم إلى العنف أي ما يقابل نسبة 90 بالمئة من مجموع الأطفال. كما أن 64 بالمئة من الأطفال يتعرضون للعنف داخل الأسرة التي من المفترض أن تكون المصدر الأول للحماية، بالإضافة إلى أن 40 بالمئة من الآباء يعتبرون العنف وسيلة تربوية أساسية[106]. إنَّ تركيز التشريعات التونسية على الطفل المذنب والجانح فاقم التجاوزات في حقه حين يكون ضحية.

وأظهرت دراسة أجرتها وزارة التنمية والتعاون الدولي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" في العام 2016 أن أكثر من 90 بالمئة من أطفال تونس يتعرضون لأشكال متعددة من العنف على الرغم من وجود قوانين تضمن حقوق الطفل وتمنع ممارسة أي شكل من أشكال العنف ضده.

وأكدت دراسة قضائيّة قام بها مركز الدراسات القانونية والقضائية في تونس قصور التشريعات عن حماية حقوق كل الأطفال، ذلك أن المشرعين خَصَصوا القسم الأول من مجلة حماية حقوق الطفل للأطفال المهَدَّدين، والقسم الثاني للأطفال الجانحين، واهتموا أيضًا بالطفل أثناء فترة تنفيذ الإجراءات والعقوبة الجزائيّة، لكنهم لم يهتموا بالأطفال ضحايا الجريمة بصفة عامة[107].

وبحسب التقارير، هناك قصور في دور المؤسسات الاجتماعية وحاجة كبيرة لتطوير مؤسسات حماية الطفولة، في اتجاه يسمح بتطورها من جهة عددها وطاقة استيعابها وكفاءة تدخلاتها، والعمل بموازاة ذلك على توجيه طاقة المجتمع المدني نحو الاعتناء بهذه الفئة وتوفير الخدمات لها علاوة على إجراء الرقابة على مختلف الأطراف المتدخلة، بمن في ذلك المشرِّع الذي اكتفى بتصور نصوص قانونية متطورة دون أن يعضدها بمؤسسات تضمن حسن تطبيقها[108].

- **لبنان**

أظهرت دراسة أجريت عام 2008 أن طفلاً من بين 6 أطفال في لبنان يقع ضحية اعتداء جنسي. يشير هذا إلى نوع واحد فقط من بين أربعة أنواع من الإساءة يمكن أن يتعرض لها الطفل: الجسدية والنفسية والجنسية والإهمال[109]. أدى فقدان الوظائف والدخل وانعدام الاستقرار الاقتصادي في لبنان إلى زيادة معدلات العنف الأسري والاستغلال الجنسي، في حين يؤدي الضغط النفسي لدى العائلات التي تعيش في الحجر الصحي، إلى زيادة حالات العنف المنزلي. إنَّ الظروف التي يمر بها لبنان والعالم وفرض التعبئة العامة، أدى إلى حظر النشاطات والحلقات التوعوية المباشرة مع الأطفال والأهل وفرض اعتماد الأنشطة الموجهة عبر المنصات الالكترونية، حفاظًا على سلامة الأطفال أولًا والسلامة العامة ثانيًا. وبطبيعة الحال يتضاءل عدد حالات العنف التي يتم التبليغ عنها[110].

---

[106] https://alarab.co.uk/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%91-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%D8%B6%D8%AF%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84

[107] https://alarab.co.uk/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D8%B2%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%87-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%8A

[108] https://legal-agenda.com/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A9/

[109] https://www.end-violence.org/members/himaya

[110] https://www.annahar.com/arabic/article/1163902-%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-

- **العراق**

أكدَّت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف، أنَّ العنف بدأ يتصاعد بشكل ملحوظ، ضدَّ الأطفال، منذ بداية انتشار كورونا وأنَّ هناك زيادة ملحوظة في حالات العنف والإساءة ضدَّ الأطفال داخل منازلهم وعلى أيدي أولياء أمورهم أو مقدمي الرعاية لهم[111]. بحسب تقارير اليونيسف، عدد الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر وفقدان حقوقهم، تضاعف من 1 إلى 2 من كل 5 أطفال، أو ما يصل إلى 40% من الأطفال في البلاد"، مشيرة إلى أنَّ "البطالة والضغوط المالية المتزايدة على الأسر، وعدم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية هي من بين العوامل[112].

نشير الى أن لجنة الطفل التابعة للأمم المتحدة سبق لها و أوصت الدولة العراقية بضمان تنفيذ القوانين التي تُحظِّر العقوبة البدنية تنفيذاً فعّالاً، والمبادرة إلى اتخاذ إجراءات قانونية بصورة عاجلة ومنهجية ضدَّ كل منْ يسيء معاملة الأطفال؛ إضافة الى ضرورة الأخذ ببرامج مستمرة للتثقيف العام والتوعية والتعبئة الاجتماعية بشأن الأضرار البدنية والنفسية المترتبة على العقوبة البدنية وتشجيع الأخذ بأشكال إيجابية وخالية من العنف وقائمة على المشاركة لتنشئة الأطفال، تكون بديلًا للعقوبة البدنية.

- **المغرب**

وفق التقرير العالمي عن "وضع الوقاية من العنف ضدَّ الأطفال 2020"، الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال والشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، تبين أنَّ العنف الجسدي تجاه الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و15 عامًا في المغرب شمل 44 بالمائة من الذكور و32 بالمائة من الإناث، فيما الأشخاص بين 13 و15 سنة الذين اشتركوا في العراك الجسدي في السنة الماضية توزعوا بين 53 بالمائة من الذكور و25 بالمائة من النساء. وتضمن التقرير التقييم العالمي الأول من نوعه لجرائم القتل المرتكبة في حق أطفال دون سن الثامنة عشر، وسجل أنَّ عدد الأطفال الذين سقطوا ضحية جرائم قتل في عام 2017 يقدَّر بـ 40150 طفلاً. في المغرب، تمَّ التبليغ سنة 2017 عن 17 عملية قتل راح ضحيتها أشخاصًا لا تتجاوز أعمارهم 17 سنة، مقابل 276 عملية قتل لأشخاص من مختلف الأعمار. [113].

- **مصر**

تحولت البيوت إلى "مكان خطير جدًّا" لضحايا العنف الأسري خلال جائحة كورونا، وانضم إلى دائرة هذه الجرائم معنفون جدد، وفقًا لما رصدته مراكز الدعم وتلقِّي الشكاوى في مصر وبلدان مختلفة حول العالم. تصاعدت التحذيرات الطبية مؤخرًا من اضطرابات نفسية وانحرافات سلوكية كثيرة. إنَّ ظاهرة العنف ضدَّ الأطفال في مصر تسبق الجائحة كثيرًا، إذ إنه وبحسب استطلاع كمِّي وكيفي في ثلاث محافظات مصرية سبق وأجرته منظمة اليونيسف

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%8A-%D9%8812-%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9

[111] https://www.alhurra.com/iraq/2020/08/17/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%B6%D8%AF-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[112] https://www.irfaasawtak.com/iraq/2020/06/12/%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A

[113] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/10/27/a-case-for-building-a-stronger-education-system-in-the-post-covid-19-era

مع المجلس القومي للطفولة في العام 2015، ظهر أنَّ أكثر أنواع العنف انتشارًا هو العنف المدرسي والعنف الأسري[114]. بحسب التقرير، أنَّ نسبة العنف الجسدي للأطفال في مصر وصلت إلى 93%. يتعرض الأطفال للتعنيف الجسدي سواء عن طريق الأسر أو حتى دور الرعاية. فيما يخص العنف النفسي في مصر تتراوح نسبته ما بين 40 و50% من الأطفال، أما فيما يخص العنف الجنسي نتيجة لختان الإناث أو غيرها من العادات فبلغت النسبة 55%.

- **اليمن**

تسبَّب إغلاق المدارس والمساحات الصديقة للطفل بانخفاض عدد الأطفال ومقدمي الرعاية المشمولين بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي بنسبة 89٪ كما انخفضت خدمات الحماية الأساسية بنسبة 4,29 ٪ مقارنة بمستوى الإنجاز للفترة من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران / يونيو للعام 2019[115]

يعاني أطفال اليمن يوميًا انتهاكات لأبسط حقوقهم الأساسية. إذ تشمل أشكال العنف التي يواجهونها، مشاهدة أعمال عنيفة من موت ودمار، وحتى قتلهم، وإصابتهم، وتجنيدهم في جماعات مسلحة، واستغلالهم في العمل، وتزويجهم، والاتجار فيهم. الأثر الذي يصيب الحالة النفسية للأطفال من جرَّاء ذلك، جسيم للغاية. فالكثير منهم يعانون الكوابيس، واضطرابات النوم، والشعور بالذنب، وتغير السلوك الاجتماعي . كما تتعطل حياتهم اليومية، ويفقدون شعورهم بالاستقرار، وينتابهم خوف عارم من المستقبل[116]

د. الجائحة وزواج الطفلات

غالبًا ما يزيد العنف ضد النساء في أوقات الطوارئ والأزمات، بما فيها الأوبئة كحال انتشار فيروس كورونا. لقد كان للوباء تأثير غير متناسب على النساء والفتيات، وفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقًا، وأحدث آثارًا صحية واقتصادية مقلقة على النساء وزادت التقارير عن العنف القائم على النوع الاجتماعي[117].

أفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية، بعنوان "كوفيد-19 والعنف ضدَّ المرأة في إقليم شرق المتوسط"، أنَّ الإقليم يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضدَّ المرأة (37%)، وأنَّ هناك زيادةً في حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح من 50% إلى 60% بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تُجريها النساء عبر الخطوط الساخنة مع المنظمات الداعمة لحقوق المرأة. ويواجه إقليم البحر الأبيض المتوسط العديد من حالات الطوارئ الإنسانية، أكثر من أي مكان آخر في العالم، وفيه عددٌ هائلٌ من اللاجئين والنازحين، بسبب الحروب الأهلية والأزمات السياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.[118].

يمكن أن يتفاقم خطر تعرُّض النساء والفتيات للعنف بسبب الضغط النفسي، وتفكُّك شبكات الحماية الاجتماعية، والتعثُّر المادي للأُسر نتيجة زيادة الصعوبات الاقتصادية. وترجع معدلات العنف المتسارعة إلى عدد من أهم

[114] https://www.unicef.org/egypt/media/1911/file/Violence%20Against%20Children%20in%20Egypt-Ar.pdf

[115] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNICEF%20Yemen%202020%20Mid-Year%20Sitrep_Arabic.pdf

[116] اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي
https://www.icrc.org/ar/document/yemen-childhood-interrupted-conflicts-toll-yemens-youth

[117] https://www.unfpa.org/resources/covid-19-situation-report-no-8-unfpa-arab-states

[118] https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/after-pandemic-what-awaits-victims-of-domestic-violence-in-time-of-coronavirus/

تداعيات الوباء على الصعيد الاجتماعي- الاقتصادي. لقد رصدت منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة عوامل عدة منها:

- إجراءات الإغلاق العام وما صاحبها من ازدياد معدلات التوتر في ظل مخاوف فقدان الوظائف أو تبعاته، وغياب لشبكات الحماية الاجتماعية، ونقص خدمات الدعم الاجتماعي والقانوني والأمني والصحي للنساء.
- إجراءات التباعد الاجتماعي التي زادت احتمال ممارسة العنف ضد الأطراف الأضعف في الأسرة خاصة النساء والأطفال.
- اضطرار أفراد الأسرة للبقاء جميعًا بالمنزل، وتوجيه مزيد من الوقت لتواصل وثيق ومطول في ظل حرمان الضحايا من الوصول لوسائل الاتصال وطلب المساعدة، بالتزامن مع صعوبات اقتصادية جارفة وفقدان للوظائف وخوف من المستقبل.
- ابتعاد/انعزال الضحايا عن الأطر الداعمة كالأسرة والأقارب والأصدقاء في ظل الجائحة.
- زيادة أعباء الرعاية والتربية وإدارة المنزل في ظل غلق المدارس والعمل من المنزل.
- اضطراب المعيشة والقدرة على الكسب، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يعملن في القطاع غير الرسمي ما أدى لنقص الوصول للخدمات الأساسية وزيادة احتمالات العنف والتوتر داخل الأسر واستغلال المرأة اقتصاديًا وماليًا مع شح الموارد وتضاعف أعباء المعيشة.
- منع وصول الضحايا للموارد الصحية اللازمة كالمعقمات ومواد النظافة والمساعدة النفسية والدعم الأسري من خلال الشبكات الرسمية وغير الرسمية.

وفي الوقت الذي يُتوقع أن تكلف جائحة كورونا اقتصاد العالم نحو 5.8 إلى 8.8 ترليون دولار أميركي من الخسائر، فإنَّ العنف ضدَّ النساء والفتيات فقط يكلف الاقتصاد العالمي نحو 1.5 ترليون دولار سنويًا، ومن ثم فإنَّ الأقرب إلى الواقع، والأصلح الأسرة والمجتمع، أن تستثمر الأنظمة العربية – لاسيما في مصر- في وقف العنف ضدَّ المرأة عمومًا، والعنف المنزلي خصوصًا.

يتفاوت الاهتمام الذي توليه الدول العربية السبع المشاركة في التقرير، بقضية الحماية من العنف الاسري. تشريعيًا تبدو الحالة على هذا الشكل:

- دول لبنان، المغرب وتونس، أقرت قوانين للحماية من العنف الأسري. تعالج هذه القوانين القضية من خلال آليات للوقاية والحماية، كذلك هي تشدِّد العقاب على بعض جرائم العنف التي تقع ضمن نطاق الأسرة.
- لم تقر دولتا الجزائر ومصر قانونين خاصين ومستقلين يتحدثان عن العنف الأسري بل أدرجتا تجريم العنف ضمن قوانين أخرى مثل قانون العقوبات .
- لم تقر دولتا العراق واليمن قانونين يحميان من العنف الاسريً. البرلمان العراقي كان يدرس (بالتزامن مع كتابة هذا التقرير) مسودة قانون بهذا الخصوص ، في حين أنَّ إقليم كردستان شرَّع قانونًا للحماية من العنف الأسري.

بالنسبة للعنف ضدَّ الفتيات خلال جائحة كورونا، أظهر تحليل أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه أن الاضطرابات الاقتصادية والمادية الناجمة عن المرض يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على حقوق وصحة النساء والفتيات. يمكن لمستويات كبيرة من التعطل المرتبط بالإغلاق المتواصل لمدة 6 أشهر أن تترك 47 مليون امرأة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل غير قادرة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، مما يؤدي إلى توقع 7

ملايين حالة إضافية من الحمل غير المرغوب فيه. وقد تؤدي ستة أشهر من الإغلاق المتواصل إلى 31 مليون حالة إضافية من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يُتوقع أن يتسبب الوباء في حدوث تأخير كبير في البرامج الرامية إلى إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروف بالختان، مما سيؤدي إلى زيادة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية خلال العقد المقبل بنحو مليوني حالة.

الصعوبات الاقتصادية المتزايدة على مستوى العالم، قد تؤدي إلى ما يقدر بنحو 13 مليون زواج للأطفال على مدى 10 سنوات[119]. ربما من السابق لأوانه تحديد آثار الجائحة على هذه القضية، ولكن تجارب عديدة، وحالات طوارئ مشابهة تؤكد أن النساء والفتيات يتأثرنَ بشكل غير متناسب، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة. في مثل هذه الحالات تنهار الهياكل الأسرية المجتمعية، وتظهر تحديات تفاقم من تزويج الطفلات، مثل فقدان دخل الأسرة، زيادة خطر العنف الأسري وعدم الوصول الى التعليم. في هذا السياق، قد يزيد انهيار الشبكات الاجتماعية من رغبة الأسر والمجتمعات في السيطرة على " النشاط الجنسي للفتيات" وفي حماية شرفهن[120]. إنَّ تزويج الطفلات قضية شائكة في المنطقة العربية حتى قبل وقوع جائحة كوفيد-19. بحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، يقارب معدل زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعدل العالمي. يتم زواج واحدة من بين كل خمس نساء صغيرات السن في المنطقة قبل سن الثامنة عشر، ويتم زواج طفلة من بين كل 25 قبل عيد ميلادها الخامس عشر. هذا يعني، أنَّ الإقليم يُعتبر الآن موطنًا لما يقارب 40 مليون طفلة عروس، بما في ذلك الطفلات المتزوجات الآن والنساء اللاتي تزوجنَ وهنَّ طفلات. وحسب قواعد بيانات اليونيسيف لعام 2019، فإن 17 % من النساء في عمر يتراوح بين 20- 24 في مصر، و13 % في المغرب، و28 % في العراق، و8 % في الأردن، و6 % في لبنان، و3 % في الجزائر، تزوجنَ او أصبحنَ شريكات حياة قبل سن الثامنة عشر. خلال الخمسة وعشرين عامًا الماضية، تراجع زواج الأطفال من 1 من أصل 3، إلى 1 من أصل 5 طفلات. ولكن، يبدو أن التقدم توقف خلال العقد الماضي. وستكون هناك حاجة لتسريع الخطى لأقصى ما يمكن من أجل تلبية أهداف التنمية المستدامة التي تستهدف القضاء على ممارسة زواج الأطفال بحلول عام 2030[121]

ولأن الفقر هو الدافع المعروف لزواج الأطفال - حيث من المرجح أن تقوم الأسر بتزويج بناتها في أوقات الضغوط الاقتصادية للتخفيف من العبء المتصور لرعايتهنَّ - من المتوقع أن تؤدي العواقب الاقتصادية المتوقعة للوباء إلى ملايين من حالات الزواج المبكر. والأرقام مجتمعة تدل على أنه من المتوقع زواج نحو 13 مليون طفل بحلول عام 2030 وأنه كان من الممكن تفادي هذه الحالات[122].

صدر تقرير" كوفيد-19: تهديد التقدم الذي تحقق في مكافحة زواج الأطفال "_في اليوم الدولي للمرأة من العام 2021، وهو يحذر من أن إغلاق المدارس، والضغوط الاقتصادية، وتعطيل الخدمات، وحالات الحمل، ووفيات الوالدين بسبب الجائحة، تعرَّض الفتيات الأشدضعفًا لخطر أعلى بزواج الأطفال. بحسب التقرير، تؤثر جائحة كوفيد-19 تأثيرًا هائلًا على حياة الفتيات فقد أدت القيود المفروضة على السفر وإجراءات التباعد البدني إلى زيادة صعوبة حصول الفتيات القاصرات في السن على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والدعم المجتمعي لحمايتهنَّ من الزواج والحمل غير المرغوب به والعنف الجنسي. ومع استمرار إغلاق المدارس، تزيد أرجحية توقف الفتيات عن التعليم وعدم عودتهن إلى المدارس. كما أن خسارة العمل وزيادة انعدام الأمن الاقتصادي قد يجبران الأسر على تزويج بناتها لتخفيف العبء المالي[123].

---

[119] https://arabstates.unfpa.org/ar/news/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%88%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%B4%D9%88%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%AB%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%86

[120] https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/resource-centre/covid-19-and-child-early-and-forced-marriage-an-agenda-for-action/#resource-downloads

[121] https://arabstates.unfpa.org/ar/topics/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84

[122] https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/COVID-19%20impact%20brief%20for%20UNFPA_23%20April%202020_AR.pdf

[123] https://www.unicef.org/ar/10-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A9-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%91%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-

وفق تحليل أجراه صندوق الامم المتحدة للسكان في أيار/مايو من العام 2020، تبين أنَّ ثلاثة أشهر من الإغلاق المتواصل مع أدنى حد لانقطاع الخدمة، من شأنه ألا يُمكِّن ما يقدر بـ 13 مليون امرأة من استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، مما يؤدي إلى 325 ألف حالة من الحمل غير المرغوب فيه. في أسوأ السيناريوهات، مع انقطاع الخدمة بشكل كبير لمدة عام كامل، لن تتمكن 51 مليون امرأة من استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، مما سيؤدي إلى حدوث 15 مليون حالة من الحمل غير المرغوب فيه.

وفق تحليل صندوق الامم المتحدة للسكان، إنَّ منطقة الدول العربية غير مستقرة إلى حد كبير ، ومع استمرار النزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية، واسعة النطاق، يتزايد خطر تعرض النساء والفتيات الى العنف وزواج الأطفال ، والذي من المتوقع الآن أن يتفاقم بسبب الجائحة[124].

وفق التقارير الوطنية السبعة يبدو الوضع المعيشي والاقتصادي هو العامل الابرز الذي يفاقم من تزويج الطفلات في الدول العربية السبع خلال الجائحة. تتزامن معه عوامل اخرى مثل التسرب المنزلي والحجر في المنزل.

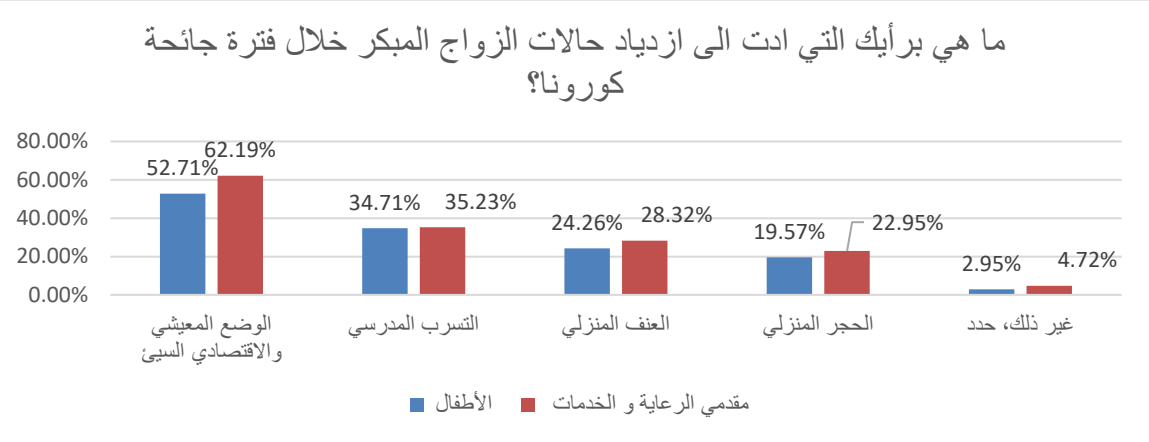

عوامل كثيرة تُسهم في ارتفاع ظاهرة الزواج المبكر في المنطقة العربية ومن بيها العامل القانوني. فرغم اختلاف الأحكام القانونية الناظمة لسن الزواج بين دولة واخرى، فهي جميعها تُجيز تزويج الطفلات. وبحسب التقارير الوطنية السبعة فثمة توافق على ضرورة أن يكون الحد الادنى لسن الزواج 18 سنة وما فوق.

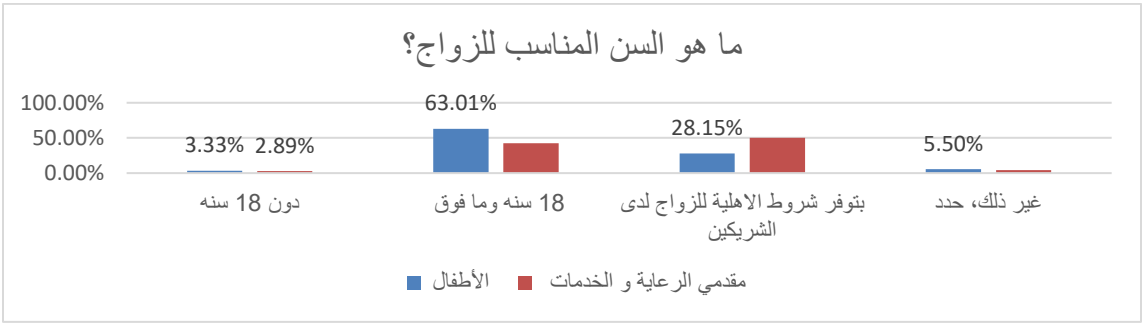

زواج الأطفال في الدول السبع خلال جائحة كورونا

%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

[124] https://arabstates.unfpa.org/en/topics/child-marriage-5

- **مصر**

حدَّدت مصر بموجب قانون الطفل رقم 126 لعام 2008 الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 سنة. على الرغم من هذا القانون، يقال إن الزواج المبكر شائع، لا سيما في المناطق الريفية والفقيرة. الزواج دون السن القانوني ليس باطلاً، ولا تشمل أحكام فسخ الزواج السن القانوني كسبب للبطلان. في عام 2017، أعدَّ المجلس القومي للمرأة مشروع قانون بشأن مكافحة زواج القاصرات بهدف تجريم زواج الفتيات دون سن 18 عامًا، لتشديد العقوبة على استخدام أوراق مزورة لإثبات السن، لكن القانون لا يزال قيد الدراسة.

وفقًا لليونيسف، فإنَّ النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهنَّ بين 20 و24 عامًا، المتزوجات أو المرتبطات لأول مرة قبل سن 15 هي 2٪، وقبل سن 18 هي 17٪[125]. تحتل مصر المركز الخامس عشر من حيث عدد النساء المتزوجات أو المرتبطات قبل سن 18 في العالم. يعتبر زواج الأطفال شائعًا بشكل خاص في صعيد مصر، وهي منطقة ريفية بها مستويات عالية من الفقر وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة. قدرت دراسة أجراها البنك الدولي / المركز الدولي لحماية حقوق المرأة عام 2017 أنَّ إنهاء زواج الأطفال في مصر سيولّد 2،893 مليون دولار أمريكي إضافية تقريبًا من خلال مكاسب في الأرباح والإنتاجية[126]. ووفقًا لما أعلن عنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في آخر مسح ديموغرافي صحي في مصر، فإن 117 ألف طفل في الفئة العمرية من 10 إلى 17 عامًا هم متزوجون أو سبق لهم الزواج، وأنَّ محافظات الصعيد (جنوبي البلاد) هي الأعلى من حيث معدلات الزواج والطلاق، بينما سجلت محافظات مصر الحدودية "البحر الأحمر وسيناء ومرسى مطروح وأسوان" أقل نسبة في زواج الأطفال. في 30 كانون الثاني/يناير2020، أعلن المجلس القومي للطفولة والأمومة أنَّه أوقَفَ 659 حالة زواج أطفال كان من المفترض أن تتم عام 2019. وأفادت دراسة حكوميَّة نُشرت في 17 آذار/مارس أنَّ 2.5٪ من السكان في محافظات صعيد مصر تزوجوا بين أعمار تتراوح بين 15 و 17 سنة . لقد تجاوزت نسبة الإناث المُتزوِّجات سابقاً في تلك الفئة العمرية نسبة الذكور في 23 شباط/فبراير(2020)

- **تونس**

عَدَّلت الحكومة في مايو / أيار 2007 قانون الأحوال الشخصية (القانون رقم 2007-32) لرفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات والفتيان إلى 18 عامًا. من الممكن في حالات استثنائية إبرام عقد زواج دون السن المحددة بموافقة ولي أمر الطفلة، وبعد الحصول على إذن خاص من المحكمة، والذي يمنح فقط لأسباب جديّة وللمصلحة الواضحة للزوجين في القضايا "الخطيرة للغاية". 2٪ من النساء في سن 20 إلى 24 في تونس يتزوجنَ قبل سن 18 وزواج الأطفال أكثر انتشارًا في المناطق الريفية من البلاد[127]

صادقت تونس على 'اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج وذلك في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1967. تقلصت في تونس ظاهرة الزواج المبكر خاصة بعد ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدرسة ومواصلة تعليم الفتيات. ارتفع معدل سنِّ الزواج لكلا الجنسين وتقلصت هذه الظاهرة مع الزمن. تشير الإحصائيات إلى أنَّ عدد الفتيات المتزوجات قبل سن 18 سنة كان حوالي 318 ألفًا خلال سنة 2014. النساء الأحياء اللواتي تزوجنَ في فترة الخمسينات، قبل سن 18، بلغت نسبتهن 27.8%، و1% من النساء ذوات التعليم العالي لم يتجاوز سنهنَّ عند الزواج 18 سنة. يشهد المجتمع التونسي اليوم عزوف الشباب عن الزواج لعدة أسباب نذكر منها: طول سنوات الدراسة، التكاليف الباهظة للزواج والبطالة. هذا ما أظهرته نتائج الاستمارات بأن حالات الزواج المبكر خلال جائحة كوفيد-19لم تشهد زيادة في تونس.

- **العراق**

حدَّد الفصل الثَّالث من قانون الأحوال الشخصيَّة لعام 1959 وتعديلاته، الأهليَّة للزواج، واشترطت المادة 7 من الفصل المَذكور بأنَّ أهليَّة الزواج هي العقل وإكمال الثَّامنة عشرة من العمر. لقد أَذن القانون للقاضي بسماح زواج

[125] https://www.unicef.org/mena/media/2641/file/MENA-ChildMarriageReport.pdf.pdf
[126] https://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/egypt/
[127] https://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/tunisia-2/

أحد الزوجين، المريض عقليًّا، إذا ثَبُت بتقريرٍ أنَّ زواجه لا يضر بالمجتمع وأنَّه في مصلحته الشخصيَّة، وإذا قَبِل الزوج الآخر بالزواج قبولًا صريحًا.

لكن المادة الثَّامنة من قانون الأحوال الشخصيَّة نصَّت على أنَّه إذا طَلَب مَنْ أكمَل الخامسة عشرة من العمر الزواج، فللقاضي أنْ يأذن به، إذا ثَبت له أهليَّته وقابليته البدنيَّة، وبعد موافقة وليِّه الشرعي، فإذا امتَنَع الولي، طَلب القاضي مِنه موافقته خلال مدة يُحدِّدها له، فإنْ لم يَعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار، أَذن القاضي بالزواج. وكذلك يحقُّ للقاضي أنْ يَأذن بزواج من بلغ الخامسة عشرة من العمر إذا وَجد ضرورة قصوى تدعو إلى ذلك، ويُشترط لإعطاء الإذن تَحقُّق البلوغ الشرعي والقابليَّة البدنيَّة[128]

وفي إقليم كوردستان، عُدِل قانون الأحوال الشخصية بموجب قانون رقم 15 لعام 2008، بحيث أصبح لا يمكن أن يقل سن الزواج عن 16 عاماً، بموافقة ولي الأمر أو بقرار من القاضي.

عام 2013 ذَكرت وزارة التخطيط أنَّ 11%من حالات الزواج التى عُقدت داخل المحاكم، تَندرج فى خانة زواج القاصرات. مع وجود نسب أكبر تُسجَّل خارج المحاكم. إنَّ 5.5% من النساء المُتزوجات تزوجْنَ قبل سن 15 سنة، 23.4 % تَزوجْنَ قبل بلوغ الـ 18 سنة. تلك الأرقام المُعلَنة قبل احتلال تنظيم "داعش" مناطق واسعة من البلاد ونزوح أكثر من 3 ملايين إنسان من ديارهم وقبل استفحال الأزمة الاقتصاديَّة فى البلاد، نتيجة تراجع سعر برميل النفط فى الأسواق العالمية، ولم تَتبَعها إحصاءات رسميَّة حديثة، فالجهات المَعنية بما فيها وزارة التخطيط ومجلس القضاء الأعلى ولجنة المرأة والطفل فى البرلمان العراقى، تؤكِّد عدم امتلاكها أي أرقام جديدة.[129] من هنا طالبت لجنة القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضدَّ المرأة من العراق إلغاء الاستثناءات القانونيَّة التمييزيَّة من الحدِّ الأدنى لسن الزواج للفتيات الواردة في قانون الأحوال الشخصيَّة، وعدم منح الاستثناءات القانونيَّة من الحدِّ الأدنى لسن الزواج، المُحدَّد في 18 سنة لكلٍّ من المرأة والرجل، إلَّا في حالات استثنائيَّة تَعتمدها محكمة مختصَّة للفتيات والفتيان الذين لا تتجاوز أعمارهم 16 سنة، وبناءً على موافقتهم الصريحة.

حتى اليوم لم يوافق العراق على تعديل المادة 398 من قانون العقوبات العراقي التي تعفي المُغتصبين من العقوبة إذا تزوجوا من ضحاياهنَّ، كما يرفض التعديلات المُقترح إدخالها على قانون الأحوال الشخصيَّة رقم 188 لعام 1959 التي من شأنها أنْ تشجِّع على زواج الأطفال وتعدُّد الزوجات.

في ملاحظاتها الختاميَّة بشأن التقرير الدوري السابع للعراق عام 2019، حثَّت لجنة القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضدَّ المرأة "السيداو" في الأمم المتحدة، العراق كي يَعتمد استراتيجية شاملة للقضاء على القوالب النمطيَّة التَّمييزيَّة وجميع الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المؤقَّت (زواج المتعة)، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسليَّة الأنثويَّة، والجرائم المُرتكبة باسم الدفاع عن الشرف.

- **المغرب**

تنص المادة 19 من قانون الأسرة (المدونة) على أنَّ السن القانونية للزواج للذكور والإناث هو 18 سنة، غير أن المادة 20 من مدونة الأسرة تسمح بتزويج القاصر في سن أقل من 18 سنة وفق ترخيص يمنح من طرف القاضي، وقد شملت آخر مراجعة لهذه المادة سنة 2016 التقييد من شروط هذا الترخيص حيث منعت أن يمنح للفتى أو الفتاة أقل من 16 سنة). عشرات الآلاف من القاصرات في المغرب تَوجَّب عليهنَّ الحصول على إذنٍ بعقد الزواج من طرف القاضي. الأمر لا يكون في العادة عسيرًا، يكفي أنْ تَتَقدَّم الفتاة بطلبٍ مكتوبٍ للقاضي يَحمل توقيعها وتوقيع والدها، وبعد دِراسة الطلب والاستماع للطرفين، تحصل الطفلة على الإذن الذي يُمكِّنها من الزواج. دَعت اللجنة المَعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيَّة المغرب إلى تعديل مشروع القانون لتحديد الثامنة عشرة سنًّا دُنيا للزواج، وإلغاء المادة 20 من قانون الأُسرة التي تُجيز للقاضي إعطاء الإذن بالزواج قبل السن القانونيَّة المحددة، والحرص على أنْ يُعقد الزواج برضا الطرفين، رضًا لا إكراه فيه.

---

[128] قانون الأحوال الشخصية لعام 1959 وتعديلاته

[129] تحقيق صحفي نشر في موقع" درج"

https://daraj.com/7709/

16٪ من النساء في سن 20 إلى 24 في المغرب يتزوجنَ قبل بلوغهنَّ سن الثامنة عشرة و3٪ يتزوجن قبل سن 15 سنة. وبحسب اليونيسف، فإن خطر زواج الفتيات قبل سن 18 في المغرب أقل من نصف ما كان عليه قبل ثلاثة عقود. ومع ذلك، قد تكون المعلومات الإحصائية غير متسقة لأن العديد من حالات زواج الأطفال غير مسجلة رسميًا[130]

الالتفاف على القانون يحصل حين يُزوِّج كثيرٌ من الأهالي بناتهنَّ القاصرات عبر آليتي الزواج بالفاتحة والزواج بـ"الكونطرا" (عقد خاص)، وهو ما يُعتبر تحايلًا على قانون مُدوَّنة الأُسرة المُنظِّم لأمور الأحوال الشخصيَّة:

- زواج الفاتحة : يتم تزويج القاصرات بقراءة سورة الفاتحة بين أهْلَي العريس والعروس من دون عقدٍ شرعي، وهو زواج صحيح من الناحية الشرعية باعتباره يحترم أركان الزواج وهي الإيجاب والقبول والإشهار، ويمكن للزوجين بعد ذلك اتباع مسطرة إثبات الزواج التي يتيحها القانون المغربي، حيث ما زالت وزارة العدل تُنظِّم حملات منذ سنوات بهدف فسح المجال أمام الأزواج الذين لا يملكون عقد زواج شرعي أنْ يَتقدَّموا بطلب إثبات الزواج أمام المحاكم.
- زواج "الكونطرا" : مُنتشر بشكلٍ كبيرٍ في بعض مناطق المغرب، فهو زواج مُتعةٍ غير مُعلن يتمُّ عبر تسليم العريس مبلغًا ماليًّا معينًا لولي العروس، مقابل تَزويجه ابنته القاصر عبر تسجيل العقد على أنَّه اعترافٌ بدَيْن، يُقرُّ فيه الولي على أنَّه سيُعيد مبلغ القرض بعد أنْ تبلغ ابنته القاصر سن الرشد (18 سنة)، لكنَّ الأمر في الغالب لا يبلغ مداه، حيث تتمّ إعادة البنت إلى أبيها لأسباب معينة. وفي العديد من الحالات تعود البنت حاملًا أو برفقة أولادها، وهذا النَّوع من الزيجات يقوم به بعض المهاجرين المغاربة لدى عودتهم إلى بلادهم خلال العطل، حيث يستغلُّون براءة البنات القاصرات وحاجة أهلهم الماديَّة، ويسلكون زواج "مُتعة" غير مُعلن ينتهي بعودتهم إلى بلدان إقامتهم.[131]

لبنان

لا يوجد قانون يحظر زواج الأطفال في لبنان. الحد الأدنى لسن الزواج يختلف بين الطوائف الدينية الثمانية عشر المُعترف بها رسميًا ,والتي تطبِّق خمسة عشر قانونًا خاص للأحوال الشخصية. وكل هذه القوانين هي ضدَّ مصلحة الطفلات. حسب تقرير لمنظمة اليونيسيف صادر عام 2016تمَّ تزويج 6 بالمئة من النساء اللبنانيات اللواتي تتراوح أعمارهنَّ ما بين 20 و24 قبل بلوغهنَّ سن 18 [132]. لاحقًا ارتفع معدل تزويج الطفلات السوريات اللاجئات في لبنان، إذ أظهرت دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان عام2017 أنَّ 24 بالمئة من الفتيات اللاجئات ما بين 15 و17 سنة متزوجات[133]. ووفق دراسة تقييم ضعف وضع اللاجئين في لبنان الصادرة عام 2019 فإن سبعة وعشرين في المئة من الفتيات في سن 15-19 متزوجات وأن النسبة الأعلى هي ضمن محافظة الشمال[134]. أما بشأن الطفلات اللبنانيات، فتشير التقديرات التي وفرتها دراسة أكاديمية لجامعة القديس يوسف في بيروت في العام 2015 أَنَّ 13 في المئة من اللبنانيات تزوجنَّ قبل سن 18 سنة[135].

وبحسب المادتين 483 و486 من قانون العقوبات اللبناني، يمكن لوَلي الأمر أو لقاضي المحكمة المدنية الموافقة على زواج القاصر. في 15 شباط 2017، ألغى لبنان المادة 522 من قانون العقوبات، التي تعفي مرتكب الجرائم الجنسية من العقوبة إذا تزوج الضحية، لكن رغم ذلك تظل آثار هذه المادة موجودة في محتوى المادتين 505 و 518 من قانون العقوبات اللتين تجرِّمان الجماع مع القاصرين والعذارى المَوعودات بالزواج. تعديل المادتين 505 و518 جاء ناقصًا لأنَّه أبقى على مفعول المادة 522 في حالتَي مُجامعة القاصر الذي أتمَّ الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة وإغواء فتاة بوعد الزواج مع فضِّ بكارتها. إنَّ مجامعة القاصر، ولمجرد أنَّها قاصر، وفي المرحلة

[130] https://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/morocco/
[131] زواج القاصرات في المغرب... بين التعديلات والتحايلات | اندبندنت عربية (independentarabia.com)
[132] https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf
[133] https://www.unfpa.org/news/new-study-finds-child-marriage-rising-among-most-vulnerable-syrian-refugees
[134] https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/12/VASyR-2019.pdf
[135] دراسة إحصائية لجامعة القديس يوسف في لبنان بيروت، العام 2015 https://www.usj.edu.lb/actualites/news.php?id=4438

العمرية من 15 الى 18 تُشكِّل بحدِّ ذاتها اغتصابًا. إنَّ رضى القاصر يبقى منقوصًا وغير مُعتبر قانونًا، فالقانون لا يعترف بأية قيمة للرضى عند القاصر وفي كل مراحله العمرية.

لا تزال لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة تشعر ببالغ القلق لأنَّ السن الدنيا للزواج في لبنان هي ما دون سن الثانية عشرة من العمر وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية لمختلف الطوائف الدينية. في ملاحظاتها الختاميَّة على تقريري لبنان الرابع والخامس اللذين قدَّمهما لبنان معًا إلى اللجنة، حثَّت الملاحظات الختامية للجنة لبنان على الإسراع باعتماد تشريعٍ يُحدِّد السن الدنيا للزواج بثماني عشرة سنة للفتيات والفتيان، وعلى العمل مع السلطات الدينيَّة من أجل حَظر زواج الأطفال.[136]

- **اليمن**

حتى قبل الحرب ، كانت اليمن واحدة من أصعب الأماكن التي تعيش فيها النساء والفتيات. إن النظام الأبوي الراسخ يعني أن العديد من النساء والفتيات لا يمكنهن الوصول إلى الموارد المالية لأسرهن ، أو اتخاذ قرارات للأسرة ، أو حتى التنقل بحرية. لديهم وصول محدود إلى التعليم وسبل العيش والخدمات الصحية للمرأة[137].

بالنسبة لسن الزواج، لم يحدد في قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته الحد الأدنى لسن الزواج. مع تدهور الأوضاع في اليمن ، ازداد عدد الأطفال العرائس. في عام 2017 ، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أن 52 في المائة من الفتيات والنساء اليمنيات تزوجن قبل سن 18 عامًا. بحلول عام 2018 ، تضاعف عدد حالات الزواج دون سن 18 عامًا في اليمن ثلاث مرات[138].

بالإضافة إلى الأزمات المُزمنة في اليمن كالفقر والعادات الاجتماعية، جاءت الحرب وجائحة كورنا ليُمثِّلا بيئة خصبة لاتساع رقعة الظاهرة. وبينما تتباين الأرقام بشأن الظاهرة، ذَكر تقرير لمكتب تنسيق الأمم المتحدة في اليمن (أوتشا)، في مايو/ أيار2019، أنَّ زواج الفتيات دون سن الـ 18 عاماً بين عامي 2017 و2018 ارتفع نحو ثلاثة أضعاف. الزيادة تعود أيضًا لعدم وجود نظام يحمي حقوق الأطفال مع تَوقُّف المحاكم والنيابات والشرطة عن أداء مهامها في أغلب المناطق اليمنية وخاصة في مناطق الريف التي يَكثر فيها هذا النوع من الزواج.[139]

- **الجزائر**

حدَّد قانون الأسرة سن الزواج للذكور والإناث بـ 19 سنة. ومع ذلك، في ظروف استثنائية، يجوز للقاضي الموافقة على الزواج لمن هم دون سن 19 عامًا. النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة المتزوجات أو المرتبطات قبل سن 18 هي 3٪[140].

يَكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي في ما يَتعلَّق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات، لَكِن وفق قانون الأُسرة المُعدَّل 05-02 المُؤرَّخ في 27 /02 /2005 أضافت المادة السابعة من قانون الأسرة شرطًا جوهريًّا في حال أنَّ المُتزوج قاصر، كان هذا الشرط حلقةً مفقودةً في قانون الأسرة 84-11، والمُتمثِّل في قدرة الطرفين على الزواج، وذلك بتعليق التَّرخيص بزواج القُصَّر على شهادة التَّأهيل للزواج، كما يَتأكَّد القاضي من رغبة القاصر في الزواج وعدم تَعرُّضها للإكراه لتثبيت الزواج قبل السن القانوني. لكن المادة 07 من قانون الأسرة كونها لم تُحدد صراحة القاضي المُختص بمنح

---

[136] الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل المقدمة للبنان في 18و19 أيار/ مايو 2017

[137] https://www.rescue.org/article/4-ways-war-yemen-has-impacted-women-and-girls

[138] https://www.unicefusa.org/stories/helping-girls-escape-early-marriage-yemen/37409

[139] !زواج الصغيرات" باليمن: حين تخلصت هند من زوج يواجه الإعدام
https://www.dw.com/ar/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5%D8%AA-%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%B2%D9%88%D8%AC-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85/a-52713821

[140] https://www.unicef.org/mena/media/2641/file/MENA-ChildMarriageReport.pdf.pdf

الترخيص، مع العلم أنَّ المنطق ومصلحة الفتاة تفرضان أنْ يوكل الأمر لقاضي الأحوال الشخصيَّة لدرايته وخبرته في هذا المجال.[141]

هـ. الأطفال اللاجئون والمهاجرون في ظل جائحة كورونا.

المهاجرون واللاجئون من الفئات الاجتماعية الأكثر تأثرًا بأزمة كوفيد-19. إنهم يعانون عواقبها الاجتماعية والاقتصادية بشكل غير متكافئ. إنَّ الظروف المعيشية بين مجتمعات اللاجئين والنازحين تدهورت بشكل ملحوظ منذ استفحال COVID-19. في المخيمات المكتظة وغير الرسمية والمستوطنات التي تأوي الغالبية العظمى من النازحين، تقلصت سبل العيش بشكل كبير، أسعار السلع الأساسية ومستحضرات التنظيف والتعقيم ارتفعت. بالمقابل تضاءلت إمدادات المياه، وسوء التغذية آخذ في التردي أكثر وأكثر، والمساحة اللازمة لتطبيق قواعد الحماية والتباعد البدني غير متوفرة , وبات الأطفال والنساء معرضات للخطر بشكل خاص. أصبح عدم المساواة بين الجنسين أكثر وضوحًا وبلغ حدًا لا يطاق مع انتشار الفيروس، مما أثر على السلامة، وسبل العيش، وهيكل الأسر.[142]

دفعت جائحة كوفيد-19 بنحو 4.4 مليون شخص في الأردن ولبنان وإقليم كردستان العراق باتجاه الفقر، بالإضافة إلى ما يقرب من مليون لاجئ سوري و180 ألف نازح في العراق.

بحسب دراسة مشتركة صدرت عن البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بعنوان **"تفاقم المحن – تغيّرات الفقر منذ بداية كوفيد-19 على اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن وإقليم كردستان العراق ولبنان"**، تبين أنَّ تأثير كوفيد-19 على مستويات الفقر كان شديدًا وعميقًا عام 2020، وتضررت بشكل خاص الأسر التي تعتمد على سوق العمل غير الرسمي والغارقة في الديون والتي لا تملك الكثير من مقومات الحياة. وفق الدراسة، كانت التغييرات المتعلقة بالفقر في لبنان مدفوعة إلى حدّ كبير بالتضخم، وقد زاد الفقر بنحو 33 نقطة مئوية بين السكان اللبنانيين، و55 نقطة مئوية بين اللاجئين السوريين . وفي كوردستان العراق، واجهت المجتمعات المضيفة واللاجئون والنازحون تحديات مماثلة،[143].

رفعت الجائحة الوصم الاجتماعي وكراهية الأجانب والتمييز ضدَّ المهاجرين، حتى أنهم اتهموا بالمساهمة في تفشي الجائحة. لا يستطيع العديد من اللاجئين والمهاجرين استيفاء المتطلبات القانونية لإقاماتهم أو الوصول إلى العمليات اللازمة للحصول على تأشيرات دخول. فئات المهاجرين واللاجئين المعرضين للخطر بوجه خاص هي:

- ذوو الوضع الإداري غير النظامي أو الذين يفتقرون إلى وثائق ثبوتية.
- المهاجرون ذوي الدخل المنخفض.
- النساء المهاجرات واللاجئات.
- الفتيات والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الأشخاص الذين يفتقرون إلى دعم أسري أو مجتمعي.
- الأطفال عديمي الجنسية.

[141] https://www.dw.com/ar/%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7/a-18910248

[142] COVID-19, Conflict and Risks in the Arab Region Ending Hostilities and Investing in Peace, ESCWA

[143] https://news.un.org/ar/story/2020/12/1067812

على الرغم من سخاء البلدان المضيفة في المنطقة، لا يزال العدد الكبير من المهاجرين واللاجئين بأمسِّ الحاجة إلى الحماية والدعم الاجتماعي والاقتصادي. كانت معدلات الفقر والعمل غير الرسمي والبطالة بين اللاجئين قبل انتشار جائحة كوفيد-19 مرتفعة، مع ظهور الوباء، واجهت هذه الفئات السكانية تحديات أكبر في كسب الرزق وتلبية احتياجاتها الأساسية، مثل المأوى والغذاء والخدمات الصحية. تؤدي قابلية التعرُّض للمخاطر ومشاعر عدم اليقين إلى عواقب كبيرة على الصحة العقلية وعلى الحالة النفسية الاجتماعية. يواجه اللاجئون في المنطقة العربية، صعوبات كبيرة في العثور على عمل بديل في المناخ الاقتصادي غير المناسب الذي تسببت به جائحة كوفيد-19، مما يجعلهم عرضة لسوء المعاملة، والاستغلال والاعتداء الجنسي.

صحيح، أنَّ شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية لعبت دورًا مهمًا في مساعدة العديد من المتضررين على تجاوز بعض الصدمات. كما أنَّ توسيع نطاق برامج المساعدة النقدية من قبل وكالات الامم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى ساعد أيضًا في توفير الأموال للاجئين وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة أثناء الجائحة. إلا أنَّ هذه البرامج بحاجة ماسَّة إلى دعم من المجتمع الدولي للسماح بتوسيع نطاقها أكثر.

يبلغ عدد الأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 16 مليون شخص، من بينهم لاجئون، طالبو لجوء، نازحون، عائدون، عديمو جنسية. احتل اللاجئون السوريون عام 2019 المركز الأول من بين أعداد اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وبلغ عددهم حوالي 7.6 مليونًا في دول كثيرة في العالم. أما اللاجئون الفلسطينيون ـ المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فقد بلغ عددهم حوالي 5.5 مليون لاجئ في المنطقة عام 2019.

في تقرير بعنوان" **فيروس كورونا يتهدد تعليم اللاجئين، ونصف الأطفال اللاجئين في العالم خارج المدرسة"**، ترى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المجتمع الدولي لم يتخذإجراءات فورية وجريئة للتغلب على الآثار الكارثية لوباء فيروس كورونا على تعليم اللاجئين، فإنَّ طاقات ملايين الشبان من اللاجئين الذين يعيشون في المجتمعات الأكثر ضعفًا في العالم ستكون معرضة لمزيد من المخاطر. تستند البيانات الواردة في التقرير إلى إجمالي أرقام الالتحاق بالمدارس للدورة الدراسية عام 2019. قبل ظهور فيروس كورونا كان احتمال خروج الطفل اللاجئ من المدرسة يعادل ضعف احتمال بقاء الطفل غير اللاجئ في المدرسة. ومن المتوقع أن يزداد الأمر سوءًا. قد لا تتاح للعديد منهم فرص استئناف دراستهم بسبب إغلاق المدارس أو الصعوبات المتعلقة بتحمل الرسوم، أو الزي المدرسي، أو الكتب، أو عدم إمكانية الوصول إلى السبل التكنولوجية أو بسبب أنه يتعين عليهم العمل لإعالة أسرهم.

تستند بيانات عام 2019 إلى تقارير من اثنتي عشرة دولة تستضيف أكثر من نصف الأطفال اللاجئين في العالم. وفي حين أنَّ نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية تبلغ 77%، فإن 31% فقط من الشباب يرتادون المدارس الثانوية. على مستوى التعليم العالي، فإنَّ 3% فقط من اللاجئين الشباب هم في عداد الملتحقين. على الرغم من أنها بعيدة عن المتوسطات العالمية، إلَّا أنَّ هذه الإحصائيات تمثل تقدمًا، حيث التحق عشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين حديثًا بالمدارس؛ وهي زيادة بنسبة 2% في عام 2019 وحده. ومع ذلك، فإنَّ وباء فيروس كورونا يتهدد ذلك التقدم الحالي وغيره من الإنجازات المهمة.

بالنسبة للفتيات اللاجئات، فإن خطورة التهديد أكبر. تحظى الفتيات اللاجئات عمومًا بفرص أقل في الحصول على التعليم مقارنة بالبنين. بناءً على بيانات المفوضية، قدَّر" صندوق ملالا "أنه نتيجة فيروس كورونا، فإنَّ نصف الفتيات اللاجئات في المدارس الثانوية لن يتمكنَّ من العودة عندما تُفتح أبواب الصفوف الدراسية من جديد. بالنسبة للبلدان التي كان فيها إجمالي التحاق الفتيات اللاجئات بالمرحلة الثانوية أقلَّ من 10%، فإن الفتيات كافة معرَّضات لخطر الانقطاع عن التعليم نهائيًا، وهي معلومة تبعث على القلق ويمكن أن يكون لها تأثير على الأجيال القادمة.

كان التكيف مع القيود التي فرضها فيروس كورونا أمرًا صعبًا بشكل خاص بالنسبة لـ 85% من لاجئي العالم الذين يعيشون في البلدان النامية أو الأقل نموًا. وغالبًا ما تكون الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسوب المحمولة والاتصال بالشبكة، وحتى أجهزة الراديو غير متاحة بسهولة للمجتمعات النازحة[144].

في سياق موازٍ،قلما تضم صفوف العمال المهاجرون في المنطقة العربية أطفالًا دون سن 18 عامًا. إنَّ أطفال العمال المهاجرين، الذين يرافقون والديهم أو الذين يُتركون في بلدان المنشأ، يتأثرون على نحو مباشر وغير مباشر بجائحة كوفيد-19[145] . إنَّ الأطفال اللاجئين والمهجرين يعملون في شتى القطاعات، مع زيادة ملحوظة في العمل في الشوارع والسخرة ويُستغلون في الزواج المبكر والاستغلال الجنسي التجاري. إنَّ عمل الأطفال اللاجئين والمهجرين ما هو بالأساس سوى آلية تأقلم مع الواقع تلجأ إليها أسرهم التي تواجه الفقر المُدقع أو التي يكون فيها البالغون عاطلون عن العمل.[146]."

إنَّ غالبية الأطفال اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستطلاع المُنجز من شبكة "منارة" لصالح التقرير الاقليمي المتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 في مصر، تونس، لمغرب، الجزائر، اليمن ولبنان، أفادوا بأنهم ضحايا للتمييز بسبب جنسيتهم. لم يكن التعليم هو الحق الوحيد الذي حُرِم منه هؤلاء. أبلغ طفلان من كل ثلاثة أطفال عن حرمانهم من سبل العيش والغذاء، وأبلغ طفل من أصل اثنين أنهم حُرِموا من الرعاية الصحية. على الرغم من أنَّ أزمة اللاجئين والتمييز ضدهم ليست جديدة، إلا أنَّه مع الوباء والأزمة الاقتصادية والإغلاق، زاد الوضع سوءًا وتوقفت العديد من المبادرات والخدمات من المنظمات المحلية والدولية العاملة على الأزمة.

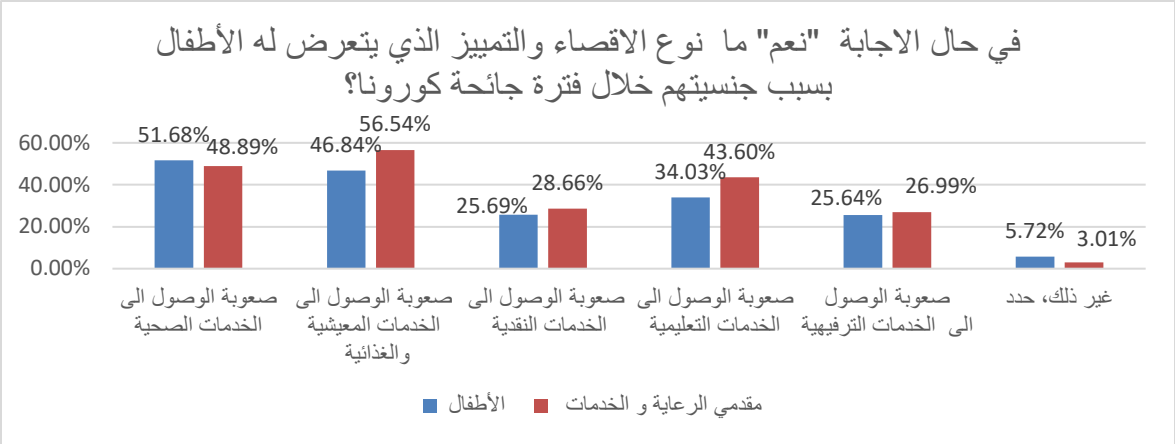

أوضاع اللاجئين والمهاجرين في الدول السبع

- **لبنان**

لبنان من الدول الأكثر استضافة للاجئين/ات بحسب أعداد المفوضية السامية لشؤون اللَّاجئين التابعة للأمم المتَّحِدة[147]. هناك أكثر من مليون لاجئ/ة سوري/ة في لبنان مُسجَّلين/ات لدى المفوضيَّة الساميَّة لشؤون اللاجئين، لكن السلطات اللبنانية تتحدث عن 1.5 مليونًا. تُقدِّر الخطة أنَّ 60 بالمئة ممن تزيد أعمارهم/نَّ عن 15 عامًا يفتقرون للإقامة القانونيَّة على الأراضي اللبنانيَّة، مقارنة مع 47 بالمئة في كانون الثاني/يناير 2016[148].

يعيش اللَّاجئون في ظروف سيئة جدًا نظرًا لمحدودية فرص كسب الرزق، إنَّهم/نَّ من الفئات الأشدُّ فقرًا وضعفًا، ويعتمدون بشكل رئيسي على المساعدات الإنسانيَّة. هذه المُعطيات تأتي وفقًا لدراسة تقييم جوانب الضعف لدى

[144] https://www.unhcr.org/ar/news/press/2020/9/5f5081aa4.html
[145] آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية ورقة فنية
[146] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_677757/lang--ar/index.htm
[147] https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html
[148] https://www.unhcr.org/lb/10426-إطلاق-خطة-لبنان-للاستجابة-للأزمة.html

اللاجئين السوريين في لبنان التي أجرتها عام 2017 المفوضيَّة الساميَّة للأمم المتَّحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتَّحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي بشكل سنوي في لبنان[149].

إلى جانب الوضع الاقتصادي السيِّء، برزت إشكاليَّة الوضعيَّة القانونيَّة للاجئين/ات، في ظل تَّقييدٍ مُستمرٍ تُوِّج بقرار المديرية العامَّة للأمن العام الصادر عام 2015. مَنع القرار دخول العديد من السُّوريين/ات إلى الأراضي اللبنانيَّة، ومنع آخرين/ات من تحصيل أو تجديد الإقامات النظاميَّة[150]. إنَّ انعدام الصفة القانونية تركَ اللاجئين/ات السوريين/ات عرضة لمجموعة من الانتهاكات، منها الاستغلال في العمل، التحرش والاعتداء الجنسي، العجز عن اللجوء إلى السلطات الامنية لطلب الحماية خوفًا من اعتقالهم بسبب انتهاء صلاحية إقامتهم/ن[151].

إنَّ وضع اللاجئين في لبنان محفوف بالمخاطر. فمع ظهور جائحة كوفيد-19، وَجد اللاجئون الفلسطينيون والسوريون أنفسهم في وجه تحد جديدٍ بعدما كانوا يتخبَّطون في الأصل لضمان حياة كريمة خارج بلدهم الأم. فهُم عاجزون عن ممارسة التباعد الجسدي بسبب وجودهم في تجمُّعات ومستوطنات عشوائيَّة مُكتظَّة بالسكان. وفي هذا الإطار، عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) مع شركائهما ومع الحكومة اللبنانيَّة على إنشاء خِيَم عزلٍ مؤقتة وتجهيزها بالعاملين ومعدات الحماية اللازمة كوسيلة لمنع تفشي الفيروس في مخيمات اللاجئين. كما زَوَّدت المستشفيات العامة بأسرَّةٍ إضافيةٍ وسَّعت نطاق وحدات العناية المركَّزة بغية ضمان استقبال المزيد من المرضى من بين صفوف اللاجئين. كما تمَّ توزيع لوازم النظافة الصحية والمعلومات ذات الصلة على اللاجئين كافة المُسجَّلين لدى الأمم المتحدة في لبنان. وقدَّمت الأمم المتحدة في لبنان مساعدات نقديَّة عاجلة لـ 11،500 عائلة من اللاجئين، ناهيك عن الـ 34،500 عائلة التي تَستفيد بالأصل من برنامج المساعدة النقديَّة الشهريَّة المُنتظمة التابع للأمم المتحدة، وذلك بهدف مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية خلال هذه الفترة العصيبة.[152]

أخبر لاجئون سوريون منظمة "هيومن رايتس ووتش" ووكالات إغاثة عن خوفهم من التعرض لمزيدٍ من التَّميز والوصم إذا أُصيبوا بفيروس كورونا. بعض اللاجئين السوريين أعربوا عن خوفهم من التَّرحيل إذا ظهرت عليهم أعراض الإصابة بالفيروس. هذه المخاوف تَمنعهم من طلب الرعاية الصحيَّة، حتى لو كان لديهم أعراض. لقد فرضت عدَّة بلديات قيودًا تمييزيَّة وغير مُبرَرة على الحركة وحظر تجوُّل على اللاجئين السوريين. هذه القيود لا تشمل السكان اللبنانيين. لقد أجَّج سياسيون لبنانيون المشاعر المُعادية للاجئين بإيحائهم أنَّ اللاجئين السوريين والفلسطينيين سيكونون مسؤولين عن انتشار الفيروس.[153]

تُظهر بيانات الأمم المتحدة أنَّ معدل وفيات اللاجئين السوريين والفلسطينيين جرَّاء كورونا تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف المُعدَّل الوطني. مع ذلك، يَظهر على منصَّة التسجيل والمُتابعة الحكوميَّة على الإنترنت لتلقي لقاح كورونا أنَّ 2.86% فقط من الذين تَلقُّوا اللقاح و5.36% من المُسجَّلين لتلقيه، هم غير لبنانيين، رغم أنَّهم يُشكِّلون 30% من السكان على الأقل. يُعرب اللاجئون السوريون عن خوفهم من التَّوقيف أو الاحتجاز أو حتى التَّرحيل في حال سجَّلوا على منصة الحكومة، خصوصًا إذا لم تكن إقامتهم قانونيَّة . 20% فقط من أصل 1.5 مليون لاجئ سوري لديهم الحق القانوني للإقامة في لبنان بسبب سياسات الجنسية اللبنانيَّة التقييديَّة، ما يجعل الغالبية العُظمى عُرضةً للتوقيف التَّعسفي والاحتجاز والمُضايقات وحتَّى التَّرحيل. رغم أنَّ 200 ألف لاجئ فلسطيني لا يواجهون المخاوف نفسها من التوقيف والاحتجاز، لا يثق إلَّا القليل منهم بالحكومة اللبنانيَّة التي طالما مَيَّزت ضدَّهم ومنعتهم من الحصول على خدمات الحكومة الاجتماعيَّة، بما في ذلك الرعاية الصحية، حيث يُمكنهم الحصول على الرعاية الصحية فقط عبر القطاع الخاص الذي يَفرض رسومًا باهظة، أو عبر منظَّمات دوليَّة مثل الأونروا.[154]

---

[149] يمكنكم تحميل التقرير من خلال هذا الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14762

[150] http://www.general-security.gov.lb/ar/posts/33 , http://www.labor.gov.lb/AllLegalText.aspx?lang=ar&type=11

[151] https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/14/300040لبنان سياسة اللجوء الجديدة خطوة الى الامام، هيومان رايتس ووتش، 2017، لمزيد:

[152] تقرير صادر عن الأمم المتحدة بعنوان محاربة فيروس كوفيد -19 على جميع الجبهات، لبنان يدأب على عدم إهمال أحد
https://www.un.org/ar/coronavirus/un-agencies-provide-comprehensive-protection-lebanese-during-covid-19

[153] منظمة هيومن رايتس ووتش. تقرير بعنوان: القيود المفروضة على اللاجئين في لبنان قد تؤذي صحة الجميع

[154] تقرير أصدرته بتاريخ 6 نيسان/أبريل منظمة هيومن رايتس ووتش بعنوان الاجئون والمهاجرون غير مشمولين في حملة التلقيح

قبل تفشي وباء كورونا، وبدعمٍ من المنظَّمات الإنسانيَّة وحقوق الإنسان المحلية والدوليَّة، تمَّ تسجيل العديد من الأطفال اللاجئين في المدارس التي أنشأتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أو في المدارس الحكوميَّة اللبنانيَّة في فترة ما بعد الظهر. دَفعت الأزمة الاقتصاديَّة 40 ألف طالب إلى الالتحاق بالمدارس العامَّة، بدلاً من المدارس الخاصة، مما زاد من الضغط على النظام التَّعليمي العام لأنَّ المدارس العامة ليست مُستعدة لاستيعاب مثل هذه الأعداد الكبيرة.

- **العراق**

بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في شمال شرق سوريا، تعرَّض العراق لتدفق للاجئين السوريين، كان من المتوقع أن يعود معظم الذين يعيشون في المخيمات عام 2019، لكن مع وجود تحديات كبيرة تعترض إيجاد الحلول، تأخرت العودة عام 2020. وما يزال في العراق ما يقارب من ربع مليون لاجئ وطالب لجوء من السوريين، في ظل ظروف معيشية قاسية حسب تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

المنظمات الدولية ذكرت أن أخطار الحماية تشتد مع الوقت كعمالة الأطفال وتزويج القاصرات، وبخاصة ظهور الأثار الكارثية لوباء كورونا المستجد. وحذرت من أن المكتسبات التي تحققت في السابق من قبيل بناء استقلالية اللاجئين يهددها الضياع وأن الموارد المتاحة لدعم هؤلاء صارت شحيحة أكثر بمرور الوقت. أفادت 60% من أسر اللاجئين بأنها قللت من المقادير الاجمالية لاستهلاك الغذاء، وأصبحت تعتمد على الديون التي غدت تتراكم وأن ثلث هذه الأسر تقريبا تعيش على المساعدات الإنسانية النقدية. يتصاعد خطر حرمان الأطفال من التعليم ذي النوعية الجيدة، مع معاناة الأطفال من صعوبة التعليم عن بُعد. إنَّ أقل من نصف البنات والبنين اللاجئين في العراق من المسجلين بالتعليم الرسمي الابتدائي والثانوي قبل أزمة الوباء استمروا بالتعليم من المنزل بعد إغلاق المدارس[155].

إنَّ النازحين هم أكثر الفئات عرضة لخطر الإصابة بالمرض، إضافة لكونهم يمرون بمعاناة منذ سنوات ويعيشون في مخيمات رسمية وغير رسمية محفوفةً بالمخاطر ومكتظةً في أغلب الأحيان. في المخيمات، وبسبب الاكتظاظ والظروف غير الصحية في المخيمات، يكاد يستحيل على الناس تنفيذ تدابير الوقاية الشخصية مثل التباعد الجسدي أو عزل الحالات المُشتبه بإصابتها. في المخيمات أيضاً، تعيش العائلات باكتظاظ داخل الخيام الفردية وتعاني قلة فرص الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الملائمة. هذا ويُعدّ الاختلاط مع سكان المخيمات الأخرى مهمةً يوميةً يتعذّر تجنبها، وبسبب عدم كفاية المساعدة المُقدمة، لا يتوفر للناس أي خيار سوى الخروج والبحث عن أي عمل لإعالة أسرهم، على الرغم من معرفتهم بتزايد خطر الإصابة بالعدوى[156].

- **اليمن**

[155] حياة اللاجئين السوريين في العراق تزداد صعوبة على مدار عشر سنوات والأوضاع تتهدد بضياع كل مكتسبات الفترة السابقة
https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B2%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9

[156] https://www.msf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19

طالبو اللجوء من إثيوبيا والصومال هم غالبية اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين تستضيفهم اليمن والذين يبلغ عددهم 276 ألفًا. يعيش معظم هؤلاء في أوضاع محفوفة بالمخاطر[157]. حسب تقرير "هيومن رايتس ووتش" للعام 2020 الخاص باليمن، أفادت منظمة الهجرة الدولية أنَّ حوالي 140 ألف مهاجر دخلوا اليمن في 2019. أثّر إغلاق الحدود، والقيود المفروضة على الحركة، والسلوكيات التمييزية المتزايدة على حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية كالغذاء، والماء، والمأوى، والمساعدة الصحية. وواجه المهاجرون العالقون احتجازا متزايدا وتعرضوا للنقل القسري عبر خطوط الجبهة[158].

عند بدء جائحة كورونا، تخوفت الامم المتحدة أن يُصيب فيروس كورونا 16 مليون شخص تقريبا في اليمن، أي 55% من السكان. النظام الصحي المحطم في البلاد والذي يعاني نقصًا في الموارد والدمار بسبب سنوات الحرب، غير مؤهل بشكل كاف لرعاية المصابين بفيروس كورونا واحتواء انتشار الفيروس.

يعمل الأطفال اللاجئون فى شتَّى القطاعات، مع زيادة ملحوظة فى العمل في الشوارع والسخرة. يجد هؤلاء أنفسهم بلا حماية، يقفون وجهًا لوجه أمام خطر الإصابة بفيروس كورونا. وفقًا لآلية تَتبُّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، تَبيَّن انتقال ما يقرب من ألف أسرة بدافع الخوف من فيروس كورونا المُستجد في المحافظات الجنوبية من اليمن منذ منتصف أيار/مايو، وخاصة من عدن، حيث كانت الفئات المُهمَّشة والسكان من خارج المحافظة أكثر عُرضةً للمخاطر. هناك أنباء تشير إلى توجيه اللَّوم إلى هؤلاء السكان وتحميلهم مسؤولية انتشار الفيروس، مع طرد بعضهم من مناطق معينة. هذه المشاعر المُعادية للنازحين واللاجئين تَحول دون سعيهم للحصول على الرعاية الطبية في وقت مُبكر. الأفراد الذين يعانون أعراضًا خفيفة ومتوسطة لا يطلبون العلاج في كثير من الأحيان إلَّا بعد أن تصبح حالتهم الصحية عاجلة، ومن المُحتمل أنْ يكون عدم طلب العلاج في وقتٍ مُبكر سببه الخوف من وصمة العار والشعور بالقلق إزاء مسألة السلامة وعدم تمكنهم من الوصول إلى فحوصات الكشف عن الفيروس. ويتمُّ رفض استقبال الأشخاص الذين يعانون أعراضًا شديدة، خاصة في المرافق الصحية المُكتظة أو غير القادرة على تقديم الرعاية الطبية الآمنة.

أفادت "منظمة الهجرة الدولية" أن حوالي 140 ألف مهاجر دخلوا اليمن في 2019. بالنسبة إلى المهاجرين العالقين بسبب كورونا، أثَّر إغلاق الحدود، والقيود المفروضة على الحركة، والسلوكيات التمييزية المُتزايدة في اليمن، على حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية كالغذاء، والماء، والمأوى، والمساعدة الصحية. واجه المهاجرون العالقون في اليمن احتجازًا متزايدًا وتعرَّضوا للنقل القسري عبر خطوط الجبهة. مُتذرعةً بجائحة كورونا، طَردت قوات الحوثيين في أبريل/نيسان آلاف المهاجرين الإثيوبيين من شمال اليمن، وأجبرتهم على النزوح إلى الحدود السعودية. أطلقت القوات السعودية النار على المهاجرين الفارين، ما أودى بحياة العشرات، بينما فرَّ مئات الناجين إلى منطقة حدودية جبلية إلى أنْ سَمح المسؤولون السعوديون للمئات بدخول البلاد. بعدما طرد الحوثيون المهاجرين قسرًا من محافظة صعدة شمال اليمن، راجعت "هيومن رايتس ووتش" صور الأقمار الصناعية التي أظهرت دمارًا واسع النطاق لأكثر من 300 خيمة ومنزل بما يَتفق مع روايات الشهود في منطقة قرية الغار حيث يقطن المهاجرون.[159]

- **مصر**

عام 2015 بلغ عدد اللاجئين السوريين في مصر حوالي 300 ألف لاجئ. [160] بعد قرابة سنتين انخفض العدد إلى126،688 لاجئا، بينهم 54381 طفلًا. تشير تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين، استمر العدد في التراجع حتى وصل في شهر كانون الثاني/يناير 2019 حوالي 133 الفًا[161].

أطلقت الحكومة المصرية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف 2018-2019 علما أنها كانت مددت عام 2017 تأشيرات الدخول للأقارب من الدرجة الأولى من

[157] https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27910.html
[158] https://www.hrw.org/ar/world-report/2021/country-chapters/377370
[159] https://www.hrw.org/ar/world-report/2021/country-chapters/377370
تقرير منضمة هيومن رايتس ووتش لعام 2021
[160]https://www.unhcr.org/eg/11765-egyptian-ministry-foreign-affairs-united-nations-egypt-launch-response-plans-support-refugees-asylum-seekers.html

[161] https://view.joomag.com/monthly-statistical-report/M0917996001490876093

اللاجئين السوريين. يعيش اللاجئون في بيئة حضرية بين المصريين في جميع أنحاء البلاد، ويستفيدون من الخدمات مثل التعليم والصحة مثل المواطنين المحليين على الرغم من الوضع الاقتصادي السيء الذي تشهده مصر. إنَّ تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عام 2015 اكدت حالة الضعف الكبير للاجئين بسبب الفقر وعدم القدرة على تأمين أبسط الاحتياجات الإنسانية. أشارت المفوضية في حينها الى أن أحد أسباب هذا الوضع هو العجز في التمويل والواقع الاقتصادي[162].

يعيش غالبيَّة اللاجئين والمهاجرين في مصر في مساكن مُسْتأجَرة في المناطق العشوائيَّة بمختلف أنحاء إقليم القاهرة الكبرى وغيرها من المراكز الحضرية. استمرت مستويات الضعف التي تأثَّرت بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة في مصر، وبالزيادة الهائلة في أسعار السلع والخدمات الأساسيَّة. يواجه الأطفال مجموعة من العوائق أمام الحصول على إقامةٍ قانونيَّةٍ والبقاء الآمن على الأراضي المصرية دون خوف من الاحتجاز والتَّرحيل والتَّمييز والتَّحرش في الأماكن العامة، والمخاطر الشديدة المُتعلّقة بالأعمال الإجراميَّة والعنف البدني والجنسي وكذلك عائق اللغة بالنسبة للأطفال غير المُتحدِّثين باللغة العربيَّة. يفتقر الأطفال المهاجرون واللاجئون إلى ترتيبات الرعاية الرسمية البديلة للأطفال غير المصحوبين، والتَّأخير في الحصول على الرعاية الطارئة والرعاية الصحية الباهظة التكاليف. العديد من هؤلاء الأطفال وأُسَرهم عانوا صدمات، ويعيشون تحت ضغطٍ هائل، مما يجعلهم في حاجةٍ إلى دعمٍ نفسي-اجتماعي. حوالي 39% من إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر هم من الأطفال تحت سن 18 سنة. 59% من السوريين و41 الباقين من جنسيات أخرى. تستضيف مصر أكثر من 85 ألف طفل لاجئ بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين. بنهاية شهر آذار / مارس 2019 كان هناك حوالي 247.779 من اللاجئين وطالبي اللجوء بينهم. 132.281 ألف سوري و43.132 ألفًا من السودان و16.282 ألفًا من أريتريا و16.113 ألفًا من أثيوبيا و15.738 من جنوب السودان و24.253 من جنسياتٍ أخرى.[163]

في مصر، يُسمح للأطفال من الجنسيات الأفريقية المختلفة بدخول امتحانات الشهادة السودانية، لكن غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. عدد من هؤلاء الأطفال يواجهون الكثير من المصاعب في ذلك، أغلبهم قد تركوا الدراسة بسبب الحرب في بلدهم لسنة أو أكثر ويحتاجون إلى الكثير من المساعدة والدعم في المذاكرة لكي يستطيعوا الالتحاق بالدراسة مرة أخرى. لمساعدة الأطفال الأفارقة غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم على الاستعداد لإعادة التسجيل في التعليم الرسمي في الصف المناسب للعمر والقدرات، تدعم يونيسف برنامج التَّعلُّم السريع ومهارات الحياة في عدَّة مدارس للاجئين الأفارقة في مصر. على مدار سنتين، يتلقى الطلبة دعمًا تعليميًّا وماديًّا جنبًا إلى جنب الدعم النفسي والحماية قدر الإمكان. جاء فيروس كورونا المُستجد ليغلق المنشئات التعليميَّة كافة ويؤجِّل الامتحانات حتى إشعارٍ آخر، بما فيها امتحانات الصف الثامن في نظام التعليم السوداني (ما يوازي الصف الثالث الإعدادي في مصر.[164]

لا يوجد قانون يَمنح أو يُحظر حق العمل للاجئين. أولئك الذين يسعون للحصول على عمل غير مُصرَّح به يواجهون تحديات بسبب نقص الوظائف والتَّمييز المُجتمعي، لا سيَّما ضدَّ الأفارقة جنوب الصحراء الكبرى. اللاجئون الذين وجدوا عملاً إشتغلوا في وظائف مُنخفضة الأجر في السوق غير الرسميَّة ، مثل خدم المنازل، وكانوا عُرضةً للاستغلال المالي والجنسي من قبل أرباب العمل. حصل اللاجئون، ولا سيَّما اللاجئون الأفارقة غير الناطقين بالعربية، على وصولٍ محدودٍ إلى بعض الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحيَّة والتَّعليم العام. قَيَّدت وزارة الداخلية دخول بعض المنظَّمات الدوليَّة التي تسعى لمساعدة المهاجرين واللاجئين، إلى سيناء. لم تكن المفوضيَّة على علمٍ بأيِّ مهاجرين مُحتجزين في سيناء منذ 2016. قدَّمت المفوضيَّة لبعض اللاجئين دعمًا متواضعًا للتعليم والرعاية الصحية، فضلًا عن مَنْح مساعدة ماليَّة شهريَّة صغيرة للاجئين المُعرَّضين للخطر. قدَّمت المنظَّمة الدوليَّة للهجرة مساعدةً إضافيَّةً

[162] https://data2.unhcr.org/en/news/13103

[163] تقرير بعنوان "الأطفال في حراك في مصر" صادر عن منظمة اليونيسيف في أيلول / سبتمبر عام 2019
https://www.unicef.org/egypt/media/5486/file/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%B5%D8%B1.pdf

[164] تقرير منظمة يونيسيف بعنوان "لاجئ للمرة الثانية حين أتيحت له الفرصة للعودة للدراسة، توقفت الدراسة في العالم كله، لكنه لم ييأس" بتاريخ 17 شباط 2021
https://www.unicef.org/egypt/ar/stories/refugee-second-time

للمهاجرين المُعرَّضين للخطر بشكلٍ خاص وحالات اللجوء الفرديَّة التي تمَّ رفضها أو معالجتها من قِبل المفوضيَّة. الأطفال اللاجئون غير المُلتحقين بالمدارس العامَّة يذهبون بشكلٍ أساسيٍّ إلى المدارس التي يديرها اللاجئون أو المدارس الخاصة، أو يتلقَّون تعليمهم في المنزل. يطالب القانون المستشفيات الحكوميَّة بتوفير الرعاية الطبيَّة الطارئة المجانيَّة للاجئين، لكنَّ العديد من المستشفيات لم يكن لديها الموارد الكافية للقيام بذلك. في بعض الحالات أصرَّت المستشفيات على أن يدفع اللاجئون تكاليف العلاج مُقدَّمًا لتلقي الخدمات، أو رفضوا تقديم الخدمات للاجئين. أفادت وكالة محليَّة للاجئين أنَّ بعض اللاجئين ماتوا بسبب نقص الرعاية الطبيَّة.[165]

وفقًا لمفوضيَّة الأمم المتَّحدة لشؤون اللاجئين ، أَبلغ اللاجئون في بعض الأحيان عن تعرُّضهم للتحرش الجنسي والتَّمييز. واجهت النساء والفتيات اللاجئات، ولا سيما الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، أكبر مخاطر العنف المُجتمعي والجنسي والعنف القائم على النَّوع الاجتماعي. طبقًا لمفوضيَّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتقارير صَحفيَّة، فقد زادت عمليات التَّمشيط الأمنيَّة للشرطة في الأحياء المعروفة بإيواء اللاجئين السوريين والسودانيين وغيرهم من اللاجئين والمهاجرين الأفارقة، ممَّا أدَّى إلى زيادة الاعتقالات. أفاد مُحتجزون أنَّ السلطات عرَّضتهم للشتائم وسوء ظروف الاحتجاز. رغم أنَّ الحكومة كثيرًا ما اتصلت بالمفوضيَّة عند احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء غير المُسجَّلين، فقد ورد أنَّ السلطات شجَّعت أحياناً المُحتجزين غير المُسجَّلين على اختيار العودة إلى بلدانهم الأصليَّة أو إلى دولةٍ مجاورةٍ لتَجنُّب استمرار الاحتجاز. كانت المفوضيَّة تستطيع الوصول المُنتظم للاجئين المُحتجزين عند الطلب، واجهت الجماعات الحقوقيَّة المحليَّة مقاومة مُستمرَّة من الحكومة عند محاولتها مقابلة المحتجزين في سجون القناطر للرجال والنساء خارج القاهرة. هذه السجون تأوي معظم اللاجئين وطالبي اللجوء المُحتجزين. مَنحت السلطات بشكلٍ عام للمفوضيَّة حق الوصول إلى طالبي اللجوء في جميع السجون ومراكز الاحتجاز. غالبًا ما احتجزت السلطات المهاجرين المُحتجزين كطالبي لجوء غير مُسجَّلين في أقسام الشرطة إلى أن تساعدهم مفوضيَّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو وكالات إغاثة أخرى، رغم أنَّ السلطات في بعض الأحيان كانت تُرسل بعضهم إلى سجونٍ عاديةٍ مع المجرمين المُدانين أو ترحلهم.

- **تونس**

أكدَّ المشرِّع التونسى أنه ' لا يميز بين الطفل التونسى والطفل الأجنبي إذ يتمتعون جميعهم بالحقوق وتدابير الحماية ذاتها'[166] في قانون عدد 7-68 المتعلق بوضعية الأجانب في تونس[167]. لكن يواجه المهاجرون وطالبي اللجوء في تونس مصيرًا غامضًا، في ظل تفاقم أزمة فيروس كورونا، فقد كثر منهم قدرتهم على الشغل أو الاستفادة من مساعدات المنظمات التي كانت تقدّم لهم العون.

أطلق طالبو اللجوء نداء استغاثة من أجل مساعدتهم على تخطى مرحلة الخطر بعد أن تُركوا في مواجهة مصيرهم بمفردهم، في ظل تقصير المنظمات التى تتبنّى قضايا اللاجئين وطالبى اللجوء والمهاجرين. دعت المنظمة الدولية للهجرة في تونس إلى ضرورة اعتماد مقاربة شاملة وغير تمييزية في التكفل بالأشخاص المتضررين أو المهددين بالإصابة بفيروس "كورونا" بما في ذلك المهاجرين.

حثت كل من مفوضية حقوق الإنسان، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، تونس على واجب حماية حقوق و صحة اللاجئين والمهاجرين و عديمي الجنسية خلال التصدي لفيروس كورونا [168] ، كما أشارت المنظمة الدولية للهجرة في شهر أيار/مايو 2020 إلى أنها تعمل، بالتنسيق مع السلطات والبلديات التونسية،

---

[165] 2020Country Reports on Human Rights Practices: Egypt
BUREAU OF DEMOCRACY, HUMAN RIGHTS, AND LABOR March 39,2921
https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/egypt/

[166]المرجع السابق، ص42.

[167]قانون عدد 7-68 المؤرخ في 8 مارس 1968 المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية.

[168] https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25762&LangID=A

لتوفير مساعدات اجتماعية واقتصادية للمهاجرين، ونوهت بأن 39% من العمال المهاجرين الذين لديهم أطفال قد تلقوا مساعدات، وهم 54% نساء و46% رجال، ويبلغ متوسط أعمار المستفيدين 30 عاما.

ولفتت المنظمة الدولية إلى أن 7002 مهاجرًا في كل أنحاء البلاد تلقوا مساعدات مثل الغذاء وأدوات النظافة وغيرها منذ بداية الأزمة الصحية[169].

- **الجزائر**

أصبحت الجزائر منذ عام 2011 الوُجهة المُفضَّلة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء رغم المصاعب التي يرزحون تحتها. بعد دخولهم الأراضي الجزائريَّة ينتشرون في غالبية الأراضي الجزائرية للعَيش حتى أجلٍ غير مُسمَّى داخل المدن والمناطق الجنوبية والصحراويَّة حيث تتوفر الحرية فيها أكثر من مدن الشمال الجزائري. يَلبثون أشهرًا قد تَمتَدُّ لسنواتٍ طويلة، أملًا بالانتقال لاحقًا لبلوغ السواحل الأوروبيَّة. والمعروف أنَّه يستحيل الحصول على وثيقة تُثبِت صفة اللجوء في الجزائر في ظلِّ غياب سياسة للاستقبال حسب المعايير الدوليَّة المعمول بها. وبانتظار صدور إشعار أو قرار جديد في شأنهم، يعيش هؤلاء المهاجرون دون وثائق ثبوتيَّة.[170]

العدد الأكبر من الأطفال اللاجئين في الجزائر هم أفارقة يعيشون في أماكن مُكتظة لا تتوفر فيها شروط الصحَّة السليمة مما يجعلهم عُرضةً للإصابة بعدوى فيروس كورونا. مشاكلهم الماديَّة التي نَتَجت عن الجائحة دفعتهم للعمل وعدم الالتحاق بالمدارس بسبب ضعف قدرتهم المعيشيَّة. يشعر الأطفال بالتَّميز، في أجوبتهم على سؤال الاستبيان المُتعلِّق بموضوع التَّهميش ضدَّ الأطفال اللاجئين والمهاجرين قال 64.71% من الأطفال إنَّ التَّميز يحصل على أرض الواقع فيما تَنخفض النسبة إلى 36.7% عند مُقدِّمي الخدمات والرعاية. أنواع التَّهميش التي تطال الأطفال اللاجئين والمهاجرين عديدة منها: صعوبة الوصول إلى الخدمات التَّعليميَّة، صعوبات معيشيَّة في تأمين الغذاء، صعوبات نَيْل الخدمات الصحيَّة، صعوبة الوصول إلى الخدمات الترفيهيَّة وصعوبة الحصول على المساعدات النقديَّة.

آلاف المهاجرين يدخلون الجزائر بصفةٍ غير قانونية خاصة من ذوي الجنسيات الأفريقية. ويجب التوضيح أنَّ القانون رقم 80-11 المُؤرَّخ في 21 حزيران/يونيو 2008 المُتعلِّق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر والإقامة والتَّنقُّل بها، جاء لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعيَّة في ظلِّ تَدفُّق موجات كبيرة من المهاجرين السِّريين على الحدود الجنوبيَّة وما تَرتَّب عن ذلك من استفحال الجريمة المُنظَّمة والإرهاب والمخدرات والعملة المزورة والأمراض الفتَّاكة.[171]

بحجة "مكافحة الهجرة غير الشرعيَّة"، اعتقلت السلطات الجزائرية ورَحَّلت جماعيًّا أكثر من 17 ألف مهاجر، معظمهم من دول أفريقيَّة واقعة جنوب الصحراء، بين يناير/كانون الثاني و10 أكتوبر/تشرين الأول 2020 بينهم مئات

---

[169] https://www.infomigrants.net/ar/post/24618/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%82%D8%B6%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

[170] كيف يعيش المهاجرون الأفارقة في الجزائر وأين يقضون أوقاتهم؟
https://www.infomigrants.net/ar/post/2670/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%82%D8%B6%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85

[171] https://alijtihed.cu-tamanrasset.dz/wp-content/uploads/2019/01/alijtihed-mag-019-art-015.pdf

النساء والأطفال وبعض طالبي اللجوء المُسجَّلين. استمرَّت عمليات التَّرحيل حتى بَعد إغلاق الحدود في مارس/آذار 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا. فَصَل عناصر الأمن بعض الأطفال عن عائلاتهم أثناء الاعتقالات الجماعيَّة، وجرَّدوا المهاجرين من ممتلكاتهم، ولم يدرسوا حالاتهم بشكلٍ فردي للتَّأكُّد من كونهم مهاجرين أو لاجئين، ولم يسمحوا لهم بالطَّعن في قرار ترحيلهم. أكثر من نصفهم بقليل من النيجيريين (8,900)، رُحِّلوا قسرًا في قوافل شاحنات وسُلِّموا إلى الجيش النيجيري، تَرك الجيش الجزائري الآخرين (أكثر من 8,100 مهاجرًا) من 20 جنسية مختلفة على الأقل - في الصحراء على الحدود، وأَمَرهم بالسَّير إلى النيجر. زَعم بعض المهاجرين المطرودين، وعمَّال الإغاثة الذين ساعدوهم في النيجر، أنَّ السلطات الجزائريَّة نفَّذت عمليات ضرب وانتهاكات أخرى أثناء عمليات الطرد[172].

- **المغرب**

تبنت الحكومة استراتيجية وطنية في مجال الهجرة واللجوء في العام 2014 تضمنت العديد من التدابير لمكافحة الإتجار بالبشر. كما طورت الحكومة خطة عمل وطنية، شملت التزامات لاستكمال واعتماد قانون مكافحة الإتجار بالبشر، ووضع تدابير لحماية الضحايا، وتقديم التدريب لموظفي مكافحة الإتجار بالبشر، والاستثمار في حملات الوقاية. ويمكن للاجئين المعترف بهم رسمياً الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن طالبي اللجوء المقيمين بشكل غير قانوني في البلد لا يستطيعون الحصول على التأمين الصحي، فقد وضعت وزارة الصحة قواعد تسمح بدخول جميع الأفراد المستشفيات العامة، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو جنسيتهم. ينص القانون 14-27 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر على التزام الدولة بتوفير الحماية والرعاية الصحية والإسكان والمساعدة النفسية والقانونية لضحايا الإتجار.

بالنسبة للأطفال المهاجرين غير المُرافقين الموجودين بالمغرب، أغلبهم يعيشون في الشارع ويقتاتون من الأموال التي يحصلون عليها من الاستجداء أو من عملهم في التجارة خاصة (بيع أوراق التنظيف أو بعض الحلويات...)، نراهم كثيرًا في المدن الكبرى وبالأخص مدن شمال المغرب المُطلَّة على حوض البحر الأبيض المتوسط وبخاصة مدينة الناضور المُحاذَّة لمدينة مليلية المحتلة من طرف اسبانيا، وتطوان المُحاذَّة لمدينة السبتة كذلك من طرف الإسبان، حيث يأملون الدخول إلى هاتين المدينتين اللتين تعتبران "أراضٍ إسبانية". تتعامل السلطات المغربيَّة مع المهاجرين وَفْق القوانين الدوليَّة التي صادق عليها المغرب. وبخصوص الأطفال هناك تعاون ما بين الحكومة والمؤسَّسات الدوليَّة على رأسها المنظَّمة الدوليَّة للهجرة والمفوَّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ظلَّت السلطات تُلقي القبض على المهاجرين وتحتجزهم وترحلهم طوال العام. وفي مطلع 2020، أعلن الوفد الحكومي الإسباني في مليلة بإسبانيا عن نيَّة إلغاء طريق الهجرة المُمتد بين الساحل الشمالي للمغرب وإسبانيا، وذكرت السلطات المغربية أنَّها ألقت القبض على عددٍ من المهاجرين قرب الحدود مع سبتة. وتحدثت منظَّمات غير حكوميَّة عن غياب إجراءات الحماية الخاصة بأزمة وباء فيروس كوفيد-19 في مراكز احتجاز المهاجرين في الناظور والعيون. وطبقًا للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فقد تمَّ احتجاز نحو 100 مهاجرٍ لمدةٍ تزيد على الأسبوع في الناظور، في مايو/أيار، دون إتاحة الفرصة لهم للاتصال بالمحامين، الأمر الذي يعدُّ خرقًا للقانون 02.03 لعام 2003 المُتعلِّق بدخول وإقامة الأجانب، حيث ينصُّ القانون على أنَّه عقب مرور 24 ساعة على احتجاز المهاجر غير الشرعي، يجب أنْ يتمَّ وضعه تحت الرقابة القضائيَّة، وأن يُسمح له بالاتصال بمحامٍ[173].

و. الجائحة والأطفال ذوي الاعاقة

[172] https://www.hrw.org/ar/world-report/2021/country-chapters/377336
التقرير العالمي الذي تصدره سنويا منظمة هيومن رايتس ووتش لعام 2021

[173] تقرير منظمة العفو الدولية للعلم 2020-2021 بعنوان حالة حقوق الانسان في العالم
https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1032022021ARABIC.PDF
https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/morocco-and-western-sahara/morocco-and-western-sahara/

في ضوء التعليق العام الصادر عن لجنة حقوق الطفل رقم 9(2006) المتعلق بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة، ينبغي على الدول اعتماد نهْج قائم على حقوق الإنسان بشأن الإعاقة من خلال:

(أ)ضمان توفير التعليم الفعال الشامل للجميع وتخصيص كل ما يلزم لتوفيره من موارد بشرية وتقنية ومالية.

(ب)الاضطلاع ببرامج لزيادة الوعي بشأن القضاء على التمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة، وتعزيز آليات الإنفاذ بالدول من أجل ضمان الامتثال لتشريعاتها التي تحظر هذا النوع من التمييز.

(ج)ضمان إمكانية حصول جميع الأطفال ذوي الإعاقة على الخدمات الاجتماعية وتقديم المساعدة المالية إلى الأُسر التي ترعى طفلاً ذا إعاقة.

اعتمدت البلدان جميعها تقريباً قوانين متعلقة خصوصاً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[174] فيما أقدمت غالبية الدول على دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن إطار دساتيرها، بطرق مختلفة وبشكل أو بآخر. إنَّ أكثر ما تعرض له الأطفال ذوي الإعاقة من تهميش خلال جائحة كورنا هو صعوبة الوصول إلى الخدمات التعليمية والمعيشية والغذائية. أيضاً يتعرض الأطفال من ذوي الإعاقة الى عزل أكثر نتيجة لمخاطر الإصابة بالفيروس.

يعاني عديد من ذوي الإعاقة التهميش خلال جائحة كورونا، فهم كباقي الأطفال يعيشون فترة من غياب النشاطات الخارجية، وتغير العادات اليومية وأحيانا مشاكل أسرية وضغوطات نفسية و تعد الصعوبات في الوصول إلى الخدمات التعليمية والمعيشية من أكثر ما يعانون منه بالأخص مع زيادة المشاكل الاقتصادية خلال هذه الفترة وغلق المراكز الخاصة بهم. وتعتبر الزيادة في عزل هذه الفئة من الأطفال بسبب الاجراءات الوقائية من الآثار السلبية للحجر الصحي على نفسيتهم من جهة وصحتهم الجسدية من جهة أخرى.

الأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الفئات عرضةً لخطر الإصابة بفيروس كورونا، فهم شديدو العرضة لأمراض الجهاز التنفسي، وللمضاعفات التي تنجم عن إصابتهم بالأمراض المصاحبة للإعاقة. قد يواجهون عقبات تصعّب عليهم اتباع التدابير الاحترازية للوقاية من الفيروس، الأمر الذي يعرضهم للعدوى. هم يتأثرون بسبب الوقف الفجائي لكثير من الخدمات التي يعتمدون عليها و يواجهون عوائق كبيرة تحول دون وصولهم إلى المعلومات والرسائل الصحية ذات الصلة، ما يصعّب عليهم اتخاذ قرار عن سُبل حماية أنفسهم وطرق الحصول على الضروريات والخدمات أثناء فترة الحجر .لا تزال الجهود المبذولة لتزويد الأشخاص ذوي الاعاقة بالتوجيه والدعم اللازمين لحمايتهم خلال جائحة كوفيد-19 ضئيلة ومحدودة. إن تدابير الاحتواء، مثل الابتعاد الاجتماعي والعزلة الذاتية، قد تكون مستحيلة بالنسبة لمن يعتمدون على دعم الآخرين. كذلك لا يكون لديهم ما يكفي من الموارد المالية لتخزين المواد الغذائية والأدوية، أو لتحمل التكاليف الاضافية لتوصيل طلباتهم للمنازل[175].

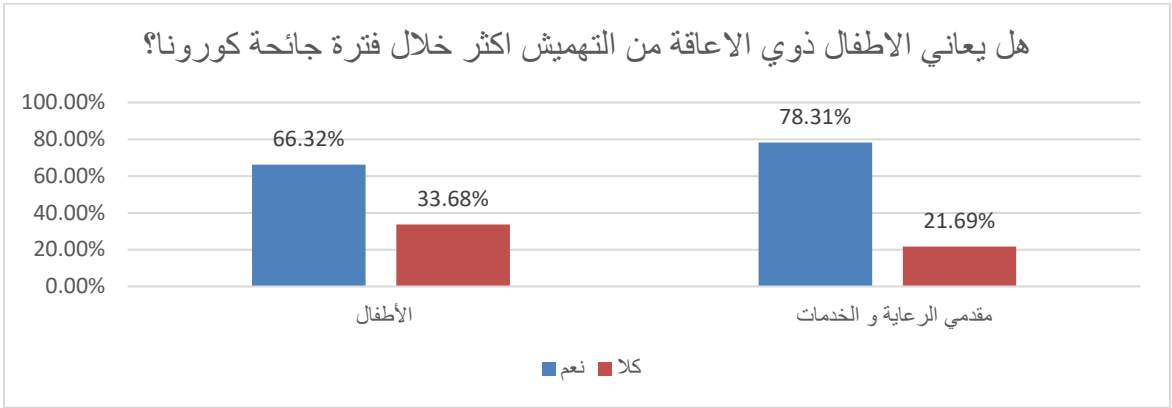

[174] https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-protection-persons-disabilities-arabic.pdf

[175] مسح الاجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الاشخاص ذوي الاعاقة من فيروس كورونا المستجد) كوفيد-19 (والجهود المبذولة لتزويدهم بالمعلومات والمواد التوعوية اللازمة بصيغة

قبل تفشي جائحة كورونا كان الأطفال ذوي الإعاقة من بين أكثر الفئات حرمانًا، حيث يواجهون زيادة في التعرُّض لسوء المعاملة والتمييز والتقليل من الوصول إلى الخدمات. و الان في ظل تفشي الوباء اصبحوا مهمشين و مدرجين على لائحة الفئة المنسية.

وفق التقارير الوطنية السبعة تزداد وطأة معاناة من يعانون إعاقات حسية أو بصرية أو ذهنية. أول صعوبة يواجهونها هو الوصول الى الخدمات الصحية يليها العزل والوصول للخدمات التعليمية. الاطفال المعوقون هم كباقي الأطفال يتأثرون بغياب النشاطات الخارجية، وبتغيير العادات اليومية وأحيانا ببروز مشاكل أسرية وضغوطات نفسية.

الوصول إلى الخدمات التعليمية والمعيشية تُعدُّ صعوبات كبيرة بالأخص مع زيادة المشاكل الاقتصادية خلال هذه الفترة وغلق المراكز الخاصة بهم. العزل أو الحجر المنزلي يصيبهم بآثار سلبية حادة على صحتهم النفسية والجسدية.

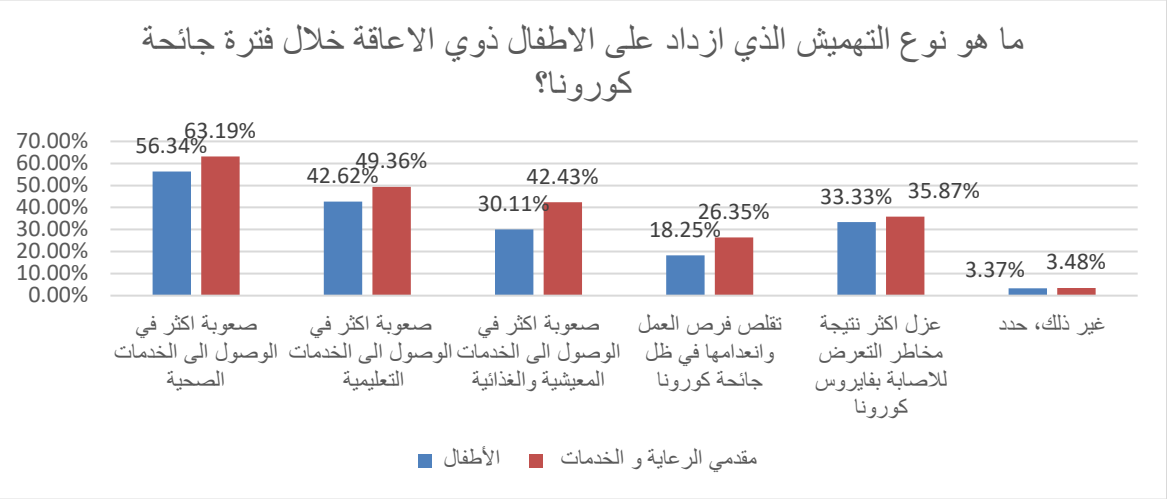

أكدت التقارير الوطنية السبعة بعدم توفير الخدمات المعقولة للأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك المدارس التي يسهل الوصول إليها، المناهج الدراسية الشاملة والمعلمين المؤهلين. تلجأ العديد من العائلات إلى المنظمات الإنسانية لطلب الدعم لأن معظم المدارس لا تزال تفتقر إلى المعدات اللازمة لتوفير التعليم المناسب للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

الأطفال ذوي الاعاقة في الدول السبع في ظل جائحة كوفيد-19

- **اليمن**

على صعيد الإعاقة البدنية، 38% من المرضى في مراكز إعادة التأهيل البدني هم أطفال يحتاجون إلى خدمات الأطراف الاصطناعية وتقويم العظام نتيجة فقدهم بعض أطرافهم أو تعرُّضهم لإصابات حرب بالغة. ومع تغير خطوط المواجهة وتوسعها، يصبح المزيد من الأراضي ملوثًا بالذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية. وتلحق هذه الذخائر الأضرار بالأطفال على وجه الخصوص، إذ غالبًا ما يلتقطونها ظانين أنها ألعاب.[176]

[176] اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي
https://www.icrc.org/ar/document/yemen-childhood-interrupted-conflicts-toll-yemens-youth

في كانون الأول/ ديسمبر 2019 قالت منظمة العفو الدولية إنَّ ملايين الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن قد تحمَّلوا سنوات من النزاع المُسلح، بل وكانوا من أكثر الفئات تعرضًا للإقصاء في غمار تلك الأزمة التي وصفتها الأمم المتحدة بأنَّها أسوأ أزمة إنسانية في العالم. جاء ذلك في تقرير نُشر بعنوان "مُستبعدون :حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن"، بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة. ويُعتبر التقرير محصلة ستة أشهر من البحوث التي أجرتها المنظمة، بما في ذلك زيارات لثلاث محافظات في جنوب اليمن، ومقابلات مع حوالي 100 شخص، وهو يوثِّق حالات 53 من النساء والرجال والأطفال ذوي الإعاقة على اختلاف أنواعها[177].

أربعة ملايين ونصف المليون نسمة أي حوالي 15 % من إجمالي السكان، هو عدد المعوَّقين في اليمن، وفقاً لتقديرات "منظمة الصحة العالمية". لكن هناك ندرة شديدة في البيانات الموثوقة عن أعداد وأوضاع المعوَّقين في اليمن، ويَعتقد بعض الخبراء أنَّ عدد أولئك الأشخاص أكثر من ذلك، بالنظر إلى تأثير النزاع الجاري منذ سنوات طويلة في هذا البلد. يَعتمد كثيرٌ من هؤلاء الأشخاص على الصَدقات أو يعيلون أنفسهم. سقط بعضهم في هوة الفقر ممَّا جعلهم عاجزين عن شراء المتطلبات الأساسية، مثل الأدوية. ويقول بعض الأهالي إنَّهم اضطُروا لبيع مُتعلقاتهم أو للتأخر في سداد الإيجار أو غيره من المتطلبات الماليَّة الأساسية، وذلك لإعطاء الأولوية لسداد التكاليف المُتعلقة برعاية ذوي الإعاقة.[178]

- **مصر**

خلال جائحة كوفيد-19، تم ادراج الموظفين العموميين من الاشخاص ذوي الاعاقة ضمن الفئات التي يحق لها الحصول على إجازة خاصة بأجر كامل. ويحق للعاملات في القطاع الحكومي من الامهات اللواتي يرعين الاطفال ذوي الاعاقة الحصول على إجازة خاصة بأجور كاملة. هذا وكانت مصر قد انضمت الى الاتفاقية الدولية للأطفال ذوي الإعاقة، كما أصدرت قانون الأشخاص ذوي الاعاقة رقم 10.

تزداد وطأة التَّهميش والتَّمييز بحقِّ من يعانون إعاقات حسيَّة أو بصريَّة أو وذهنيَّة. استنادًا إلى تَعدادٍ صادر عام 2017 عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بلغت نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر 10.67% موزَّعين على الشكل التالي:

6.5% إعاقات بدنيَّة.
5% إعاقات بصريَّة.
4 % إعاقات سمعيَّة .
3% إعاقات ذهنيَّة.

مع انتشار فيروس كورونا المُستجد، فضَّلت العديد من الأُسر التي تضم أطفالاً من ذوي الاحتياجات الخاصة من أصحاب المناعة الضعيفة، فرض "الحجر المنزلي" المُشدَّد على أبنائها والتَّوقُّف عن ارتياد مراكز العلاج الطبيعي والتَّأهيل وتنمية المهارات، الأمر الذي كان له أسوأ الآثار على وضعهم الصحي الهش، وعلى مزاجهم، حيث تراجعت صحتهم البدنيَّة والنفسيَّة وأصبحوا مُهدَّدين بفقدان مهاراتهم المُكتسبة سابقًا بالتدريب. عدم إجراء التدريبات المنزليَّة أو جلسات العلاج الفيزيائي سَبَّبت ضمورًا أو وهنًا عضليًّا كبيرًا أو تَيبُّسًا في المفاصل لِمَن يعانون إعاقات حركيَّة، وسبَّبت ضمورًا في بعض أجزاء المخ لِمَن يعانون إعاقات ذهنيَّة وعقليَّة. خطر انتقال عدوى فيروس كورونا للمصابين بمتلازمة داون كبيرة لأنَّ نظام مناعتهم أضعف من غيرهم استنادًا لدراسة نشرتها مجلة علم المناعة الأميركية عام 2009 [179]. إنَّ الأطفال المصابون بمتلازمة داون من ناحية أخرى يَصعب عليهم إغلاق الفم لسببٍ مُتعلِّقٍ بحجم ألسنتهم، لذلك يَسهل دخول فيروسات كثيرة ومتنوِّعة إلى مجراهم التَّنفسي، بالتالي تعرِّضهم

[177] اليمن: ملايين الأشخاص من ذوي الإعاقة يتعرضون للتجاهل والخذلان بسبب الحرب والإقصاء
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/12/yemen-war-and-exclusion-leave-millions-of-people-with-disabilities-in-the-lurch/

[178] المرجع نفسه

[179] Intrinsic defect of the immune system in children with Down syndrome: a review
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1365-2249.2009.03890.x

للالتهابات المتكررة في الحلق والحنجرة والإصابة بالفيروسات المُعْدية، لابد خلال تلك الفترة من منع اختلاطهم بالعالم الخارجي إنْ كانوا يذهبون إلى المراكز الخاصة، والأفضل بقاءهم في البيت حتى انتهاء أزمة هذا الفيروس، ومتابعتهم بغسل الأيدي وتعقيمها لأنَّهم لا يدركون ذلك، وتعقيم جميع الأسطح والأدوات التي يلمسونها.

لقد ألزمت الدولة المصريَّة نفسها في المادة 81 من الدستور بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، صحيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وترفيهيًّا ورياضيًّا وتعليميًّا، وتوفير فُرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتَهْيئَة المرافق العامَّة والبيئة المُحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسيَّة، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص[180]. نظريًا، ينصُّ الدستور على أن الأشخاص ذوي الإعاقة متساوون أمام القانون دون تمييز.

هناك في مصر المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة (NCPD)، وهو هيئة مستقلة تهدف إلى تعزيز وتطوير وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان كرامتهم. يحظر القانون التَّمييز في التَّعليم والتَّوظيف والصَّحة والنشاط السياسي وإعادة التَّأهيل والتدريب والحماية القانونيَّة. تُحدِّد الحكومة حصةً لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة تبلغ نسبتها 5 في الشركات التي يعمل بها أكثر من 50 موظفًا لكن، لم تُطبِّق السلطات شرط الحصة، وغالبًا ما كان لدى الشركات أشخاص ذوو إعاقة في كشوف رواتبهم، إنَّما دون توظيفهم فعليًّا.

أمثلة كثيرة تحصل على أرض الواقع تظهر التهميش بحق المعوقين كبارا وصغارا منها:

- النوعية الرديئة للمراكز العلاجيَّة التي تديرها الحكومة.
- نظرياً يحقُّ للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة استخدام حافلات النقل الجماعي المملوكة للحكومة دون مقابل، لكن هذه الوسائل غير مجهَّزة كي يتمكن مُستخدمو الكراسي المتحركة من الصعود على متنها.

- **لبنان**

قامت وزارة الصحة بترجمة الرسائل التوعوية بلغة الاشارة، تماشيا مع الخطة الوطنية للاستجابة على صعيد الصحة النفسية لفيروس كورونا المستجد، اضافة الى تضمين الأطفال ذوي الاعاقة في منصة التعليم عن بعد لوزارة التربية والتعليم العالي. لم تقم الدولة اللبنانية بأي عمل تنموي لتحسين الوصول إلى هؤلاء الأطفال وتخفيف العبء اللوجستي والمالي والمعنوي على عائلاتهم. على المستوى القانوني، لم يصادق لبنان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبينما يحظر القانون 2000/220 التمييز على أساس الإعاقة، فإن تعريفه محدود للغاية، باستثناء الإعاقات العقلية

- **الجزائر**

إنَّ الأطر القانونية بالجزائر تتضمن بنودًا داعمة لفئة ذوي الإعاقةعلى غرار أحكام القانون رقم 02/09 المُؤرخ في 08 أيار/ مايو 2002 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، ولكن ثمة دعوات الى ضرورة إعادة النظر به لجعله يتماشى مع الاتفاقية الدولية الخاصَّة بهذه الفئة الهشَّة التي صادقت عليها الجزائر وكذا مع ما جاء في المادة 72 من الدستور[181] ، التي تفرض وبصفة صريحة في فقرتها الثانية ضرورة إصدار قانون جديد في هذا المجال.

تُشير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأنَّ عدد أصحاب الحاجات الخاصة مُنخفض في الجزائر مُقارنةً بالنسبة العالميَّة المُقدَّرة بـ 15 بالمئة. في الجزائر يُمثِّل المُعوَّقون نسبة 10 بالمائة من تعداد السكان، أي ما يقارب 4 ملايين شخص وهم يُعامَلون "مواطنين من الدرجة الثانية"، ما يجعل شريحة واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة يعيشون على إعانات المُحسنين والجمعيات الخيريَّة، ومنهم مَن تَوجَّه للتَّسوُّل على أبواب المساجد وفي الشوارع. وحسب المُختصِّين تُسجِّل الجزائر30 ألف مُعوَّقًا كل سنة بسبب أخطاء الولادة و5 آلاف معوَّق سنويًّا

[180] الدستور المصري المعدل في 23 نيسان/أبريل 2019

[181] https://www.joradp.dz/har/consti.htm

بسبب حوادث المرور، إلَّا أنَّ الإحصائيات الرسميَّة تُقدِّر عددهم ب 2 مليون مُعوَّق، والغريب أنَّه منذ عام 2012 هذه الإحصائيات لم تتغير.[182]

- **تونس**

إنَّ المُشرِّع التونسي ضَمِن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك في الفصل 48 من الدستور حيث جاء " تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز. لكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك". كما تضمن الدولة العيش الملائم لكافة المواطنين وتُقر بتساوي الجميع في حقوقهم وعدم التمييز بينهم، وهذا ما يؤكده الفصل 21 "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز، والحق في مستوى معيشي ملائم. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".'[183] وأقرَّ المُشَّرع التونسى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون التوجيهي لسنة 2005والمتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم، ويضمن تكافؤ الفرص بين الأشخاص المعوقين وغيرهم وحمايتهم من أي شكل من أشكال التمييز.'[184].

- **المغرب**

يُلزم دستور المغرب لعام2011 ، الدولة ب "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان، وينص الفصل 34 منه على ضرورة "إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع". وفي سنة 2019، تمَّ استحداث آلية خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية دستورية. أطلقت وزارة التضامن وتنمية المجتمع والأسرة والمساواة في المغرب برنامجًا لدعم المسنين والاشخاص ذوي الاعاقة باعتبارهم الفئة الاجتماعية الاكثر تعرضًا لكوفيد-19 وهو يهدف إلى الوصول إلى المسنين والاشخاص ذوي الاعاقة وتزويدهم بالدعم المطلوب والمواد الوقائية وأنشطة التوعية.

- **العراق**

إنَّ العراق قد اعتمد في العام 2013 قانون رعاية الاعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة. وقد حثت لجنة الطفل في الأمم المتحدة، الدولة العراقية عام 2015 على ضمان الاندماج الكامل في المجتمع، قانوناً وممارسةً، للأطفال ذوي الإعاقة، وضمان إمكانية حصولهم على جميع الخدمات العامة على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال. ينص دستور العراق المعدل عام 2005 على أن" ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع ". أيضاً في العام 2017، اوصى تقرير أممي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بوضع سياسات في التعامل مع الإعاقة في العراق[185]

---

[182] ذوي الاحتياجات الخاصة بين الواقع والوعود

http://laddh-algerie.org/?p=1670

[183]دستور الجمهورية التونسية الثاني الصادر في 27 كانون الثاني 2014.

[184]القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005.

[185] https://news.un.org/ar/story/2017/01/269502

ز. الجائحة وتجنيد الأطفال

إنَّ ظاهرة تجنيد الأطفال واستغلالهم في النزاعات المسلحة، ليست معاصرة، بل عرفها العالم منذ القدم. وفي أيامنا، لا نزال نشهد أشكالاً مختلفة لهذا التجنيد فمنهم من يُجَنّد قسراً، وغيرهم من يتطوع نتيجة لحملات وضغوط معينة. قد ينخرط الأطفال في الجيش النظامي كما يمكن أن ينخرطوا في جماعات مسلحة أو أحزاب مقاتلة. تُظهر خريطة تجنيد الأطفال في العالم أنّ عوامل اقتصادية مثل الفقر، وعوامل اجتماعية مثل الجهل، تستمر في دفع عشرات الآلاف من الأطفال للانضمام إلى الميليشيات والجيوش، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالتحريض الديني أو العرقي. إنَّ وجود الأطفال مع قوات أو جماعات مسلحة يُعرِّضُهم لمخاطر العنف الجسدي والنفسي والجنسي، وحتى للموت. منع تجنيد الأطفال وفصلهم عن تلك القوات والجماعات، وتلبية احتياجاتهم، ودعم عملية إعادة إدماجهم، كلها خطوات كفيلة بإنقاذ حياتهم. الوظائف التي يقوم بها الأطفال أثناء تجنيدهم، هي في جميع الاحوال تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الطفل.

إضافة إلى الديناميكيات الخاصة بكل نزاع، قد تؤدي التبعات الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق لوباء كوفيد-19، والتدابير القمعية التقييدية أحيانا إلى زعزعة استقرار البلدان المتضررة من النزاعات. وهذا قد يُسفر عن تغييرات سريعة وغير متوقعة في ديناميكيات النزاعات. لذا، ينبغي على الأطراف المعنية بحماية الأطفال أن ترصد بشكل دوري وتحلّل المشكلات والأخطار التي قد تنجم عنها، بما في ذلك:

- التغييرات في القوى السياسية والسلطة بسبب الوباء أو تدابير احتوائه.
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأطفال إلى الانضمام إلى القوات النظامية أو إلى جماعات مسلحة أو تعوق أو تعزز تجنيدهم أو إطلاق سراحهم أو إعادة إدماجهم.
- توسيع أو تنويع الجريمة أو الأسواق غير القانونية.
- تفاقم المخاطر الحالية على حماية الأطفال بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتغيير مسارات العنف اتجاه الجماعات الضعيفة أو الاقليات أو غيرها من الفئات الاجتماعية[186].

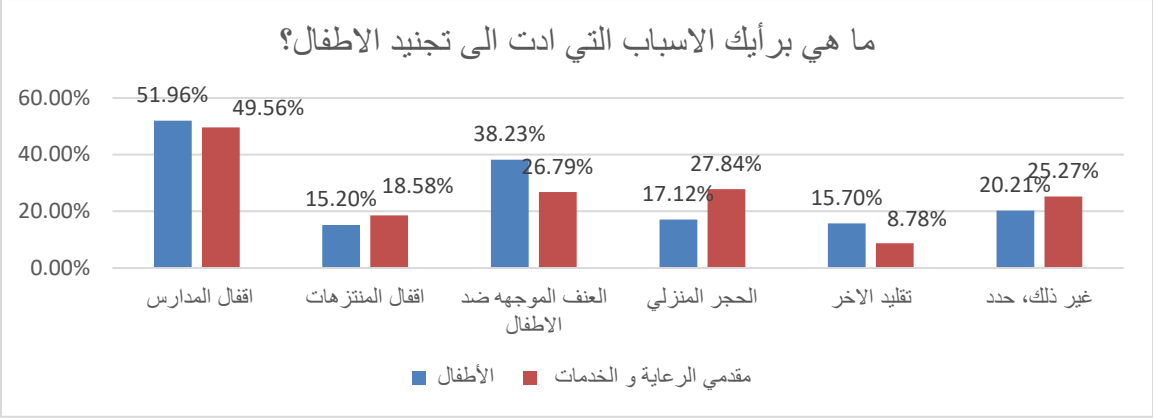

إنَّ اتفاقية حقوق الطفل حددت سن الخامسة عشرة كحد أدنى سواء للتجنيد أو للمشاركة في العمليات الحربية. كما أنَّ اتفاقية العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر أسوء أشكال عمل الأطفال والاجراءات الفورية للقضاء عليها للعام 1999 (قانون رقم 335 – صادر في 2001/8/2)، تنص على أنَّ التجنيد بالإكراه أو التجنيد الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاع المسلح، يُعدُّ من بين أسوء أشكال عمل الأطفال.

[186] الرسائل والاعتبارات الرئيسية المتعلقة ببرامج الاطفال المرتبطين بالقوات المسلحة او الجماعات المسلحة اثناء وباء كوفيد الاصدار 1

يُظهر الاستطلاع الذي جرى في الدول لسبع أنَّ أكثر من نصف المُستجوبين كان لديهم أسباب متنوعة للاعتقاد بأنَّ لوباء كوفيد 19 دور في زيادة أعداد الأطفال المجندين في النزاعات المسلحة. هناك العديد من العوامل التي تلعب دورًا في قدرة الطفل على التجنيد، منها: التفكُّك الأسري، نقص التعليم أو التسرُّب المدرسي، الإغلاق التام أو عدم وجود أماكن ترفيهية، العنف الأسري، وعدم توفر مساحات للأطفال للتعبير عن أنفسهم. وعند السؤال عن شكل مشاركة الأطفال في التجنيد قال أغلب من تَمَّ استطلاع آرائهم أنّه العمل العسكري، تلا ذلك نقل المعلومات، تسهيل العمل العسكري، المشاركة في الأعمال اللوجستيّة.

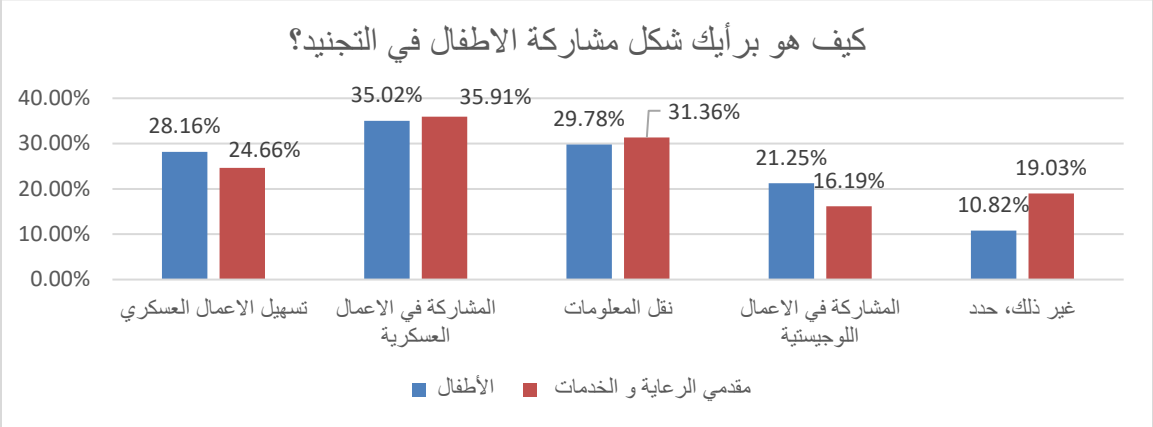

تجنيد الأطفال في الدول السبع

- **لبنان**

يخضع بعض الأطفال في لبنان لتدريب عسكري ضمن حركات كشفية مختلفة تديرها أحزاب سياسية، كما ينتمي بعض آخر إلى جماعات مسلحة، إنما يصعب تقييم مدى مشاركتهم أو انتماء الأطفال إليها نظراً للسرية التي تلف هذه الحركات. من حين لآخر تتسرب أخبار في وسائل الإعلام المحلية بأن الكثير من التيارات والأحزاب اللبنانية تتسلح وتدرب الأطفال والشباب. من هنا تظهر أهمية دراسة موضوع "الجنود الأطفال" في لبنان على المستويين النظري والعملي، خصوصاً أن هذا البلد قد صادق على عدد من الاتفاقيات التي تتناول تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، على الأصعدة كافة، إن كان لجهة اشتراكهم مباشرة في النزاعات المسلحة أو لجهة النتائج وتأثير هذه النزاعات على حياتهم بشكل عام.

- **اليمن**

تُجرِّم القوانين اليمنيَّة تجنيد الأطفال دون سن 18، وتُحدِّد فترة التجنيد الطوعي بعمر 18 عام في فترة الخدمة العسكرية والشرطة[187]. لكن كل أطراف النزاع في اليمن منذ عام 2015 تتورَّط بتجنيد الأطفال على نحوٍ واسع. يتمُّ استقطاب الأطفال من خلال عدَّة أساليب تتفاوت بين الترهيب والتضليل والإغراء بالمال.

بيَّنت الاستطلاعات التي تمَّ الحصول عليها من أجوبة الأطفال على الاستبانة أنَّ 63,86% من الأطفال و70.00% من مُقدِّمي الخدمات والرعاية أكَّدوا زيادة نسبة اشتراك الأطفال في التَّجنيد في اليمن خلال جائحة كورونا. لَعِب اقفال المدارس الدور الأكبر في سبب الزيادة في التجنيد حسب الأطفال ومُقدِّمي الخدمات على حدٍّ سواء، كلاهما أجابا على هذا السؤال بنسبةٍ وصلت إلى 64%. العُنف ضدَّ الأطفال جاء في المرتبة الثانية بنسبة 37.04 عند الأطفال و52.63% عند مُقدِّمي الخدمات. 37.04% من الأطفال يتورطون في الأعمال الحربية والتجنيد من أجل تقليد الكبار، هذا ما أجاب به الأطفال (37.04%)، لكن مُقدِّمي الخدمات لم يروا ذلك وجاءت نسبة تصويتهم 10.53% فقط. انعدام الخيارات أمام أطفال اليمن تدفعهم لحمل السلاح، حتى أماكن الترفيه مُقفلة بوجههم أو هي

[187] https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CRC-OP-AC/Shared%20Documents/YEM/INT_CRC-OP-AC_NGO_YEM_15824_E.pdf

غير مُتوفرة في الأصل، فقد رأى 25.93% من الأطفال و21.05 من مُقدِّمي الخدمات أنَّ غياب أماكن الترفيه ليس مسألة ثانوية في عملية تجنيد الأطفال.

تُبيِّن تقارير أمميَّة أن أطراف النزاع في اليمن لم تلتزم البروتوكول المُتعلِّق باشتراك الأطفال في النزاعات المُسلحة، وجنَّدت الأطفال واستخدمتهم في العمليات الحربية حسب ما جاء في تقرير لمنظَّمة العفو الدوليَّة في العام 2017م[188] . وأكَّدت التحقيقات خلال الفترة ما بين آذار/مارس 2015 إلى آذار/مارس 2019 تَعرُّض ما يزيد عن 7522 طفل إمَّا للقتل أو الاصابة، وتجنيد ما يزيد عن 3309 طفلًا[189]، بينما يحتاج الناجون منهم إلى برامج تأهيل طويلة الأمد تساعدهم في تجاوز الآثار النفسيَّة للأهوال التي مرُّوا بها.

أوجه مشاركة الأطفال في التجنيد تَتَوزَّع بين العمل العسكري، نقل المعلومات، تسهيل العمل العسكري، المشاركة في الأعمال اللوجستيَّة، وكذلك أعمال التهريب عبر الحدود.

وبحسب تقرير آخر أصدرته منظَّمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" عام 2012 بَلغ عدد الأطفال المُجنَّدين فى الجيش اليمنى نحو 40 ألف طفل. وتُعتبر اليمن واحدة من 8 دول أُدرِجت قوَّاتها الأمنية الوطنية من قِبل الأمم المتحدة على قائمة الدول التى تُجنِّد وتَستخدم الأطفال. وقد وثَّق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عدد من تمَّ تجنيدهم من الأطفال منذ بداية الحرب الأخيرة مطلع العام 2015، إلى أكثر من 2700 طفلًا، تراوحت أعمارهم في معظم الحالات بين 11 و17 عامًا[190].

تتفاوت التَّقديرات المُتعلِّقة بعدد الأطفال الذين جَنَّدتهم أطراف النزاع في اليمن، إذ قَدَّر تقريرٌ للأمم المتحدة عام 2017 عدد الأطفال المُجنَّدين لدى جماعة الحوثي بنحو 1500 طفلاً، بينما أحصت منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان تجنيد هذه الجماعة نحو 1900 طفلًا في سنوات 2018 ،2019 و2020. وبحسب المعلومات الواردة في تقرير الخبراء الدوليين، فإنَّ الفترة من يونيو/حزيران 2015 إلى فبراير/شباط 2020 شَهِدَت تجنيد الحوثيين صِبية في جميع المحافظات اليمنية لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات، حيث تمَّ تجنيدهم من المدارس، والمناطق الفقيرة والحضرية ومراكز الاحتجاز من خلال دروس التَّلقين، والحوافز الماليَّة والاختطاف، ليتمَّ استخدامهم بعد ذلك في القتال.

- **المغرب**

اتَّخذ المغرب تدابير إيجابيَّة في مجالات تنفيذ البروتوكول الاختياري المُلحق لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المُنازعات المُسلَّحة. فقد وافق على التزامات باريس لحماية الأطفال المُجنَّدين أو المُستَخدَمين بصورةٍ غير مشروعةٍ من جانب قوَّات أو جماعات مُسلَّحة، وكذلك القواعد والمبادئ التَّوجيهيَّة بشأن الأطفال المُرتبطين بالقوات أو الجماعات المُسلَّحة. لكن لجنة البروتوكول، أوصت المغرب في ملاحظاتها الختاميَّة في 19 أيلول/سبتمبر 2014 بالكثير من التوصيات منها[191]: التَّصريح بحَظرِ وتجريم تجنيد القوات المُسلَّحة والجماعات المُسلَّحة من غير الدول والشركات الأمنية الأطفالَ دون 18 عامًا واستخدامهم في الاقتتال، واعتبار تجنيد الأطفال دون 15 عامًا جريمة حرب والمُعاقبة عليها، والنظر في التَّصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة. كما أوصت أنْ يُنشئ المغرب نظامًا مركزيًّا لجَمع البيانات وتسجيل وتحديد هوية جميع الأطفال الخاضعين لولايته الذين يُحتمل أنْ يكونوا جُنِّدوا أو استُخدموا في الاقتتال في الخارج، وجَمع البيانات الخاصة بالأطفال اللاجئين ومُلتمسي اللجوء ضحايا تلك المُمارسات جمعًا صحيحًا، ثمَّ تصنيف كل البيانات على أُسسٍ منها الجنس والسن والجنسية والأصل الاثني والبيئة الاجتماعية - الاقتصادية، إضافة إلى المدَّة الزمنيَّة لاستخدام الطفل.

---

[188] اليمن: قوات الحوثيين تجنِّد أطفالاً كجنود للقتال على الخطوط الأمامية | منظمة العفو الدولية(amnesty.org)

[189] https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84

[190] رسالة أطفال اليمن للمتحاربين: "دمرتم الحاضر فاتركوا لنا المستقبل
https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/13/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86

[191] الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل على تقرير المغرب المقدم بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقيد حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

- **العراق**

العراق إحدى الدول التي تعاني منذ سنواتٍ عديدةٍ وضعًا سياسيًا غير مُستقر وصراعات عسكرية، هذا الوضع أثَّر على الأطفال من نواحٍ عديدة و منها تجنيدهم وزجهم في الأعمال العسكرية. وحسب تعريف اليونسيف لتجنيد الأطفال فإنَّه يعني انخراط الأطفال في الأعمال العسكريَّة، مِن حَمل السلاح، إلى استغلالهم في الأعمال الإستخباراتيَّة أو العمل في المعسكرات و المؤسَّسات العسكريَّة.

عوامل كثيرة ترتبط مباشرةً بتجنيد الأطفال منها : الفقر، نَقص فُرص التَّعليم، نقص الفُرص الاقتصاديَّة والتَّمييز ضدَّ الفئات الإثنية والدينيَّة. إنَّ لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة حثَّت العراق على معالجة الأسباب الجذريَّة لتجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاعات المُسلحة وإطلاق حملة إعلاميَّة لضمان توعية المجتمعات المحليَّة بمخاطر تجنيدهم، وبكيفيَّة حمايتهم وإيلاء اهتمام خاص لمنع إعادة التجنيد للذين يعانون أوضاعًا هشَّة. لم يُدرِج العراق حتى اليوم موضوع التثقيف في مجالي السلام والتسامح بشكلٍ منهجي في المناهج الدراسيَّة، لكنَّه أدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية. الأخطر من كل ذلك أنَّ الجماعات المسلحة استخدمت الأطفال بمن فيهم ذوي الإعاقة في تنفيذ عمليات انتحاريَّة، أو استخدامهم كدروعٍ بشريةٍ لحماية مرافق داعش من الغارات الجوية، أو إرغام الأطفال في الكثير من الأحيان على مشاهدة أعمال التَّعذيب والقتل والوحشية. كذلك تمَّ استخدام الأطفال كمُخبرين في حراسة نقاط التفتيش أو في صناعة القنابل للتَّمكُّن من إعالة أسرهم، وتجنيدهم وتدريبهم على الخطف وإخضاع منْ لا تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة أو الثالثة عشرة للتدريب العسكري في الموصل والضغط على الأطفال الذين فرُّوا من سوريا للعودة إليها من أجل القتال.

لقد تمَّ احتجاز الكثير من الأطفال في العراق بتهمة الإرهاب وانتمائهم إلى أفراد يُشتبه في ارتكباهم جرائم إرهابية. هؤلاء الأطفال تعرَّضوا لسُوء المعاملة والتعذيب، ويعيشون ظروف احتجاز متردِّية جدًا في السجون أو في مرافق غير قانونيَّة كتلك التي يديرها جهاز المخابرات الوطني العراقي، ولا تُتاح لهم فرص نَيل التَّعليم والحصول على مساعدة نفسيَّة واجتماعيَّة مُلائمة. تطالب لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة أنْ يُعامل هؤلاء الأطفال وفقًا لمعايير عدالة الأحداث، وكفالة إجراء جميع المُحاكمات بصورةٍ سريعةٍ ونزيهةٍ وفقًا للمعايير الدوليَّة للعدالة مع مراعاة سنِّهم وَقت وقوع الجريمة.[192] المحاكمات كانت تَستند غالبًا إلى اتهامات مُلفَّقة واعترافات مُنتَزَعة تحت التعذيب، بغضِّ النظر عن مدى تَورُّط الأطفال مع داعش. هذا نهج يتعارض مع المعايير الدوليَّة التي تقضي بوجوب معاملة الأطفال الذين جنَّدتهم الجماعات المُسلحة كضحايا أولًا وليس كمجرمين[193].

شكَّل العراق لجنة قُضاة مختصَّة بالفصل في قضايا الأطفال المُحتجزين للاشتباه بانتمائهم إلى تنظيم "داعش" خلال النصف الأول من العام 2020 ، يبدو أنَّها تَمتَثل للمعايير الحقوقيَّة الدوليَّة بشكلٍ أفضل مُقارنةً بالمحاكم العراقيَّة الأخرى .وتُظهر سجلات لجنة القضاة التي راجعتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" قيام اللجنة بمراجعةٍ معمَّقةٍ لقضايا فردية وحُكمها بالإفراج عن 75 طفلًا مشتبه بهم لأسباب منها عدم كفاية الأدلة ومنع المحاكمة المزدوجة، وبموجب أحكام قانون العفو العراقي.

منذ ظهور داعش في العراق، اتهمت سلطات حكومتي العراق وإقليم كردستان، بموجب قانون مكافحة الإرهاب، مئات الأطفال بالإرهاب بسبب الانتماء المَزعوم إلى داعش. بموجب "قانون رعاية الأحداث العراقي" لعام 1983، فإنَّ الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية هو تسع سنوات في العراق، و11 سنة في إقليم كردستان. ينصُّ القانون العراقي أنَّ على السلطات القضائيَّة التي تتعامل مع قضايا الأشخاص الذين تَقلُّ أعمارهم عن 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة المزعومة إرسال الطفل المُدان إلى "مدارس التأهيل"، المُخَّصصة لتوفير التأهيل الاجتماعي وإعادة الإدماج من خلال التَّعليم أو التدريب المهني. قال مصدرٌ مطَّلعٌ على عمل محكمة استئناف نينوى الإتحاديَّة، إنَّه يُطلق على الزنازين داخل سجن "تلكيف" التي يُحتجز فيه المُشتبه بهم، اسم "مدارس تأهيل الشباب"، لكنَّه قال إنَّه لا توجد

---

[192] الملاحظات الختامية التي قدمتها لجنة حقوق الطفل إلى العراق عام 2015 بشأن تقريره المقدم بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

[193] العراق: خطوة نحو العدالة للأطفال المشتبه بانتمائهم إلى "داعش"
https://www.hrw.org/ar/news/2020/12/13/377163

برامج على الإطلاق لِمَن بداخلها، وإنَّ الزنازين مُماثلة لتلك الخاصة بالمُحتجزين البالغين، دون إمكانية الحصول على مواد للقراءة أو الدراسة غير القرآن. أضاف أنَّ الزنازين مُزدحمة، وأنَّ سلطات السجن لا توفِّر الطعام الكافي لجميع النزلاء.

ينبغي أن يُستخدم احتجاز الأطفال كملاذٍ أخير ولأقصر مدةٍ مناسبة. ينصُّ القانون الدولي المُتعلّق بالأطفال والنزاع المُسلَّح على أنَّه ينبغي للدول مُساعدة الأطفال الذين تجنِّدهم الجماعات أو القوات المُسلحة بشكلٍ غير قانوني، بما في ذلك تقديم المساعدة المناسبة لتعافيهم البدني والنفسي وإعادة دمجهم في المجتمع. ذكرت "لجنة حقوق الطفل" التابعة للأمم المتحدة أنَّ على الدول الامتناع عن توجيه اتهامات للأطفال ومقاضاتهم لمجرد ارتباطهم بجماعة مُسلحة غير دولية، بما في ذلك الجماعات المُصنَّفة على أنَّها إرهابيَّة. ينبغي للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان تعديل قوانين مكافحة الإرهاب لإنهاء احتجازهم ومحاكمتهم لمجرد الانتساب إلى داعش، مع الاعتراف بأنَّ القانون الدولي يَحظر تجنيد الأطفال في الجماعات المُسلحة.

على الرغم من أنَّ المادة 13 من قانون المحكمة الجنائيَّة العراقيَّة العليا رقم 10 لسنة 2005 يَعتبر تَجنيد أو تسجيل الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر في قوات الجيش الوطني وفي صفوف القوات المُسلحة غير الحكوميَّة أو استخدامهم كمشاركين في الأعمال العدائيَّة، جريمة حرب، فإنَّ نطاق هذا القانون يسري فقط على الجرائم الواقعة في الفترة بين 1968 و2003. لذلك توصي لجنة حقوق الطفل دولة العراق بمحاكمة من ارتكب جرائم تجنيد الأطفال بعد عام 2003 وأنْ تَنظُر في التَّصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة. لقد جنَّد تنظيم داعش وقبله تنظيم القاعدة أعدادًا كبيرة من الأطفال خصوصًا الذين يعانون أوضاعًا هشَّة كالأطفال اللاجئين، الأطفال ذوي الاعاقة، الأطفال الذين فقدوا أباءهم، أطفال الشوارع وأطفال قِيل أنَّهم من سوريا وتركيا ودول أخرى.

لقد صادق العراق على البروتوكول الإضافي الأوَّل المُلحق باتفاقيَّات جنيف المَعقودة عام 1949 والمُتعلّقة بحماية ضحايا المنازعات المُسلَّحة غير الدوليَّة وانضمامها إليه في عام 2010 . لكَّن لجنة حقوق الطفل في الأمم المتَّحدة تنبَّهت إلى أنَّ البرتوكول لم يُدمَج بما يكفي في التشريعات العراقية المحليَّة، وأسفت لعدم وجود سياسة واستراتيجية شاملتين لمواجهة تزايد تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المُسلحة من جانب الجماعات الناشطة في العراق. وتوقفت اللجنة عند نقطة تسجيل الولادات في العراق وقالت إنَّه ما يزال ضعيفًا خصوصًا في المناطق الريفيَّة والنائية ممَّا يمكن أنْ يعيق تحديد السن عند التجنيد في القوات المسلحة. دولة العراق كانت أكدت حين تصديقها على البروتوكول الاختياري أنَّ السنَّ الدنيا للتجنيد هي الثامنة عشرة، وأنَّ التجنيد يجب أنْ يكون طوعيًّا. ثمة تقارير تُشير إلى انخراط صِبيَة لم يبلغوا السنَّ القانونيَّة في مجلس الصحوة الذي يعمل تحت إشراف وزارة الدفاع. يتمُّ ذلك بالاستناد إلى بطاقات هوية مُزورة وأنَّ هؤلاء الصِبية استُخدموا لحراسة نقاط التفتيش في مناطق خارج بغداد. هذه التقارير أشارت إليها لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية المُقدَّمة للعراق (بموجب الفقرة الأولى من المادة 8 من البروتوكول الاختياري لاتفاقيَّة حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المُسلحة.) لذلك حثَّت اللجنة العراق على التَّقيُّد بالسن الدنيا وهو 18 سنة، وإجراء تحقيق شامل لتحديد هوية جميع الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بمجالس الصحوة وبضمان تسريحهم بعد ذلك وتوفير المساعدة لإعادة تأهيلهم نفسيًّا واجتماعيًّا وإعادة إدماجهم مهنيًّا .[194]

- **الجزائر**

لا يعاني الأطفال في الجزائر، سواء من ذوي الجنسيَّة الجزائريَّة أو من اللاجئين، من مشاكل تتعلَّق بالمشاركة في أيّ نزاعاتٍ مُسلَّحة، وهذا راجع لعدم وجود حروب أهلية أو مشاكل أمنيَّة على التراب الجزائري، إلى جانب أنَّ الجيش الوطني الجزائري هو الوحيد الذي يقوم بدور حماية الشعب والوطن[195] ، وبالتالي لا يُمكن رَصد أي مُعطى يَتحدَّث عن احتمال تَعرُّض الأطفال للتجنيد حتى الآن بسبب جائحة كورونا.

[194] الملاحظات الختامية التي قدمتها لجنة حقوق الطفل إلى العراق عام 2015 بشأن تقريره المقدم بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

[195] https://www.i24news.tv/ar

لكن سبق للجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة،أن طالبت بعثة الجزائر لدى الأمم المتحدة في جنيف، بتقديم توضيحات حول ما يُعرف بـ "مدارس أشبال الأمَّة" التابعة للجيش ومدى تَطابق وَضع هذه المدارس شبه العسكريَّة، مع القوانين والاتفاقيات الدوليَّة المُتعلّقة بحماية الأطفال ومَنع تجنيد القُصَّر. تَردُّ الجزائر عبر بعثتها في مجلس حقوق الإنسان على المساءلة الأممية، بأنَّ "مدارس أشبال الأمَّة هي مؤسسات حكوميَّة تابعة لوزارة الدفاع، يتمُّ استقبال التلاميذ فيها بموافقةٍ واقتراح من أولياء أمورهم، وأنَّ الأطفال المُنتسبين لا يخضعون للنظام العسكري أو الالتزامات العسكريَّة، وتتمُّ مراعاة مُتطلبات طفولتهم، وأنَّ القوانين الجزائريَّة تَمنع وتُجرِّم تجنيد القُصَّر وهي مُتطابقة مع الاتفاقيات الدوليَّة، كما أنَّها تَمنع أي تجنيد عسكري لأي شخص قبل بلوغه سن 18 عاماً، وهذه المدارس "مُتاحة للبنات كما للذكور، الذين أتموا سن الـ 12، ليحصلوا على تكوين عسكري وبشهادة بكالوريا، ويتمُّ السماح لهم بالالتحاق بالجامعات.[196]

- **تونس**

وقعت الحكومة على وثيقة مبادئ والتزامات باريس المتعلقة 'بحماية الأطفال من الاستعمال والانتداب غير الشرعيين من قبل القوات أو الجماعات المسلحة'[197].

بحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش" إن المسؤولين التونسيين يتقاعسون في إعادة أطفال تونسيين محتجزين دون تُهم في معسكرات وسجون أجنبية لعائلات أعضاء تنظيم "داعش" إلى تونس. أغلب هؤلاء الأطفال محتجزون مع أمهاتهم، لكن 6 على الأقل منهم يتامى[198]

ح. الجائحة والعنف الالكتروني

سبَّبَ فيروس كوفيد -19 إغلاقات واسعة النطاق للمدارس وللفضاءات العامة، مما جعل من المنصات ومواقع التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت بديلًا ضروريا للحفاظ على سير الحياة الطبيعية بحدها الأدنى. تحول الأطفال وعائلاتهم إلى الحلول الرقمية أكثر من أي وقت مضى لدعم تعلم الأطفال والتنشئة الاجتماعية واللعب. لذلك يَقضي الأطفال وقتًا أطول على الإنترنت، غالبًا دون إشراف مناسب من الأهالي

في العادة، توفر التكنولوجيا الرقمية فرصًا كبيرة للاستدامة وتعزيز حقوق الأطفال، ولكن عندما تكون سياسات حماية محدودة فإن غياب الأدوات الكفيلة بالحماية قد يزيد من تعرض الأطفال لمخاطر الإنترنت، بما في ذلك التنمر وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي، التعرض لمحتوى ضار، جمع البيانات واستخدامها ومشاركتها بشكل غير مناسب. في هذا السياق يجب أن تكون الجهود المبذولة للتخفيف من المخاطر عبر الإنترنت متوازنة مع حقوق الأطفال في الخصوصية والوصول إلى المعلومات وحرية التعبير.

---

[196] تحقيق ورد في جريدة" العربي الجديد" في 22 أيار ، مايو
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%22%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%84%22-%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D8%9F

[197]الجمهورية التونسية، اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الانسان، 2017، ص53.

[198] https://www.hrw.org/ar/news/2019/02/12/327198
تونس: مساعدة ضئيلة لاسترجاع أطفال مقاتلي "داعش"

لا يدرك الكثير من الآباء أخطار الاعتداء الجنسي عبر الإنترنت ويدخل مستغلو الأطفال إلى غرف الدردشة وجلسات ألعاب الفيديو، وغالبًا ما يتظاهرون بأنهم قُصّر، ويبدؤون محادثات بريئة أو يقدمون عروض عمل مغرية للفتيات. وتتطور تلك الاتصالات إلى ضغط البالغين على الأطفال كي يرسلوا إليهم صورًا أو فيديوهات جنسية فاضحة (في بعض الأحيان بواسطة الرشاوى المالية، وأحيانًا أخرى بواسطة استغلال نقاط الضعف حول ثقتهم بأنفسهم). ولاحقًا يستخدم المستغلون تلك الصور وسيلةً للابتزاز من أجل إجبار ضحاياهم على إرسال المزيد من المحتوى الجنسي الفاضح والحفاظ على سرية الاستغلال الجنسي وإرسال معلومات سرية عن أهاليهم متعلقة ربما بحسابات مصرفية أو كلمات عبور لحسابات رقمية شخصية وما إلى ذلك. وقد يهددون بإرسال الصور إلى آباء الأطفال إذا لم يمدوهم بالصور على نحوٍ مستمر ومتزايد.

وبسبب الخجل المرتبط بالجنس، والذي ينفذ منه المستغلون إلى ضحاياهم، غالبًا ما يحافظ الأطفال على أن تظل تلك الاتصالات مع مستغليهم سريةً حتى تخرج الأمور عن السيطرة. نحن نعيش في مجتمع غالبًا ما يُنظر فيه إلى الجنس باعتباره شيئًا سيئًا أو مخزيًا. فالأطفال لا يرغبون في الحديث عنه مع آبائهم. وإذا ما حصل المعتدي على صور جنسية للطفل، فمن المحتمل أن يشعر الضحية بالخوف من أن أبويه سوف يريا هذه المادة. وقد يكون هذا الشعور بالخوف من الخزي الجنسي مدمرًا، ويمثل عقبةً أمام الإبلاغ عن هذا الاستغلال. ولا يدرك الأطفال عادةً أنهم هم الضحايا في مثل هذه المواقف. وحتى وإن أدركوا ذلك، فسيخشون من أن يكون للآخرين رأي مختلف أو سيئ عنهم بسبب تورطهم في فعل جنسي، ومن ثم يلتزمون الصمت.

وبحسب التقارير الوطنية، جاءت نسبة مشاهدة أفلام اباحية وصور منافية للآداب هي الأكبر خلال فترات الحجر المنزلي، ثم العنف اللفظي والمعنوي ، والابتزاز والتهديد من الغرباء إذ يسعى المعتدون لاستغلال الظروف التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وقد يقود نقص التواصل وجهاً لوجه مع الأصدقاء والوالدين إلى زيادة المخاطرة من قبل بعض الأطفال، من قبيل إرسال صور جنسية عبر الإنترنت، في حين قد تؤدي زيادة الوقت غير المراقب على الإنترنت لتعريض الأطفال لمحتوى ضار وعنيف، إضافة إلى زيادة خطر تعرضهم للتنمر الالكتروني.

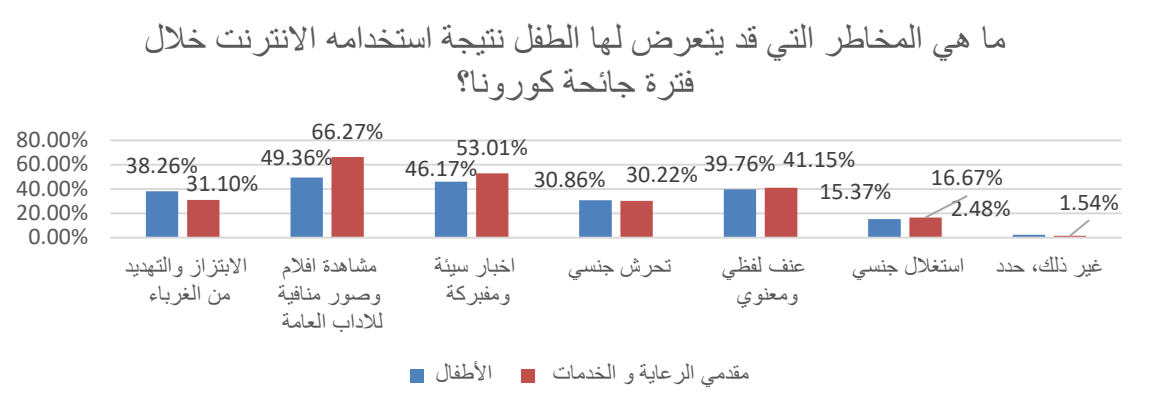

الخلاصة

" جائحة "كوفيد-19" تؤثر على حياة كل طفل/ة في هذه المنطقة".

هذا هو الاستخلاص الأبرز الذي يمكن أن تبينه هذه القراءة لتأثير جائحة كورونا على حقوق الطفل في سبع دول عربية (مصر، اليمن، مصر، تونس، المغرب، الجزائر، لبنان والعراق). جائحة "كوفيد-19" أتت لتزيد على الهشاشة المسبقة والناتجة بسبب الفقر وضعف أنظمة الحوكمة وتفشي الفقر والبطالة وأوجه عدم المساواة والنزاع المسلح في المنطق، أوجها جديدة من الهشاشة. إن أولويات الاشتغال كثيرة ودونها تحديات كثيرة، ولكن لا بدَّ من إعلاء الصوت بشأنها.

إنَّ الحق في الصحة والوصول للرعاية الصحية متأصل في الحياة. يختبر COVID-19 قدرة الدول على حماية الحق في الصحة. الجميع، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، ينبغي حصولهم على الرعاية الصحية التي يحتاجونها. وينبغي أن تضمن أنظمة الرعاية الصحية الشاملة والميسورة التكلفة في مكافحة فيروس كورونا وضمان الوصول الجميع دون تمييز الى الخدمات التي تحمي حياتهم.

على المستوى الإقليمي، أظهرت هذه الجائحة الصحّية أهمية الاستثمار في البنية الصحّية وتقوية النُظم الصحّية وتطوير الاستجابة للحاجات المستجدة والتعامل مع الأوبئة العالمية. وأثبتت أهمية الوظيفة الاجتماعية للدولة المتمثلة في حماية الأمن الصحي، وكذلك الدور المحوري للقطاع الصحي العمومي نظرًا لشموليته وقلّة العراقيل المالية للحصول على خدماته مقارنة بالقطاع الخاص. هي أظهرت أيضًا أنَّ مجموعة من الشركات الصحيّة الربحيّة، مهما كبُر حجمها وكثُر عددها لا تصنع نظامًا صحيًّا، وستبقى إلى الأبد شركات متنافسة تتاجر في سلعة، وهي صحَّة الإنسان. فلا يمكننا مكافحة هذا الوباء، أو أي وباء آخر قد يظهر مستقبلاً، إلّا بالقضاء على ظاهرة تسليع صحَّة الإنسان، وهذا يتطلب تغييرًا في عقلية النظم السياسية، ذلك أن تلك الأنظمة التي لا تؤمن بالخلاص الجماعي وتؤمن بالخلاص الفردي، لن تكون قادرة حتمًا على محاربة هذه الجائحة.

من الواضح أنَّ حجم وشدَّة جائحة COVID-19 يرتفع إلى مستوى تهديد الصحة العامة الذي يمكن أن يُبرر فرض قيود على بعض الحقوق، مثل تلك التي تنتج عن فرض الحجر الصحي أو العزلة التي تحد من حرية التنقل. في حين أنَّ الاهتمام الدقيق بمبادئ حقوق الإنسان مثل الشفافية واحترام كرامة الإنسان يمكن أن يعزز الاستجابة الفعالة ويحد من الأضرار المتأتية من فرض تدابير فضفاضة لا تستوفي هذه المعايير[199]. يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، ويُلزم الحكومات باتخاذ خطوات لمنع الأخطار التي تهدد الصحة العامة وتوفر الرعاية الطبية لمن يحتاجون إليها. يُقر قانون حقوق الإنسان أيضا أنه في سياق التهديدات الخطيرة للصحة وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، يمكن تبرير القيود المفروضة على بعض الحقوق عندما يكون لها أساس قانوني، وحين تكون ضرورية للغاية، استنادًا إلى أدلة علمية، يجب ألا تكون تعسفية، أو تمييزية، ولا محدودة المدة، وتحترم كرامة الإنسان، تخضع للمراجعة، ومتناسبة لتحقيق الهدف. بغاية دعم الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والتعافي من COVID-19، أصدرت الأمم المتحدة إطارًا للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية في نيسان/ أبريل 2020 والذي يحدد استراتيجية ومخطط استجابة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية العاجلة للبلدان والمجتمعات في مواجهة COVID-19[200]. تدعو الاستجابات الطارئة لـ COVID-19 إلى

[199] https://www.hrw.org/news/2020/03/19/human-rights-dimensions-covid-19-response
[200] https://reliefweb.int/report/world/lessons-human-rights-socio-economic-response-covid-19-0

تسريع احتواء الفيروس ولكن يمكن أن يكون لذلك عواقب وخيمة على الأطفال إذا ما تم تجاهل المخاطر الفريدة على سلامتهم وفي حال لم يتم تضمين أحكام محددة لحماية الطفل.

إنَّ التعليم هو أداة من أجل تعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية. إنَّ انعدام فرص التعليم للأطفال كثيرًا ما يزيد من تعرضهم لشتى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. إنَّ تبادل المعارف والمعلومات بشتى الوسائل، ولا سيما من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يُفضي إلى تحويل الاقتصادات والمجتمعات ولكن يُشترط بناء مجتمعات المعرفة على أربعة أسس هي:

1. حرية التعبير.
2. تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف.
3. احترام التنوع الثقافي واللغوي.
4. توفير التعليم الجيد للجميع.

إنَّ العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال، هي ظواهر لا تحتمل معالجتها تأجيلًا. أثناء اضطرار العائلات إلى البقاء في البيت، بات الأطفال والفتيات عُرضة لخطر العنف المنزلي بشكل كبير مما يؤدي الى ترسيخ السلطة الهرمية المتوطنة أصلاً في المنطقة. كما وأن العنف متعدد الأبعاد الذي تواجهه الفتيات يحد من الجهود الرامية الى القضاء على العنف الذي تواجهه فتيات المنطقة والى تكريس فجوة التمييز بين الجنسين.

اخيرًا، إنَّ المطلوب من جامعة الدول العربية التصدِّي اليوم وقبل الغد، للتحديات الراهنة التي كشفها هذا التقرير والعمل على معالجتها من خلال تدخلات مستدامة وشاملة. ويمكن التوجه في هذا الصدد الى إدارة الأم والأسرة والطفل والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في جامعة الدول العربية، أيضًا يمكن للجنة خبراء حقوق ورفاه الطفل وللإعلام العربي وللمنظمات الإقليمية غير الحكومية كالمجلس العربي للطفولة والتنمية، لعب أدوار مماثلة.

التوصيات

أولًا: توصيات لجامعة الدول العربية

- حث الدول العربية على اتخاذ كل التدابير الضرورية من أجل:
  - المحافظة على صحة الأطفال وتزويدهم بتغذية جيدة.
  - مواصلة تعليم الأطفال وتطوير التعليم واستبدال أساليب التدريس النمطية باستخدام برامج التقنية الحديثة.
  - دعم الأُسر لتغطية احتياجاتها ورعاية أطفالها.
  - حماية الأطفال من العنف والاستغلال والإساءات.
  - حماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين وأولئك المتأثرين بالنزاعات.
- اشراك المجتمع المدني في عملية التشاور لوضع استراتيجية اقليمية لمواجهة الجائحة.
- التشديد على الدول العربية بأن تكون أي تدابير طارئة، بما في ذلك حالات الطوارئ القانونية، متناسبة وضرورية وغير تمييزية ولها تركيز محدَّد المدة لحماية الصحة العامة.
- دعم العمل الجماعي الاقليمي من أجل حماية الاشخاص المتضررين من الأزمة في المنطقة ولتخفيف حدة الآثار الناجمة عن تأثير الجائحة على الأمن الغذائي.

- بلورة استراتيجية عربية متكاملة للتربية على حقوق الطفل.
- العمل مع الحكومات والسلطات والشركاء الآخرين لضمان إدماج حقوق الطفل وإجراءات حماية الأطفال في الاستجابة المباشرة لكوفيد-19 وخطط التعافي الأطول أجلاً.
- عقد لقاءات دورية بين المنظومات الإقليمية لتبادل المعلومات والتجارب حول أفضل الممارسات الإقليمية في مجال التصدي لانتهاكات حقوق الطفل خلال الجائحة.
- حث الدول على إيلاء الاعتبار للطفلات ذوات الاعاقة، المهاجرين واللاجئين من ضمن خطط الاستجابة للجائحة.
- إنشاء مراكز تقنية تابعة لجامعة الدول العربية، لتشجيع الأطفال وتدريبهم على مواكبة العصر.
- رصد تنفيذ الدول العربية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
- تطوير قانون عربي استرشادي لحماية وتعزيز الامن السيبراني.

ثانيا: توصيات للدول السبع

أ. الاستجابة للجائحة

- تعميم خطط الاستجابة الفعالة لـ COVID-19، حماية الطفل في جميع القطاعات، تمويل مرن مخصص لتدابير الحماية.
- التركيز الفردي على الصحة قد يسرِّع احتواء COVID-19، يجب على الحكومات النظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى على الأطفال وأسرهم. لا يوجد قطاع واحد يعمل في أزمة لديه كل المعارف والمهارات والموارد اللازمة للوقاية الكاملة من المخاطر وحماية الأطفال. يجب أن تتبنى الحكومات نهجًا متعدد القطاعات يعترف بالمسؤولية الجماعية عن حماية الأطفال.
- في حالات الأزمات، يسمح القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل استثنائي بتدابير قد تقيد التمتع ببعض حقوق الإنسان من أجل حماية الصحة العامة. ومع ذلك، فإن مثل هذه القيود يجب أن تفرض فقط عند الضرورة، وأن تكون متناسبة مع إبقاء هذه القيود عند أدنى حد.
- صحيح أنَّ جائحة كوفد- 19 قلصت الموارد المالية للدول، لكن لا ينبغي اعتبار ذلك عائقا أمام حماية الأطفال. ينبغي للدول أن تضمن أن الاستجابات للجائحة، بما في ذلك القيود والقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، تحترم مصالح الطفل الفضلى.
- دراسة حلول بديلة وطرق خلاقة للأطفال للتمتع بحقوقهم في الراحة والترفيه والتسلية وممارسة الأنشطة الثقافية والفنية. يجب أن تشمل هذه الحلول ممارسة الأنشطة الخارجية تحت للإشراف على الأقل مرة واحدة يوميًا وأن تَحترم هذه الأنشطة بروتوكولات التباعد الجسدي والمعايير الصحية، إضافة إلى توافر الأنشطة الثقافية والفنية الملائمة للأطفال على التلفزيون والإذاعة وعلى الإنترنت.
- الاستمرار في توفير الخدمات الأساسية للأطفال، بما في ذلك الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتسجيل المواليد. على الرغم من الضغط المتزايد على النظم الصحية وندرة الموارد، لا ينبغي حرمان الأطفال من الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الفحص واللقاحات المستقبلية وغيرها من العلاجات الطبية المتعلقة بكوفيد-19، أو بغيره من الأمراض.
- توفير خدمات الصحة النفسية للأطفال. قد يعرض الإغلاق الأطفال لمزيد من العنف الجسدي والنفسي في المنزل، أو يجبر الأطفال على البقاء في منازل مكتظة وتفتقر إلى الحد الأدنى من ظروف السكن.
- قد يُواجه الأطفال ذوو الإعاقة صعوبات خلف الأبواب المغلقة. ينبغي للدول أن تعزز أنظمة الإبلاغ والإحالة الهاتفية وعبر الإنترنت، ونشر الوعي من خلال القنوات التلفزيونية والإذاعية وبشتى الطرق والأساليب.

- ينبغي للدول أن تحترم حق كل طفل في عدم التمييز في تدابيرها للتصدي لوباء كوفيد - 19 وكذلك اتخاذ تدابير هادفة لحماية الأطفال الذين هم في أوضاع هشة مثل الأطفال المشردين، أطفال الشوارع، المهاجرون، ملتمسو اللجوء واللاجئون، أطفال الأقليات والسكان الأصليين، المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، المحبوسون في مراكز الاحتجاز، أو السجون، أو مراكز الرعاية، أو مراكز احتجاز المهاجرين، أو المخيمات. إطلاق سراح الأطفال في جميع أشكال الاحتجاز، كلما أمكن ذلك، وتزويد الأطفال الذين لا يمكن إطلاق سراحهم بالوسائل اللازمة للبقاء على اتصال منتظم بأسرهم.
- عدم القبض على الأطفال أو احتجازهم بسبب انتهاك إرشادات وتوجيهات الدولة المتعلقة بـ كوفيد- 19، وضمان إعادة أي طفل تم اعتقاله أو احتجازه على الفور إلى عائلته.
- توفير الفرص لسماع آراء الأطفال وأخذها بعين الاعتبار في عمليات صنع القرار بشأن الجائحة. يجب أن يفهم الأطفال ما يحدث ويشعرون أنهم يشاركون في القرارات التي يتم اتخاذها..
- تزويد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقدمون خدمات الرعاية بمعدات الحماية الشخصية.
- يجب على الحكومات تدريب موظفي الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية على تحديد أخطار حماية الطفل التي تنشأ أثناء استجابات COVID-19 والإحالة إليها والاستجابة لها بشكل فعال.
- يجب أن تستعد الحكومات لإدارة وتخفيف الآثار النفسية والاجتماعية لاستجابات COVID-19 من خلال تزويد الأطفال ومقدمي الرعاية لهم بالدعم المناسب للعمر والجنس والإعاقة.
- يجب على الحكومات وضع تدابير ملموسة لتقليل الفصل بين الأطفال والأسرة، بما في ذلك وضع الأطفال المنفصلين مؤقتًا في رعاية آمنة وكافية وقائمة على الأسرة، مع القدرة على التواصل مع والديهم أو مقدمي الرعاية الأساسية.

ب. <u>الحق في الصحة</u>

- تضمين خطط الطوارئ إجراءات لحماية الأطفال أثناء تفشي كوفيد-19.
- اعتماد مسح شامل وسريع واتخاذ تدابير سريعة ومستجيبة لحماية الطفل ولتقييم حجم هذه الأزمة على الأطفال الأكثر ضعفا بمن فيهم اللاجئون والنازحون والمشرّدون والمهاجرون والأقليات وسكان الأحياء الفقيرة وذوو الاحتياجات الخاصة وأطفال الشوارع والذين يعيشون في مواقع أقيمت خصيصا للاجئين.
- تسهيل وتسريع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتوعية الإلكترونية بالصحة والنظافة.
- توفير اللقاحات لكل طفل.
- جمع بيانات مصنفة بحسب الجنس، العمر والإعاقة عن الأطفال واليافعين، بمن فيهم أولئك الذين أصيبوا بكوفيد-19، والاستثمار في أبحاث لتحقيق فهم أفضل لتأثير هذا المرض على صحتهم وعافيتهم.
- ضمان أن كل طفل ويافع — بصرف النظر عن المكان الذي يعيش فيه — يتمكن من الحصول بصفة منصفة وميسورة الكلفة على التشخيص لكوفيد-19 وعلاجه واللقاح المضاد له، وذلك في إطار حزمة شاملة للرعاية الأساسية.
- إدماج تمويل الدعم المستدام للصحة العقلية والنفسية للطفل في جميع الاستجابات الإنسانية العالمية، والالتزام بزيادة التمويل المتعدد السنوات لتلبية احتياجات الحماية للأطفال في الأزمات على نحو أفضل.
- توفير خدمات الرعاية الصحية المجانية للأطفال المستضعفين وأسرهم في حال عدم توافر التغطية الصحية الشاملة .
- تيسير إقامة تواصل آمن ومنتظم بين الأطفال ووالديهم/ مقدمي الرعاية المعزولين بصفة مؤقتة.
- وضع توجيهات للأخصائيين الصحيين حول طرق التواصل الملائمة للأطفال وإجراءات محددة لدعم الصحة النفسية-الاجتماعية للطفل عند الخضوع للعلاج أو الحجر الصحي.

- تدريب الأخصائيين الصحيين على سبل المحافظة على سلامة الأطفال خاصَّة عندما يكونون مفصولين عن أسرهم.
- تسريع التقدم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج متكامل قائم على الحقوق إزاء قضايا الصحة.
- تعزيز الترتيبات المؤسسية لحوكمة النظام الصحي في كل بلد، وكذلك التشريعات الداعمة لتحسين الاداء والمساءلة والوقاية من الفساد.
- تعزيز المعرفة وزيادة الشفافية والمساءلة، والالتزام بإتاحة البيانات للجمهور، بما يتفق مع الاتجاهات العالمية.

ج. التعليم

- التأكد من أن التعليم عبر الإنترنت لا يُفاقم عدم المساواة وألا يكون بديلا عن التفاعل بين الطالب والمعلم. فبالرغم من أن التعلم عبر الإنترنت يعد بديلاً مبتكرًا عن التعلم في الفصول الدراسية الاعتيادية، إلَّا أنه يمثل تحديًا للأطفال الذين لا يمكنهم الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت، أو أن إمكانية وصولهم إليها محدودة أو ليس لديهم الدعم الكافي من الوالدين. يجب أن تتوَّفر الحلول البديلة لهؤلاء الأطفال للاستفادة من توجيه ودعم المعلمين.
- توفير التعلم بصفة حضورية إن أمكن. من المهم إبقاء المدارس مفتوحة، حيثما أمكن، وفي ظل تدابير صحية صارمة، من أجل إعطاء الطلاب أفضل فرصة للتعلم وسد الفجوات.
- تقييم خسائر التعلّم ومراقبة التقدم فيه عندما يعود الأطفال إلى المدرسة وأثناء التعلّم عن بُعد.
- تقديم دروس للتقوية لمساعدة الطلاب على المواكبة والانتظام الدراسي.
- إعادة هيكلة الدراسة الأكاديمية لتعويض الفترة المفقودة بسبب الجائحة.
- دعم التعلّم المنزلي من خلال توزيع الكتب، والأدوات الرقمية حيثما أمكن.
- التطوير المهني للمعلمين والارتقاء بقدراتهم وإعدادهم ودعمهم لإدارة الإجهاد، وتحسين مهاراتهم في العالم الرقمي والمعلوماتي.
- إعداد ودعم الإدارة المدرسية لوضع وتنفيذ الخطط التي تكفل توافر الظروف الآمنة والصحية لعودة الأطفال إلى المدارس واستمرارية عملية التعلّم.
- التركيز بشكل خاص على الفئات المعرَّضة لخطر التسرُّب من التعليم؛ والأكثر عُرضة للتهميش، الأطفال الذين يواجهون اعتداءات، وذوو الإعاقات، الذين يعيشون في مجتمعات ريفية أو ممن لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت.
- الحد من تفشي المرض في المدارس، ودعم حملات التطعيم واتباع الإرشادات الوبائية في الصحة والنظافة الشخصية لمنع تفشي الأمراض.
- اعتماد النهج التشاركي في تطوير الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ، من خلال إشراك جميع الفاعلين التربويين والآباء وأولياء الأمور والمدرسين والعاملين في المدارس فضلًا عن المجتمع المحلي بأسره.
- مراجعة أولويات الدول والتأكيد أن التعليم أولوية أساسية يجب حمايتها من الحكومات وجميع الأطراف وبالتالي تخصيص الأموال اللازمة وزيادة ميزانيات التعليم في جميع الدول العربية. وضمان إمكانية الحصول المتساوي على التعليم الجيد والخالي من العنف، ليتمكن كل طفل من التعلّم.

- النظر في مدى استعداد الحكومات للاستجابة للأزمات من خلال توفير المعدات الرقمية اللازمة التي تضمن استمرارية عملية التعلم واعتماد نهج التعلم عن بعد وإزالة الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وتوفير الإنترنت للجميع.
- تطوير أساليب التعّلم عن بُعد عبر البث التلفزيوني والإذاعي والإنترنت.
- دعوة الحكومات وأصحاب العمل في القطاع الخاص لاعتماد ترتيبات عمل مرنة للوالدين ومقدمي الرعاية ممن قد يفقدون إمكانية الحصول على خدمات رعاية الأطفال لتمكينهم من مواصلة رعاية أطفالهم وتعليمهم.

د. عمل الأطفال

- اتخاذ إجراءات لتكون السياسة المالية للحكومات موجهة نحو إطالة أمد التدابير الاجتماعية والاقتصادية التى اتخذتها خلال الأزمة، مثل تعزيز الميزانيات الوطنية للجمهور وامتداد تغطية الحماية الاجتماعية، والحوافز الاقتصادية للسكان الضعفاء.
- التأكد من أن الاستجابات القصيرة والمتوسطة المدى يتم تعزيزها لفترات طويلة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبما يتوافق مع المعايير الدولية.
- التصديق على الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.
- التصديق على الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل.
- سنّ قوانين خاصة تحمي الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، ومراجعة جدية للمنظومة القانونية المتعلقة بعمل الأطفال تكون أكثر ملاءمة لحماية الأطفال والاتساق مع المعايير الدولية.
- مكافحة جميع أشكال استغلال الأطفال في العمل.
- حماية الأطفال من الضعف الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر حتى لا تسمح بعمل الأطفال. ورفع الوعي بأخطار العمل الجبري للأطفال
- دعم البلدان في تنفيذ السلامة والصحة المهنيتين، وإيجاد أنظمة قادرة على تحديد الأعمال الخطرة وإخراج المراهقين من الخطر.

هـ. الحماية من العنف

- توفير دعم لجميع الأطفال وتعزيز الخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدتهم، وغيرها من آليات الإبلاغ وزيادة عدد الخطوط الساخنة لتلقّي الشكاوى، والتوسع في الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- توعية وإعلام المجتمع بالانتهاكات وأعمال العنف ضد الأطفال داخل المنازل.
- توفير المؤسسات الإغاثية التي توفر الدعم والأمان للمرأة والطفل المعرضين للاستغلال والعنف المنزلي أثناء انتشار الوباء، وزيادة عدد البيوت الآمنة.
- تدريب موظفي خدمات الصحة، والتعليم، حماية الطفل، الصحة العقلية، الدعم النفسي، على المخاطر المتعلقة بكوفيد-19.
- توفير التدريب والدعم للمرشدين الاجتماعيين لتقديم المساعدة فيما يتعلق بكوفيد-19، بما في ذلك تعديل أو تطوير إجراءات ضمان التحديد الآمن للأطفال المعرضين للخطر وإحالتهم إلى الخدمات المتخصصة.

- التأكد من أن خدمات حماية الطفل الأساسية مثل استمرار توفير الرعاية البديلة وإمكانية الوصول إليها جميع الأطفال حتى أثناء عمليات الإغلاق والحجر الصحي وغيرها

و. تزويج الطفلات

- أن تكون التشريعات متسقة تمام الاتساق مع الالتزامات المحدَّدة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وغيرهما من المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحظر الممارسات الضارة، وأن تكون لها الأسبقية على الشرائع العرفية أو التقليدية أو الدينية التي تبيح أي ممارسة ضارة أو تتغاضى عنها أو تأمر بها، خصوصا في البلدان ذات النظم القانونية التعددية.
- إبطال جميع التشريعات التي تتغاضى عن الممارسات الضارة أو تبيحها أو تفضي إلى حدوثها، بما في ذلك الشرائع التقليدية أو العرفية أو الدينية.
- توفير خدمات الحماية والدعم والمتابعة وتقديم المساعدة للضحايا، بما في ذلك ما يتعلق بتعافيهم البدني والنفسي وإعادة إدماجهم في المجتمع.
- أن يُنـصَّ على أن الحد الأدنى للسن القانوني لزواج الفتيات والفتيان، بموافقة الوالدين أو بدونها، هو ١٨ عامًا. وحينما يُسمح في ظروف استثنائية بزيجة عند سن أصغر من ذلك، يجب ألا يقل الحد الأدنى المطلق عن ١٦ عامًا، ويجب أن تكون ذريعة الحصول على الإذن بذلك مشروعة ومُعرَّفة بحكم القانون تعريفا صارمًا، ويجب ألا يؤذن بهذا الزواج إلا من قِبل محكمة قانونية بناء على الموافقة الكاملة والحرَّة عن علم للطفل أو لكلا الطفلين، ولا بد من مثولهما شخصيًا أمام المحكمة.
- أن يُوضع شرط قانوني يقتضي تسجيل الزواج، وأن يُكفل تنفيذه فعليًا عن طريق التوعية والتثقيف وتوافر بنية أساسية كافية لجعل التسجيل متاحا لجميع الأشخاص.
- أن يُنشأ نظام وطني للتسجيل الإلزامي والمُيسَّر للمواليد بغية المنع الفعال للممارسات الضارَّة، بما فيها زواج الأطفال.

ز. الأطفال اللاجئون والمهاجرون

- وضع تدابير هادفة لمعالجة التأثير غير المتناسب للفيروس على المهاجرين واللاجئين، والذين لا يستطيعون الوصول إلى المياه والصرف الصحي أو السكن اللائق.
- ادماج قضايا اللاجئين والمهاجرين في خطط الاستجابة للتصدي للفيروس.
- تشجيع القادة السياسيين وغيرهم من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القادة الدينيين، للتحدث والخروج واتخاذ إجراءات ضد التمييز وخطاب الكراهية والتفرقة العمرية وكراهية الأجانب، العنصرية أو العنف الناشئ عن هذا الوباء، وتعزيز الاندماج والوحدة في المجتمع المضيف.
- زيادة الموارد المخصصة للأشخاص المشردين داخليًا، زيادة كبيرة وتنفيذ برامج موجَّهة للأطفال من أجل ضمان إمكانية حصولهم على مياه نظيفة وخدمات صرف صحي ونظافة صحية مناسبة، بما في ذلك اللوازم الصحية من أجل البنات والنساء، وعلى الأغذية والمأوى، وخدمات نظم التدفئة، وعلى البطانيات والملابس الشتوية، وكذلك على الرعاية الصحية والتغطية بالتحصين.
- ادراج قضايا الأطفال وأفراد الأسر المشردين داخلياً في برامج الدولة المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية، وأن تكفل إمكانية استفادتهم من جميع الخدمات والبرامج العامة.

- إقامة منشآت مدرسية مؤقتة من أجل الأطفال المشردين داخلياً وإعادة دمجهم في المدارس المخصصة للجميع في أقرب وقت ممكن.
- انضمام الدول إلى اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.

ح. الأطفال ذوو الاعاقة

- نشر معلومات دقيقة حول جائحة كوفيد- 19 وكيفية منع الإصابة باللغات والأشكال الملائمة للأطفال والتي يمكن الوصول إليها من قبل جميع الأطفال بما في ذلك ذوي الإعاقة والأطفال المهاجرين والذين ليس لديهم وصول أو وصول محدود إلى الإنترنت.
- مضاعفة الجهود للحؤول دون إهمال الاشخاص ذوي الاعاقة في تدابير الوقاية من انتشار جائحة كوفيد-19.
- ضمان وصول الاشخاص ذوي الاعاقة بالكامل إلى المعلومات وخدمات الرعاية الصحية وأشكال الدعم التي يحتاجون إليها، حتى تتوفر لديهم سُبل الصحة الجيدة والأمان.
- إتاحة المعلومات حول كيفية احتواء فيروس كوفيد-19 للجميع، من خلال استخدام لغة الاشارة وبشتى الوسائل والاشكال التي تضمن عرض المعلومات بطريقة يسهل على الاشخاص ذوي الاعاقة الوصول إليها وفهمها.
- ضمان معلومات موثوقة ودقيقة تصل إلى الجميع في صيغ ولغات يسهل فهمها، وتكييف المعلومات للأشخاص ذوي الاعاقة، بما في ذلك ضعاف البصر والسمع، والوصول إلى ذوي الإعاقة الذين يفتقرون إلى امكانية الوصول إلى الإنترنت والمصادر الإعلامية المعتادة.
- استثناء بعض مراكز العلاج وتقديم الخدمات لذوي الاعاقة ، من إجراءات الإغلاق, مع احترام كافة شروط السلامة والحماية الصحية.

ط. تجنيد الأطفال

- انضمام الدول التي لم تنضم بعد الى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والخاص بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- إيقاف كافة أطراف النزاع، الأعمال العدائية مباشرة بما يتوافق مع نداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم للتمكن من احتواء الوباء، وتطبيق تدابير مكافحته.
- إنهاء كافة أطراف النزاع تجنيد الاطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، وتسليم جميع الفتيات والفتيان المرتبطين في فصائلهم إلى هيئات حماية الاطفال مباشرة ودون أي شروط مسبقة.
- حماية الأطفال من تأثير النزاع المسلح من خلال البرامج الإنسانية وحمايتهم من التجنيد والاستخدام في النزاعات المسلحة، وإعادة تأهيل وإدماج الأطفال الذين يُستخدمون في تلك النزاعات.
- ضمان مواصلة التدخلات المنقذة لحياة الأطفال والتحقق من إطلاق سراحهم، ولمّ شملهم مع أسرهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ك. العنف الالكتروني

- اعتماد سياسات الحماية المناسبة وتوفير التوجيه والأدوات اللازمة بما في ذلك دعم خطوط المساعدة والخطوط الساخنة.

- تدريب العاملين \ات في مجال الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية على المخاطر المتزايدة للإنترنت وسوء المعاملة والاستغلال الذي يواجه الأطفال خلال أزمة فيروس كورونا.
- توفير التوجيه للوالدين ومقدمي الرعاية لتحقيق التوازن الصحيح بين الحاجة إلى حماية الأطفال من أخطار الإنترنت مع ضرورة احترام الحق المناسب للخصوصية بالنسبة لعمر الطفل ومستوى نضجه.
- عمل الحكومات مع شركات التكنولوجيا للحد من عدم المساواة في الاستجابة لـ COVID-19 من خلال تحسين وصول الأطفال المحرومين إلى الأجهزة الرقمية والاتصال بالإنترنت
- استخدام الخدمات الرقمية المجانية المفتوحة المصدر التي تحترم خصوصية البيانات والاحتفاظ بها والحد من تعرض الأطفال للرسائل التجارية.